الرواة الذين كذبهم ابن حزم في كتابه المحلى، ومدى اعتبار قوله عند علماء الجرح والتعديل "جمعا ودراسة".

إعداد الدكتورة

إلهام خلف الله يوسف أحمد

المدرس بقسم الحديث الشريف وعلومه

كليه الدراسات الإسلامية والعربية بنات

سوهاج – جامعة الأزهر

الرواة الذين كذبهم ابن حزم في كتابه المحلى، ومدى اعتبار قوله عند علماء الجرح والتعديل "جمعا ودراسة".

إلهام خلف الله يوسف أحمد
قسم الحديث الشريف وعلومه، كلية الدراسات الإسلامية والعربية بنات سوهاج، جامعة الأزهر، سوهاج، جمهورية مصر العربية.
البريد الإلكتروني: elhamyusuf.79@azhar.edu.eg

الملخص:

يهدف هذا البحث إلى حصر الرواة الذين رماهم ابن حزم الظاهري ت (٤٥٦)هـ بالكذب في الحديث في كتابه (المحلى)، ومدى موافقة حكمه على هؤلاء الرواة لآراء أئمة الجرح والتعديل المعتبرة أقوالهم، وإلى إبراز قيمة كتاب المحلى بين كتب العلم من حيث الصنعة الحديثية، والأسباب المنهجية وراء شقاق ابن حزم مع علماء عصره، وقد قمت في هذا البحث: بحصر الرواة ممن حكم عليهم ابن حزم بالكذب صراحة أو عزا تكذيبهم إلى غيره بمصطلح: (مذكور بالكذب، ومغموز بالكذب)، وذلك على سبيل الحصر، ثم قارنت بين قوله فيهم وبين أقوال العلماء المعتبرة من أئمة الجرح والتعديل، سواء من سبقوا ابن حزم أو من أتى بعده من أئمة هذا الشأن، مبينة مدى اتفاقه معهم أو اختلافه معهم، وقد استخدمت المنهج التكاملي: (الاستقرائي، التحليلي، النقدي، والمقارن)، وكان من أهم نتائج البحث: أن هناك أسباب منهجية في خلاف ابن حزم مع أئمة عصره، وأن لابن حزم تحامل شديد على عدد لا يستهان به من الرواة مما يجعله يُسقط رواياتهم بالكلية نتيجة هذا التحامل، وأنه لا يعتمد على أحكامه منفردة في الرواة خاصة إذا تعلق الأمر بتجريحهم.

الكلمات المفتاحية: (اعتبار، الرواة، ابن حزم، كذاب، مذكور بالكذب).

Narrators Whom Ibn Hazm Accused of Lying in His Book Al-Muhalla, and the Extent to Which His Opinion is Accepted by Scholars of Discrediting and Validation for Hadith Narrators– A Collection and Study

Elham Khalaf Allah Youssef Ahmed.

Department of Hadith and its Sciences, Faculty of Islamic and Arabic Studies for Girls, Al-Azhar University, Sohag

Arab Republic of Egypt.

Email: elhamyusuf.79@azhar.edu.eg

Abstract:

This study aims to identify the narrators whom Ibn Hazm Az-Zahiri (d. 456 AH) accused of lying in the narration of hadith in his book Al-Muhalla, and to assess the extent to which his judgment on these narrators aligns with the views of the esteemed scholars of discrediting and validation for Hadith narrators. The research also highlights the value of Al-Muhalla among scholarly works in terms of hadith methodology and examines the methodological reasons behind Ibn Hazm's disagreements with the scholars of his era.
In this research, I have compiled a list of narrators whom Ibn Hazm explicitly labeled as liars or whom he attributed their accusations of lying to other scholars, using terms such as “mentioned as a liar” or “impugned as a liar.” I then compared his assessments with those of recognized scholars of discrediting and validation for Hadith narrators, including those who preceded Ibn Hazm and those who came after him. This comparison explores the degree of agreement or disagreement with Ibn Hazm's evaluations. The research

employs a comprehensive methodology, including inductive, analytical, critical, and comparative approaches.One of the key findings of the study is that there are methodological reasons for Ibn Hazm's differences with the prominent scholars of his time. It also reveals that Ibn Hazm exhibited considerable bias against a significant number of narrators, which often led him to dismiss their narrations altogether as a result of this bias. Consequently, his judgments on narrators, especially in matters of discrediting, should not be solely relied upon.

Keywords: Acceptance, Narrators, Ibn Hazm, Liar, Mentioned as a Liar

مقدمة:

الحمد لله رب العالمين، الذي من على الأمة بأئمة هداة مهديين، والصلاة والسلام على أشرف المرسلين، وقائد الغر المحجلين، الذي أرسله الله رحمة للعالمين، داعيا لمن حمل حديثه بالنضرة والنعيم، فقال عليه أفضل الصلاة وأتم التسليم " «نَضَّرَ اللَّهُ أَمْرًا سَمِعَ مَقَالَتِي فَوَعَاهَا وَحَفِظَهَا وَبَلَّغَهَا، فَرُبَّ حَامِلِ فِقْهٍ إِلَى مَنْ هُوَ أَفْقَهُ مِنْهُ»(١).

ورضي الله عن آل بيته الطيبين الطاهرين وصحبه الغر الميامين ومن أحبهم وتبع هديهم وسننهم إلى يوم الدين، وبعد:

فإن من خصائص علوم أمة محمد – صلى الله عليه وسلم والتي نشأت على ضفاف الوحيين الشريفين من قرآن وسنة، علم من أدق وأخص علومها حيث يكمن خطره على من يخوضه ويتصدر له في دينه ودنياه، فإن ذلت قدمه وخاض غماره وأزلق لسانه فيه بدون علم وتمكن على تحمل تبعاته، قد يهوي به إلى ما لا تحمد عقباه، وإن كان متمكنا منه ومقتدرا على تحمل تبعاته، لم يسلم أيضا من لوم البعض أحيانا واجتناء سخطهم عليه أحيانا أخرى، بل قد يتعرض لإيذائهم إن كانوا مجروحين بحسب حكمه عليهم.

وقد نظرت في أقوال بعض العلماء الذين لهم ذكر وقيمة علمية عظيمة بين علماء عصرهم ومن بعدهم، وحتى يومنا هذا بما خلفوه من آثار للمكتبة الإسلامية لا يستطيع الإحاطة ببعضها إلا موفق ومسدد، فوجدت أن بعضهم قد أزلق لسانه في جرح بعض الرواة بما يسقط رواياتهم، أو يطرحها، وليس هذا عيبا إن أصاب المجرح وكان منصفا معتدلا بل إن هذا الأمر–جرح الرواة– قد

---

(١) حديث صحيح، أخرجه: الترمذي في سننه، بَابُ: مَا جَاءَ فِي الحَثِّ عَلَى تَبْلِيغِ السَّمَاعِ ٤/٣٤١ح ٢٦٥٨، سنن الترمذي محمد بن عيسى بن سَوْرة بن موسى بن الضحاك، الترمذي، أبو عيسى (المتوفى: ٢٧٩هـ)، المحقق: بشار عواد معروف، الناشر: دار الغرب الإسلامي – بيروت، سنة النشر: ١٩٩٨ م

يكون واجبا دينيا إذا ارتبط بحماية سنة النبي من الدس فيها، لكن ما لا ينبغي التغافل عنه، أو غض الطرف عن إبداء الرأي فيه، هو التحامل على الراوي بما يسقط عدالته ومعها روايته بدون مسوغ إلا التشدد، والتحامل بغير مبرر معتبر عند أئمة هذا الشأن، وقد وفقني الله تعالى لالتقاط هذا الموضوع في كتاب يعد سفرا عظيما في المكتبة الإسلامية، ولعالم جليل له قدره وسهمه في شتى العلوم الإسلامية- على تشدد فيه- فلاحظت أن الإمام ابن حزم -رحمه الله – قد وسم في موسوعته المسماة بالمحلى، عددا لا يستهان به من الرواة بالكذب، وافق بعض الأئمة في حمه على بعض هؤلاء الرواة، وانفرد عن عدد كبير منهم بتكذيبه لهذا الراوي، فرأيت أنه من الواجب الشرعي، والضرورة العلمية البحثية أن أقوم بحصر هؤلاء الرواة في موسوعته الحديثية (المحلى) ثم أعرض لنص رميه للراوي بالكذب، وأتبع ذلك بعرض آراء أئمة الجرح والتعديل المعتبرين، ليتضح للقارئ الكريم مدى اعتبار قوله في الراوي مقارنة بآراء الأئمة المتقدمين عليه، وكذا أهل الاستقراء ممن أتى بعده، فجاء بحثي المتواضع هذا تحت عنوان: ((الرواة الذين كذبهم ابن حزم في كتابه المحلى، ومدى اعتبار قوله عند علماء الجرح والتعديل)) "جمعا ودراسة".

لعلني أن أسهم في خدمة تلك الموسوعة الحديثية، وانضم إلى جملة من قاموا بصناعة أبحاث علمية لها قيمتها حول كتاب المحلى وحول عالم له حضوره العلمي بما خلفه من تراث في المكتبة الحديثية.

أولا: أسباب اختيار الموضوع:

أولا: توفيق الله عز وجل هدايته إياي.

ثانيا: بيان وجه التشدد في أحكام ابن حزم على الرواة ومدى اتفاقه أو افتراقه عن علماء الجرح والتعديل في أحكامهم على الرواة من عدمه.

ثالثا: اطلاعي على بحث بعنوان: (المجلى فيمن ضعفه ابن حزم في المحلى).لفضيلة الأستاذ الدكتور: عبد البصير خليفة، أستاذ الحديث وعلومه في

زمنه –رحمه الله تعالى– [١]. حيث جاء بحث فضيلته عن الرواة الذين ضعفهم ابن حزم فقط في (المحلى)، وخلا البحث تماما ممن رماهم ابن حزم بالوضع والكذب في حديث رسول الله صلى الله عليه وسلم، فرأيت أن من تمام الأمر وإحكامه أن يفرد هؤلاء ببحث مستقل يسلط الضوء عليهم، على جهة الحصر فيكون ذلك أنفع للباحثين، وأثرى للمكتبة الحديثية، بل وإضافة للجهود التي أقيمت على ضفاف موسوعة ابن حزم الحديثية.

ثانيا: الدراسات السابقة:

لم أطلع على بحث قد جمع الرواة الذين رماهم ابن حزم بالكذب، لكنه لكن هناك بحث لفضيلة الأستاذ الدكتور: عبد البصير خليفة، بعنوان (المجلى فيمن ضعفه ابن حزم في المحلى) كان قد تم نشره سنة ١٤٢١هـ، ١٩٩١م.

يفترق عن موضوعي في كونه جمع الرواة الضعفاء بأي شكل من أشكال الضعف ولم يتعرض فيه لمن رماهم ابن حزم بالكذب، بخلاف بحثي – المتواضع – الذي تمخض لجمع الرواة المتهمين من قبل ابن حزم بالكذب المحض في حديثهم عن رسول الله – صلى الله عليه وسلم–.

ثالثا: خطة العمل في البحث:

أولا: قمت باستقراء كتاب (المحلى في شرح المجلى بالحجج والآثار)[٢] لأبي محمد علي بن أحمد بن سعيد بن حزم الأندلسي القرطبي الظاهري

---

(١) وقد أهداني – أكرمه الله وجعل الفردوس الأعلى مستقره ومثواه – نسخة من هذا الكتاب النافع ط:١٤١٢هـ–١٩٩١م، فور طلبي منه إياه، وقد انتقل إلى رحمة الله عشية الجمعة لأربع خلون من ربيع الأول لعام١٤٣٣من هجرة المصطفىﷺ، فسبحان من له الدوام والبقاء والقائل في محكم تنزيله: ".... فَإِذَا جَاءَ أَجَلُهُمْ لَا يَسْتَأْخِرُونَ سَاعَةً وَلَا يَسْتَقْدِمُون" سورة الأعراف –من آية(٣٤).

(٢) سير أعلام النبلاء، للحافظ: شمس الدين أبو عبد الله محمد بن أحمد الذَهَبي ت (٧٤٨) هـ، تحقيق وتخريج وتعليق: شعيب الأرنؤوط، محمد نعيم العرقسوسي. ط: مؤسسة الرسالة، ١٩٤/١٨، وذكره صاحب إيضاح المكنون باسم (المحلى بالآثار في شرح المجلى باختصار)، وكذا الدكتور زكريا ابراهيم في كتابه: ابن حزم الأندلسي المفكر الظاهري الموسوعي ص٦٩/ ١٨٠

(المتوفى: ٤٥٦هـ) وجمع أسماء الرواة الذين وسمهم ابن حزم بالكذب الصريح، مرتبة إياهم على حسب أماكن ورودهم في الكتاب، وفق ترتيب ابن حزم له فقهيا، وذلك لأن عددهم ليس بالكثير، بل تمكنت من حصرهم فبلغت بذلك أحد عشر راويا، وقد عددت المرات التي ذكر فيها ابن حزم الراوي بحيث أورد مواضع ذكره له وإن تكرر ذلك.

ثانيا: طالعت مقدمة كتابه وغيرها من مقدمات بعض كتبه الأخرى لأتأكد من مقصده من مصطلح كاذب وكذاب وذكروه بالكذب في حق الرواة، – لكن لم أجد نص في مقدمة كتابه على أن له اصطلاح خاص في مسألة تكذيب الراوي، فإنه لا يحمل إلا وجها واحدا وهو أن هذا الراوي يضع الحديث عن رسول اللهﷺ، استخدمت في هذا البحث المنهج التكاملي: (الاستقراءي [١]، التحليلي[٢]، النقدي[٣]، والمقارن).

ثالثا: قمت بعد ذكر اسم الراوي في أعلى الصفحة، بإيراد كلام ابن حزم عنه بين قوسين، دون تصرف فيها، مبينة الباب الفقهي الذي ورد فيه كلام الإمام، والفقرة التي ذكره فيها أو جزء منها، ثم أعقبت ذلك بذكر الجزء ورقم الصفحة

---

(١) المنهج الاستقرائي: منهج الذي يقوم بتتبع الجزئيات للوصول إلى قاعدة عامة ويعتمد على التحقق بالملاحظة المنظمة والتحكم في المتغيرات المختلفة. يُنظر: البحث العلمي مناهجه وتنقياته للدكتور: محمد زيان عمرصـ٤٩.

(٢) المنهج التحليلي: يعتمد على تفكيك العناصر الأساسية للموضوعات محل البحث، ومن ثم دراستها بأسلوب متعمق، وفي ضوء ذلك يتم استنباط أحكام أو قواعد؛ يمكن عن طريقها إجراء تعميمات تساعد في حل المشاكل الإجتماعية، ويشيع استخدام ذلك المنهج في العلوم الشرعية والأدبية والفقهية والاجتماعية بجميع أطيافها. أبجديات البحث في العلوم الشرعية د. فريد الأنصاري صـ٩٦.

(٣) استخدمه أهله في علم الاجتماع، والأدب وغير ذلك من العلوم، ولكن برز أثر استخدام هذا المنهج بجلاء ووضوح تام في الحديث النبوي الشريف . ينظر: نقد الحديث عند المحدثين، نشأته ومنهجه، ص٥.

رابعا: ترجمت للرواة ترجمة معتدلة ذكرت اسمه ونسبه ونسبته، وأقوال علماء الجرح والتعديل فيه ممن سبقوا ابن حزم كابن سعد، وابن أبي حاتم، والإمام أحمد والبخاري، وابن عدي، وابن حبان.. الخ

حتى يتسنى للقارئ الكريم مقارنة آرائهم برأي ابن حزم ليتبين من ذلك بأي الأقوال تأثر أو على رأي من منهم سار، هل تأثر برأي المتشدد منهم؟، أم ما تم اجماعهم عليه؟، أم تفرد بحكمه على الراوي مخالفا إياهم...الخ مما يعرفه أهل الاختصاص بهذا الفن الدقيق.

وأعقبت ذلك بآراء أهل الاستقراء والتحقيق التام كالحافظ الذهبي والحافظ المزي، وابن حجر وأمثالهم ممن أتى بعده بعدة قرون وفحصوا أقواله في الرواة.

خامسًا: ذكرت المصادر والمراجع عقب ترجمة الراوي مباشرة، ليتسنى للقارئ الكريم الرجوع إليها مباشرة إن أراد التحقق من صحة النقل

سادسًا: نبهت على بعض التصحيفات التي قد تقع في اسم الراوي، مصوبة ذلك من كتب الرجال والتواريخ المعتمدة.

سابعًا: قد اعتمدت في بحثي هذا من طبعات كتاب: (المحلى بالآثار، لابن حزم) على الطبعة المنيرية ١٣٥٢هـ. الناشر: محمد منير عبده أغا الدمشقي، إدارة الطباعة المنيرية بمصر- شارع الأزهر- درب الأتراك رقم١.

وقد ذكرت اسم الكتاب والباب الفقهي الذي ورد فيه ذكر الراوي، مع بيان الجزء والصفحة، وذلك لثقتي في النسخة التي بين يدي، وكذا لتوفرها في المكتبة الحديثية.

هذا وقد قسمت هذا البحث المتواضع إلى: مقدمة وتمهيد ومبحثين وخاتمة

أما المقدمة: ففيها الكلام عن أهمية الموضوع وأسباب اختياره وخطتي فيه، وأما التمهيد ففيه: نبذه عن علم الجرح والتعديل وعظيم خطره على المجرِّح

والمجروح، وبيان الصفات التي يجب أن يتحلى بها المجرح لما لهذا الأمر من خطورته الدينية والدنيوية على حد سواء؟

وأما المباحث فجاءت على النحو الآتي:

المبحث الأول: (ابن حزم وكتابه المحلى)، وتحته مطلبين:

المطلب الأول: التعريف بالإمام ابن حزم

وجاء فيه الكلام عن الإمام ابن حزم ومكانته بين علماء عصره، من حيث الصنعة الحديثية والأسباب المنهجية وراء شقاقه مع علماء عصره، وبعض أهم مؤلفاته في الحديث والفقه وأصوله.

المطلب الثاني: (كتاب المحلى في شرح المجلى)

وفيه الكلام عما للكتاب من قيمة علمية في المكتبة الإسلامية.

المبحث الثاني: (الرواة الذين كذبهم ابن حزم في المحلى) وتحته مطلبين:

المطلب الأول: الرواة الذين اتهمهم ابن حزم بالكذب صراحة بلفظ (كذاب)

المطلب الثاني: الرواة الذين اتهمهم ابن حزم بالكذب وعزا ذلك إلى غيره بلفظ (ذكروه بالكذب).

وأما الخاتمة، فتشتمل على أهم النتائج التي توصلت إليها وأهم التوصيات.

ثم ذيلت البحث بثلاثة فهارس، أولها: للرواة المترجم لهم، وثانيها: للمصادر، وثالثها للموضوعات.

والله أسأل عن يتقبل مني هذا العمل ويجعله خالصا لوجهه الكريم، وأن يثقل به ميزان حسناتي يوم لا ينفع مال ولا بنون إلا من أتى الله بقلب سليم.

خويدمة السنة المطهرة

التمهيـــــد

الحمد لله رب العالمين، الذي منّ على الأمة الإسلامية برجال حملوا هم هذا الدين وساروا به محافظين على منهجه القويم، متخلقين بأحوال سابقيهم من الهداة المهديين، والصلاة والسلام على أشرف الخلق أجمعين، الذي بعثه الله تعالى رحمة للعالمين، هاديا لمن اهتدى ومبشرا للمؤمنين ونذيرا للعصاة والكافرين، أما بعد:

فإن علم جرح الرواة وتعديلهم(١)، لمن أخص خصائص علوم الأمة الإسلامية(٢).

وهو في اصطلاح أهل هذا العلم: كما قال الإمام ابن الأثير: الجرح وصف متى التحق بالراوي والشاهد سقط الاعتبار بقوله، وبطل العمل به(٣).

---

(١) الجرح في اللغة: مصدر جرحه يجرحه: أثر فيه بالسلاح؛ ويقال: جرح الحاكم الشاهد إذا عثر منه على ما تسقط به عدالته من كذب وغيره؛ وقد قيل ذلك في غير الحاكم، فقيل: جرح الرَّجُل غص شهادته. تاج العروس" تاج العروس من جواهر القاموس، لمحمّد بن محمّد بن عبد الرزّاق الحسيني، أبو الفيض، الملقّب بمرتضى، الزَّبيدي (ت١٢٠٥هـ)، المحقق: مجموعة من المحققين، الناشر: دار الهداية، ٣٣٨/٦

(٢) قال الأزهري: ويروى عن بعض التابعين أنه قال: كثرت هذه الأحاديث واستجرحت أي فسدت وقل صحاحها، وهو استفعل من جرح الشاهد إذا طعن فيه ورد قوله؛ أراد أن الأحاديث كثرت حتى أحوجت أهل العلم بها إلى جرح بعض رواتها، ورد روايته، ومن المجاز جرح (فلاناً) بلسانه إذا سبه وشتمه، وفي الأساس: ويقال للمشهود عليه: هل لك جرحة؟ وهي ما تجرح به الشهادة"". يراجع مادة (جرح) في لسان العرب لسان العرب، لمحمد بن مكرم بن على، أبو الفضل، جمال الدين ابن منظور الأنصاري الرويفعى الإفريقى (ت ٧١١هـ)، الناشر: دار صادر – بيروت، الطبعة: الثالثة – ١٤١٤هـ.، ٢ / ٤٢٢.، وتاج العروس للإمام الزبيدي، ٦ /٣٣٦.

(٣) جامع الأصول في أحاديث الرسول، لمجد الدين أبو السعادات المبارك بن محمد بن محمد بن محمد ابن عبد الكريم الشيباني الجزري ابن الأثير (ت ٦٠٦هـ)، تحقيق: عبد القادر الأرنؤوط – التتمة تحقيق بشير عيون، الناشر: مكتبة الحلواني – مطبعة الملاح – مكتبة دار البيان، ١/ ١٢٦ .

وواضح مما سبق ما لجرح الرواة من خطر على المجرح، حتى قال تاج الدين السبكي في طبقات الشافعية: (وَمِمَّا يَنْبَغِي أَن يتفقد عِنْد الْجرْح حَال العقائد واختلافها بِالنِّسْبَةِ إِلَى الْجَارِح والمجروح فَرُبمَا خَالف الْجَارِح الْمَجْرُوح فِي العقيدة فجرحه لذَلِك وَإِلَيْهِ أَشَارَ الرَّافِعِيّ بقوله وَيَنْبَغِي أَن يكون المزكون بُرَآء من الشحناء والعصبية فِي الْمَذْهَب خوفًا من أَن يحملهم ذَلِك عَلَى جرح عدل أَو تَزْكِيَة فَاسق وَقد وَقع هَذَا لكثير من الْأَئِمَّة جرحوا بِنَاء عَلَى معتقدهم وهم المخطئون والمجروح مُصِيب وَقد أَشَارَ شيخ الْإِسْلَام سيد الْمُتَأَخِّرين تَقِيّ الدّين ابْن دَقِيق الْعِيد فِي كِتَابه الاقتراح إِلَى هَذَا الْإِسْلَام سيد الْمُتَأَخِّرين تَقِيّ الدّين ابْن دَقِيق الْعِيد فِي كِتَابه الاقتراح إِلَى هَذَا وَقَالَ أَعْرَاض الْمُسلمين حُفْرَة من حفر النَّار وقف عَلَى شفيرها طَائِفَتَانِ من النَّاس المحدثون والحكام)[1].

وقيل أن علم الجرح والتعديل: هو علم يتعلق ببيان مرتبة الرواة من حيث تضعيفهم أو توثيقهم بتعابير فنية متعارف عليها عند العلماء ، وهي دقيقة الصياغة ومحدودة الدلالة مما له أهمية في نقد إسناد الحديث[2].

ومن خلال ما تقدم: يتبين أن الجرح يدل على الذم وترك الرواية عن المجروح أو التوقف فيها،

قال الشيخ محمد عبد الحي اللكنوي:(لما كَانَ الْجرْح أمرا صعبا فَأن فِيهِ حق الله مَعَ حق الْآدَمِيّ وَرُبمَا يُورث مَعَ قطع النّظر عَن الضَّرَر فِي الْآخِرَة

---

(١) طبقات الفقهاء الشافعية، لعثمان بن عبد الرحمن، أبو عمرو، تقي الدين المعروف بابن الصلاح (ت٦٤٣هـ)، المحقق: محيي الدين علي نجيب، الناشر: دار البشائر الإسلامية – بيروت. ١٢/٢

(٢) بحوث في تاريخ السنة المشرفة ، تأليف د. أكرم ضياء العمري، الناشر: بساط – بيروت، الطبعة: الرابعة.٩١/١ .

ضَرَرا فِي الدُّنْيَا من المنافرة والمقت بَين النَّاس وانما جوز للضَّرُورَة الشَّرْعِيَّة حكمُوا بِأَنَّهُ لَا يجوز الْجرْح بِمَا فَوق الْحَاجة وَلَا الِاكْتِفَاء على نقل الْجرْح فَقَط فِيمَن وجد فِيهِ الْجرْح وَالتَّعْدِيل كِلَاهُمَا من النقاد وَلَا جرح من لَا يحْتَاج الى جرحه وَمنعُوا من جرح الْعلمَاء الَّذين لَا يحْتَاج اليهم فِي رِوَايَة الاحاديث بِلَا ضَرُورَة شَرْعِيَّة)[١].

وقد انعقد الإجماع على مشروعية الجرح والتعديل، إذ هو نصح للأمة، بل وعلى وجوبه إذا اقتضت الضرورة [٢].

هذا (ويشْتَرط فِي الْجَارِح والمعدل الْعلم وَالتَّقوى والورع والصدق والتجنب عَن التعصب وَمَعْرِفَة اسباب الْجرْح والتزكية)[٣].

ويجمل ويكمل بنا في هذا المقام أن نذكر بمراتب الجرح والتعديل التي يتميز بها حديث الراوي ومنزلته، والغرض هنا ذكر الألفاظ الدالة في اصطلاحهم على تلك المراتب[٤].

---

(١) الرفع والتكميل في الجرح والتعديل، لمحمد عبد الحي بن محمد عبد الحليم الأنصاري اللكنوي الهندي، أبو الحسنات (ت ١٣٠٤هـ)، المحقق: عبد الفتاح أبو غدة، الناشر: مكتب المطبوعات الإسلامية – حلب، الطبعة: الثالثة، ١٤٠٧هـ، صـ ٥٧

(٢) مقدمة المجروحين من المحدثين والضعفاء والمتروكين، لمحمد بن حبان بن أحمد بن حبان بن معاذ بن مَعْبدَ، التميمي، أبو حاتم، الدارمي، البُستي (ت ٣٥٤هـ)، المحقق: محمود إبراهيم زايد، الناشر: دار الوعي – حلب، الطبعة: الأولى، ١٣٩٦هـ. ٢١/٢٠، منهج النقد في علوم الحديث، ص٨٤.

(٣) الرفع والتكميل ٤٤/١

(٤) نزهة النظر في توضيح نخبة الفكر في مصطلح أهل الأثر، لأبي الفضل أحمد بن علي بن محمد بن أحمد بن حجر العسقلاني (ت ٨٥٢هـ)، المحقق: عبد الله بن ضيف الله الرحيلي، صـ١٧٣.

وأول من رتب هذه العبارات والألفاظ الإمام ابن أبي حاتم في مقدمة كتابه "الجرح والتعديل"[١] حيث ذكر أربع مراتب للجرح، وكذا أربعًا للتعديل، ثم اقتفى أثره في ذلك وزادوا عليه في الألفاظ والمراتب، ومن أبرز من اعتنى بذلك وزاد عليه: الحافظ ابن الصلاح[٢] والحافظ الذهبي[٣]، والحافظ العراقي[٤]، ثم جاء الحافظ ابن حجر فجعل المراتب ثنتي عشرة مرتبة ذكرها مختصرة في مقدمة "تقريب التهذيب"[٥]، ثم جاء الحافظ السخاوي واستوعب جميع ماتقدم، وفصّل الكلام في ألفاظ الجرح والتعديل ومراتبه في كتابه "فتح المغيث"[٦].

---

(١) الجرح والتعديل، لأبي محمد عبد الرحمن بن محمد بن إدريس بن المنذر التميمي، الحنظلي، الرازي ابن أبي حاتم (ت ٣٢٧هـ)، طبعة: مجلس دائرة المعارف العثمانية – بحيدر آباد الدكن – الهند– دار إحياء التراث العربي – بيروت، الطبعة: الأولى، ١٢٧١ هـ ١٩٥٢ م، ٣٧/٢.

(٢) معرفة أنواع علوم الحديث، ويُعرف بمقدمة ابن الصلاح، لعثمان بن عبد الرحمن، أبوعمرو، تقي الدين المعروف بابن الصلاح (ت٦٤٣هـ)، المحقق: نور الدين عتر، الناشر: دار الفكر– سوريا، دار الفكر المعاصر – بيروت، سنة النشر: ١٤٠٦هـ – ١٩٨٦م. صـ١٢١.

(٣) مقدمة" ميزان الاعتدال في نقد الرجال"، لشمس الدين أبو عبد الله محمد بن أحمد بن عثمان بن قَايْماز الذهبي (ت٧٤٨هـ)، تحقيق: علي محمد البجاوي، الناشر: دار المعرفة للطباعة والنشر، بيروت – لبنان، الطبعة: الأولى، ١٣٨٢ هـ – ١٩٦٣م، ٤/١.

(٤)التقييد والإيضاح شرح مقدمة ابن الصلاح، لأبي الفضل زين الدين عبد الرحيم بن الحسين بن عبد الرحمن بن أبي بكر بن إبراهيم العراقي (ت ٨٠٦هـ)، المحقق: عبد الرحمن محمد عثمان، الناشر: محمد عبد المحسن الكتبي صاحب المكتبة السلفية بالمدينة المنورة، الطبعة: الأولى، ١٣٨٩هـ/١٩٦٩م. صـ١٥٧.

(٥) مقدمة" تقريب التهذيب"، لأبي الفضل أحمد بن علي بن محمد بن أحمد بن حجر العسقلاني (المتوفى: ٨٥٢هـ)
المحقق: محمد عوامة، الناشر: دار الرشيد – سوريا، الطبعة: الأولى، ١٤٠٦هـ – ١٩٨٦م.

(٦) فتح المغيث بشرح الفية الحديث للعراقي، لشمس الدين أبو الخير محمد بن عبد الرحمن بن محمد بن أبي بكر بن عثمان بن محمد السخاوي (ت ٩٠٢هـ)، المحقق: علي حسين علي، ١١٣/٢.

ولما كان المقام هنا عن تجريح الرواة فإنني أسوق مراتب التجريح من الأشد إلى الأخف:

قال عبد الحي اللكنوي: (وأما مَرَاتِب الْجرْح فست):

الاولى مِنْهَا: مَا يدل على الْمُبَالغَة كأكذب النَّاس اَوْ اليه الْمُنْتَهى فِي الْكَذِب اَوْ هُوَ ركن الْكَذِب اَوْ منبعه اَوْ معدنه وَنَحْو ذَلِك.

الثَّانِيَة: مَا هُوَ دون ذَلِك كالدجال والكذاب والوضاع فإنها وإن اشْتَمَلت على الْمُبَالغَة لَكِنَّهَا دون الاولى وَكَذَا يضع اَوْ يكذب.

الثَّالِثَة: مَا يَليهَا كوقولهم فلَان يسرق الحَدِيث وَفُلَان مُتَّهم بِالْكَذِبِ اَوْ الْوَضع اَوْ سَاقِط اَوْ مَتْرُوك اَوْ هَالك اَوْ ذَاهِب الحَدِيث اَوْ تَرَكُوهُ اَوْ لَا يعْتَبر بِهِ اَوْ بحَدِيثه اَوْ لَيْسَ بالثقة اَوْ غير ثِقَة.

الرَّابِعَة: مَا يَليهَا كَقَوْلِهِم فلَان رد حَدِيثه اَوْ مَرْدُود الحَدِيث اَوْ ضَعِيف جدا اَوْ واه بِمرَّة اَوْ طرحوه اَوْ مطروح الحَدِيث اَوْ مطروح اَوْ لَا يكْتب حَدِيثه اَوْ لَا تحل كِتَابَة حَدِيثه اَوْ لَا تحل الرِّوَايَة عَنهُ وَلَيْسَ بشئ اَوْ لَا شَيْء خلافًا لِابْنِ معِين.

الخامسة: مَا دونهَا وَهِي فلَان لَا يحْتَج بِهِ اَوْ ضَعَّفُوهُ اَوْ مضطرب الحَدِيث اَوْ لَهُ مَا يُنكر اَوْ لَهُ مَنَاكِير اَوْ مُنكر الحَدِيث اَوْ ضَعِيف.

السَّادِسَة: وَهِي اسهلها قَوْلهم فِيهِ مقَال اَوْ ادنى مقَال اَوْ ضعف اَوْ يُنكر مرّة وَيعرف اخرى اَوْ لَيْسَ بِذَاكَ اَوْ لَيْسَ بِالْقَوِيّ، اَوْ لَيْسَ بالمتين اَوْ لَيْسَ بِحجَّة اَوْ لَيْسَ بعمدة اَوْ لَيْسَ بمأمون اَوْ لَيْسَ بِثِقَة اَوْ لَيْسَ بالمرضي اَوْ لَيْسَ يحمدونه اَوْ لَيْسَ بِالْحَافِظِ اَوْ غَيره اوثق مِنْهُ اَوْ فِيهِ شئ اَوْ فِيهِ جَهَالَة اَوْ لَا ادري مَا هُوَ اَوْ ضَعَّفُوهُ اَوْ فِيهِ ضعف اَوْ سئ الْحِفْظ اَوْ لين الحَدِيث اَوْ فِيهِ لين عِنْد غير

الدَّارَقُطْنِيّ فانه قَالَ اذا قلت لين لَا يكون سَاقِطا مَتْرُوك الِاعْتِبَار وَلَكِن مجروحا بشئ لَا يسْقط بِهِ عَن الْعَدَالَة، وَمِنْه قَوْلهم تكلمُوا فِيهِ نظر عِنْد غير البُخَارِيّ فانه سَيَجِيءُ اصْطِلَاحه(١).

ولما كان مقصودي من بحثي هو جمع الرواة الذين كذبهم ابن حزم، وأنه لم يصطلح لنفسه اصطلاحا خاصا يدل على أنه يقصد بهذا التكذيب شيئا غير ما اصطلح عليه الأئمة.

فأقول والله الموفق والمستعان

(١) الرفع والتكميل ص ١٦٧- ١٨٦

المبحث الأول

(ابن حزم وكتابه المحلى)

ويأتي الحديث هنا عن ذلك الإمام الجليل – الذي كان اصطلاحه في تكذيب الرواة هو مقصود **بحثي بالعرض والتحليل والمقارنة والانتقاد** –، **تحت مطلبين:**

المطلب الأول: التعريف بالإمام ابن حزم الظاهري [1]– رحمه الله –:

وسأكتفي في هذا المقام من ترجمة هذا العالم الجليل بما له صلة مباشرة بموضوع البحث من حيث اسمه ونسبه ونسبته، ومنهجه في التعامل مع النصوص، والاسباب الحقيقية وراء شقاق علماء عصره له، وذكر بعض أهم مؤلفاته له، لما أنه قد تم استيفاء الكلام عن نشأته، وصفاته، ومناصبه التي تقلدها، ومذهبه، وغيرها مما لم يترك شاردة ولا واردة عن هذا الإمام الفذ، في عشرات الرسائل العلمية، في تخصصات الفقه وأصوله، والحديث[2] وغيرهما من التخصصات العلمية.

---

(١) جذوة المقتبس في ذكر ولاة الأندلس (٣٠٨)، الصلة في تاريخ أئمة الأندلس وعلمائهم ومحدثيهم وفقهائهم وأدبائهم (ت٥٧٨) هـ، ٣٩٥/٢، الذخيرة في محاسن أهل الجزيرة لأبي الحسن علي بن بسام الشنتريني ت(٥٤٢)هـ ٣٥٤/١

(٢) وقد تم تحقيق موسوعته (المحلى) كاملة في قسم الحديث وعلومه في كلية أصول الدين والدعوة بأسيوط قبل أكثر من عشرة أعوام، وكان لي نصيب أن أسهم في تحقيق تلك الموسوعة الماتعة، وتناولت كغيري من الزميلات والزملاء ترجمة الإمام ابن حزم، على أوفى ما يكون من صورة، وأتم ما يمكن من نقل وتحرير، ضمن مباحث الرسالة المعنونة (الأحاديث والآثار الواردة في كتاب المحلى لابن حزم، من كتاب النكاح من أول المسألة رقم ١٨٤٧ إلى لآخر المسألة رقم ١٨٦٦"جمعا وتخريجا ودراسة"، وتمت مناقشة تلك الأطروحة بحمد الله تعالى عام٢٠١٢م.

(أولاً) اسمه ونسبه ومولده: هو علي بن أحمد بن سعيد بن حزم بن غالب بن خلف بن معدان بن سفيان بن يزيد، مولى يزيد بن أبي سفيان بن حرب بن أمية، الفارسي الأصل، الأموي، اليزيدي، القرطبي، الظاهري، كنيته أبو محمد، وشهرته ابن حزم .

ولد بقرطبة، وقد عرف ابن حزم وقت ولادته، وعينه لا بالسنة فقط، بل بالشهر واليوم، وجزء اليوم الذي ولد فيه، فقد كتب ابن حزم بخط يده إلى القاضي صاعد بن أحمد يخبره عن مولده، قال صاعد: " كتب إلى أبو محمد بن حزم بخطه يقول: ولدت بقرطبة في الجانب الشرقي من ربط منية المغيرة قبل طلوع الشمس، وبعد سلام الإمام من صلاة الصبح، آخر ليلة الاربعاء، آخر يوم من شهر رمضان المعظم – وهو السابع من نوفمبر سنة أربع وأربعون وتسعمائة للميلاد– سنة أربع وثمانين وثلاثمائة للهجرة، بطالع العقرب [١].

وذلك التعيين (يدل على عناية أسرته بتحرير تاريخ ولادة آحادها، وإلا ما تسنى لابن حزم أن يعرف تاريخ مولده بذلك التعيين الدقيق، ويدل على تحضر الأندلس، وعناية أهلها بأخبار مواليدها، وعلى رفعة شأن تلك الأسرة حتى كانت تعنى هذه العناية)[٢].

---

(١) الصلة في تاريخ أئمة الأندلس وعلمائهم ومحدثيهم وفقهائهم وأدبائهم، لأبي القاسم خلف بن عبد الملك ابن بشكوال (ت٥٧٨) هـ، ط: مكتبة الخانجي، القاهرة، الطبعة الثانية(١٩٩٤م). (٣٩٦/٢)، سير أعلام النبلاء، للحافظ: شمس الدين أبو عبد الله محمد بن أحمد الذَهَبي ت (٧٤٨)هـ، تحقيق وتخريج وتعليق: شعيب الأرنؤوط، محمد نعيم العرقسوسي.ط: مؤسسة الرسالة (٢١١/١٨).

(٢) ابن حزم حياته وعصره، آراؤه الفقهية: للإمام محمد أبي زهرة، ط: دار الفكرالعربي، القاهرة، ١٩٩٧م ص(١٩).

(ثانيًا) مؤلفاته: انصرف ابن حزم إلى العلم في سن مبكرة، ولم يكن طلبه للعلم طمعًا في المال والجاه، بل طمعًا في أمر آخر، لخصه ابن حزم بقوله:

مُنَايَ مِنَ الدُّنْيَا علُوْمٌ أَبُثُّهَـــا * وَأَنْشرهَــا فــي كُلِّ بَــادٍ وَحَاضِرِ**

دُعَاءٌ إلى القُرْآنِ وَالسُّنَنِ الَّتِي * تَنَاسَى رِجَالٌ ذِكْرُهَا فِي المحَاضِرِ**(١)

ولأن ابن حزم كان مقبلًا على العلم، صادقا في طلبه، مخلصًا له، فقد تحقق له ما أراد، وكثرت مصنفاته، وانتشرت في كل مكان، قال القاضي أحمد بن صاعد: "كان ابن حزم أجمع أهل الأندلس قاطبة لعلوم الإسلام، وأوسعهم معرفة، مع توسعه في علم اللسان والبلاغة والشعر والسّير والأخبار، أخبرني ابنه الفضل أنّه اجتمع عنده بخط أبيه من تواليفه نحو أربعمائة مجلد، تشتمل على قريب من ثمانين ألف ورقة"(٢).

وإن من يتتبع ما ألفه ابن حزم يجده لم يترك علمًا إلا وقد ألف فيه، فقد ألف في شتى العلوم .. حتى انه ليعد من أكثر أهل الاسلام تصنيفاً.

قال القاضي أحمد بن صاعد معلقا على كثرة مؤلفات ابن حزم: "وهذا شئ ما علمنا من أحد ممن كان في دولة الاسلام، إلا لأبي جعفر بن جرير الطبري، فإنه كان أكثر أهل الإسلام تصنيفاً"(٣).

---

(١) جذوة المقتبس في ذكر ولاة الأندلس، لمحمد بن فتوح بن عبد الله بن فتوح بن حميد الأزدي الميورقي الحَمِيدي أبو عبد الله بن أبي نصر (ت٤٨٨هـ)، الناشر: الدار المصرية للتأليف والنشر – القاهرة. ص ٣١٠، الصلة ٣٩٦، السير ٢٠٦/١٨.

(٢) الصلة ٣٩٦/٢، وفيات الأعيان وأنباء أبناء الزمان، لأبي العباس شمس الدين أحمد بن محمد بن خلكان (ت٦٨١)هـ، تحقيق: إحسان عباس، ط: دار صادر، بيروت–لبنان ١٣٩٧هـ، ١٩٧٧م.٣٢٦/٣، تذكرة الحفاظ، لشمس الدين أبو عبد الله محمد بن أحمد بن عثمان بن قَايْماز الذهبي (المتوفى: ٧٤٨هـ)، الناشر: دار الكتب العلمية بيروت–لبنان، الطبعة: الأولى، ١٤١٩هـ– ١٩٩٨م. ١١٤٧/٣، سير أعلام النبلاء ١٧٨/١٨.

(٣) انظر: معجم الأدباء أو إرشاد الأريب إلى معرفة الأديب، لأبي عبد الله ياقوت بن عبد الله الرومي الحموي (ت ٦٢٦)هـ – ط/ دار الكتب العلمية – بيروت، لبنان. ٥٤٨/٣.

بيد أن مؤلفاته التي لم تصل إلى أيدينا أكثر بكثير مما وصل فقد فُقِد منها الكثير، ولعل ذلك يرجع بصفة أساسية إلى محنة إحراق كتبه، وقد حاول كثير من الذين ترجموا لابن حزم حصر مؤلفاته، وسأسرد هنا بعضا من مؤلفاته مبينة ما نُشر منها، وسأقتصر منها على بعض ما كان في الحديث وعلومه وبعض ما تعلق بالفقه وأصوله، وذلك على النحو التالي:

أولاَ: من مؤلفاته في الفقه وأصوله:

المحلى بالآثار شرح المجلى بالاختصار[١] (إثني عشر جزءًا توفي ابن حزم ولم يتمه حيث توقف عند المسألة رقم٢٠٢٣، وأتمه ابنه الفضل من كتاب أبيه الإيصال) طبع عدة مرات، والمجلى [٢]، والإحكام في أصول الأحكام[٣] ثمانية أجزاء في مجلدين طبع عدة مرات، ..، و"مسألة في الروح"، وهي رسالة في حكم من قال: إن أرواح أهل الشقاء معذبة إلى يوم القيامة. صنفها بعد كتاب الفصل، وهذه الرسائل السبع نشرها إحسان عباس بالجزء الثالث من رسائل ابن حزم ص٢١٧-٢٣٠، كما ألحقها برسالة ابن حزم في الرد على ابن النغريلة اليهودى، دار العروبة، القاهرة، والغناء الملهي أمباح هو أم محظور؟.نشرت برسائل ابن حزم الجزء الأول ص٤٣٠-٤٣٩[٤]، ونبذة في البيوع[٥]، ورسالة

(١) وهو الكتاب محل البحث المتواضع، وسوف يأتي الحديث عنه في المطلب القادم.

(٢) أشار إليه ابن حزم في مقدمة المحلى ٢/١، وانظر: سير أعلام النبلاء١٩٤/١٨.

(٣) انظر: جذوة المقتبس ٢٩١، سير أعلام النبلاء١٩٥/١٨، وقد: نشر بتحقيق العلامة أحمد شاكر عدة طبعات أولها سنة ١٣٤٥ – ١٣٤٨هـ في ثمانية أجزاء، في مجلدين، ثم صورته دار الآفاق الجديدة في بيروت سنة ١٩٨٠ م بتقديم الدكتور: إحسان عباس.

(٤) تاريخ الأدب العربي لكارل بروكلمان، ط/الهيئة المصرية العامة للكتاب،١٩٩٣م. ١٠٨/٤

(٥) سير أعلام النبلاء١٩٧/١٨. نشرتها دار الحرمين بالقاهرة ١٩٩٨م، وقد نشرت بعنوان: البيوع المنهي عنها، وقد أشار المحققون إلى أن هذه الرسالة مندرجة في مكتبة تشستربيتي تحت عنوان نبذة في البيوع.

في ألم الموت وإبطاله وتسمى (هل للموت آلام أم لا؟). نشرت بالجزء الرابع من رسائل ابن حزم ص٣٥٩-٣٦٠[١]، والإيصال في شرح الخصال الجامعة لجمل شرائع الإسلام في الواجب والحلال والحرام والسنة والإجماع[٢] يقع في خمسة عشر ألف ورقة، ويوجد جزء من هذا الكتاب عند أبي تراب الظاهري بجدة، وباقي الكتاب في (حكم المفقود)، وكتاب في ما جرى بين ابن حزم وأبي الوليد الباجي من مناظرة يوجد عند أبي تراب الظاهري، ورسالة في مسألة الكلب. (مخطوطة)[٣].

ثانيا: من مؤلفاته في الحديث وعلومه:

كتاب: "عدد ما لكل صاحب في مسند بقي" ذكر محمد إبراهيم الكناني أنه مطبوع، ولكن لم يذكر دار النشر، ولا مكانها[٤]، والجامع في صحيح الأحاديث باختصار الأسانيد والاقتصار على أصحها، واجتلاب أكمل ألفاظها، وأصح معانيها[٥]، ومختصر علل الحديث، حديثان أحدهما في صحيح البخاري والآخر

(١) تاريخ الأدب ١١١/٤.

(٢) تذكرة الحفاظ ١١٤٧/٣، سير أعلام النبلاء١٩٣/١٨- ١٩٤، فهرس دار الكتب المصرية ١ / ٥٥٥." معجم الأدباء " ١٢ / ٢٤٠ - ٢٤٣، تذكرة الحفاظ ٣ / ١١٥٠ - ١١٥١، لسان الميزان ٤ / ١٩٩.

(٣) تاريخ الأدب العربي ١٠٨/٤، وقد أشار بعض الباحثين إلى أن هذه الرسالة توجد ضمن مخطوطة شهيد على رقم٢٧٠٤(١٦٨-١٧١)، وقد نشرت بتحقيق إحسان عباس ضمن الرسائل.

(٤) سير أعلام النبلاء ١٩٧/١٨

(٥) الذخيرة في محاسن أهل الجزيرة لأبي الحسن علي بن بسام الشنتريني. ت (٥٤٢)هـ، المحقق: إحسان عباس، ط: الدار العربية للكتاب، ليبيا – تونس.الطبعة: الأولى ١٩٨١م. (١٧٠/١)، السير ١٩٤/١٨.

في صحيح مسلم زعم أنهما موضوعان[١]، وترتيب سؤلات الدارمي لابن معين[٢]، وبيان غلط عثمان بن سعيد الأعور في المسند والمرسل[٣]، وترتيب مسند بقي بن مخلد [٤]، وجزء في فضل العلم وأهله[٥]، وجزء في أوهام الصحيحين[٦]، والوحدان في مسند بقي بن مخلد[٧]، وكل هذه في حكم المفقودة.

وأكتفي بذكر هذا القدر القليل من مؤلفاته الكثيرة التي منها ما هو مخطوط ومنها ما هو مطبوع، وقد تم استيفاء الكلام عنه فيمن تناولوا ابن حزم بالدراسة والبحث[٨].

ثالثا: الأسباب المنهجية وراء شقاق ابن حزم مع فقهاء عصره وإجماعهم على نبذه:

قلت: إن المتأمل في جزء يسير من مُحلى ابن حزم وحده كموسوعة فقهية حديثية جمعت بين دفتها ما لم يجتمع لعالم غير ابن حزم في فروع شتى من العلم، وكذا كتابه الإحكام وما احتواه من تصريحات للإمام ابن حزم توضح

---

(١) سير أعلام النبلاء١٨/١٩٥ وذكر الذهبي أنه يقع في مجلد.

(٢) سير أعلام النبلاء١٨/١٩٦-١٩٧

(٣) سير أعلام النبلاء١٨/١٩٦

(٤) الإصابة في تمييز الصحابة" لأحمد بن علي بن حجر أبو الفضل العسقلاني الشافعي. ط: دار الجيل – بيروت. الطبعة الأولى، ١٤١٢ هـ /١٩٩٢م.تحقيق: علي محمد البجاوي ٥/٥٤٤.

(٥) ابن حزم الأندلسي وجهوده في البحث التاريخي والحضاري – د. عبدالحليم عويس، ط: الثانية ١٩٨٨م- ١٤٠٩هـ ١١٩.

(٦) المصدر السابق.

(٧) "الإصابة في تمييز الصحابة" ٢/٥٧٠.

(٨) وقد كنت أحد من اشتغل في مرحلة الماجستير بتحقيق قدر من أحاديث موسوعة ابن حزم –المحلى– وذلك عام ٢٠١٢م.وتحدثت عن جميع ذك تفصيلا وتأصيلا.

منهجه في الحديث الشريف، يستطيع أن يلحظ الخلاف العلمي المنهجي بين ابن حزم وعلماء عصره، مما يبرر لجمهور العلماء في عصر ابن حزم حملتهم الضارية عليه، والتي أطاحت بمكتبته العلمية وعلى إثرها حياته أسفًا على ما وقع، وقد وفقت في استخلاص أسباب هذا الخلاف، في نقاط محددة، أو بمعنىً أدق ما خالف فيه ابن حزم جمهور العلماء من حيث التعامل مع النصوص سواء كانت قرآنًا أو حديثا وهي على النحو الأتي:

(أولاً): من حيث تعامله مع نصوص القرآن الكريم:

اختلاف أصوله التي اعتمدها لاستنباط الاحكام منها، عن ما اعتمده الجمهور في ذلك. ففي الوقت الذي كان ولا يزال أهل الحل والعقد من أمة محمد ﷺ يعتبرون فيه أن أول أدلة الأحكام هي القرآن الكريم، ويليه السنة النبوية المشرفة، ثم الإجماع، وبعده القياس، والاستحسان.

نجد أن أدلة الأحكام عند ابن حزم الإمام لا تخرج من أربعة أركان لا خامس لها.

ويبدوا ذلك جليًا في قوله: " ثم بينا أقسام الأصول التي لا يعرف شئ من الشرائع إلا منها، وأنها أربعة: نص القرآن، ونص كلام رسول الله ﷺ، الذي إنما هو عن الله تعالى مما صح عنه ﷺ نقل الثقات، أو التواتر، وإجماع جميع علماء الأمة، أو دليل منها لا يحتمل إلا وجهًا واحدًا"(١).

ويوضح مقصده من الجملة الأخيرة بقوله: "وإن هذه الأصول قد تجتمع مبينة معنى حكم من الأحكام، والأساس الذي بني عليه ذلك الحكم فيستفاد من

(١) انظر: الإحكام في أصول الأحكام، لأبي محمد علي بن أحمد بن سعيد بن حزم الأندلسي القرطبي الظاهري (ت ٤٥٦هـ)، المحقق: الشيخ أحمد محمد شاكر، قدم له: الأستاذ الدكتور إحسان عباس، الناشر: دار الآفاق الجديدة، بيروت (٧١/١).

ذلك الحكم في أمر ينطبق عليه ذلك المعنى المأخوذ من الأصول الثلاثة عليه، وذلك هو الأصل الرابع، ويسمى الدليل"(١).

كما يرى أن تلك الأصول الأربعة كلها راجعة إلى النص، فيقول: "فلا سبيل إلى معرفة شئ من أحكام الديانة أصلا إلا من أحد هذه الوجوه الاربعة، وهي كلها راجعة إلى النص..." (٢).

(ثانيًا): من حيث تعامله مع النص النبوي:

- **قوله بانتفاء الخطأ عن الرواة الثقات:**

وقد نص على ذلك فقال في سياق رده على من رد حديث ثقة أخطأ فيه، ورجح عليه حديث ثقة أحفظ منه: " فان قيل: قد خالفه زهير بن معاوية.

قلنا: سفيان أحفظ من زهير، ولو لم يكن لما كان في خلاف بعض الرواة لبعض دليل على خطأ أحدهم، بل الثقة مصدق في كل ما يروي" (٣). فهذا الكلام من ابن حزم يقتضي تصديق الثقة في كل ما يروي، وفي موضع آخر من كتابه الإحكام يؤكد أنه لا يجوز أن يدعى الخطأ على الثقة، إلا بأحد ثلاثة أدلة أو براهين كما سماها، فقال: "ولا يصح الخطأ في خبر الثقة إلا بأحد ثلاثة أوجه: إما تثبت الراوي واعترافه بأنه أخطأ فيه، وإما شهادة عدل على أنه سمع الخبر مع راويه فوهم فيه فلان، وإما بأن توجب المشاهدة بأنه أخطأ" (٤).

---

(١) انظر: ابن حزم حياته وعصره، آراؤه الفقهية: للإمام محمد أبي زهرة، ط: دار الفكر العربي، القاهرة، ١٩٩٧م، ص (١٤٣، ٢٤٤).

(٢) انظر: الإحكام لابن حزم (٦٩/١).

(٣) انظر: المحلى(٢٢١/٢)

(٤) انظر: الإحكام في أصول الإحكام (١٣٧/١).

وإن الناظر لهذا النص لابن حزم يلاحظ بوضوح مخالفته –رحمه الله – لصنيع كثير من الأئمة فرغم أنهم كانوا يقبلون الثقة في الجملة، إلا أنهم كانوا يجوزون الخطأ عليه في بعض أحاديثه التي قد يهم فيها ويخالف من هو أولى منه بالحفظ والاتقان، وبناء على ذلك يردون تلك الأحاديث التي أخطأ أو وهم فيها، ويقبلون باقي أحاديثه[1]، وكأن النزعة الظاهرية لم تنفك عن الإمام، فهذه الأوجه الثلاثة تتجه إلى الظاهر، دون النفاذ إلى العلل .

- **عدم إعلاله الحديث بالعلل التي تقدح فيه عند المحدثين:**

ومن ذلك قوله في كتابه الإحكام (١٤٠/١): "فإذا روى العدل عن مثله كذلك خبرًا حتى يبلغ به النبي ﷺ، فقد وجب الأخذ به، ولزمت طاعته والقطع به، سواء أرسله غيره، أو أوقفه سواه، أو رواه كذاب من الناس، وسواء روى من طريق أخرى، أو لم يرو إلا من تلك الطريق....".

وقال في كتابه المحلى(٢٢٨/٩): " وليت شعري من أين وقع لمن وقع ان العدل إذا أسند الخبر عن مثله وأوقفه آخر، أو ارسله آخر أن ذلك علة في الحديث، وهذا لا يوجبه نص ولا نظر ولا معقول، والبرهان قد صح بوجوب الطاعة للسند دون شرط، فبطل ما عدا هذا، ولله تعالى الحمد".

وهو يرى فيما سبق أن الثقة إذا أسند حديثًا، فقد وجب قبوله والعمل به، ولا عبرة فيمن أرسله، أو أوقفه .

---

(١) انظر: النكت على مقدمة ابن الصلاح للإمام بدر الدين أبي عبد الله محمد بن جمال الدين عبد الله بن بهادر الزركشي(ت٧٩٤هـ). ط: أضواء السلف – الرياض، الطبعة الأولى (١٤١٩هـ – ١٩٩٨م)، تحقيق: د. زين العابدين بن محمد بلا فريج.(٦٠/٢)، والروض الباسم، لمحمد بن إبراهيم الوزير ت (٨٤٠) قدم له: بكر بن عبد الله أبو زيد، باعتناء: علي بن محمد العمران، ط/عالم الفوائد (١٤٧/٢)، الحديث المعلول قواعد وضوابط، للدكتور/حمزة المليباري.ص٢٦.

• قبوله للحديث المرسل بشروط وفي حدود ضيقة جدًا، وعدم فرضية العمل بالحديث الموقوف:

ودليل ذلك ما قاله في المحلى: "الموقوف والمرسل لا تقوم بهما حجة" ثم بعده بأسطر" برهان بطلان الموقوف – قول اللهﷻ (لِئَلَّا يَكُونَ لِلنَّاسِ عَلَى اللَّهِ حُجَّةٌ بَعْدَ الرُّسُلِ...)[1]. فلا حجة في أحد دون رسول الله ﷺ، ولا يحل لاحد أن يضيف ذلك إلى رسول اللهﷺ، لأنه ظن وقد قال تعالى (إن الظن لا يغني من الحق شيئا) وقال تعالى (ولا تقف ما ليس لك به علم)، وأما المرسل ومن في رواته من لا يوثق بدينه وحفظه فلقول الله تعالى: (فلولا نفر من كل فرقة منهم طائفة ليتفقهوا في الدين ولينذروا قومهم إذا رجعوا إليهم)، فأوجب عزوجل قبول نذارة النافر للتفقه في الدين، وقال (يا أيها الذين آمنوا ان جاءكم فاسق ينبأ فتبينوا أن تصيبوا قوما بجهالة فتصبحوا على ما فعلتم نادمين)، وليس في العالم إلا عدل أو فاسق فحرم تعالى علينا قبول خبر الفاسق فلم يبق الا العدل وصح أنه هو المأمور بقبول نذارته"[2].

إلا أن هذا الكلام ليس على إطلاقه، وخاصة إذا تأملنا كلامه عن موافقة المرسل للإجماع. فإن من يطالع ما نقله الحافظ ابن حجر في النكت[3]، من موقف ابن حزم من المرسل، فقد قال الحافظ :"لا يقبل المرسل إلا إذا وافقه الإجماع، فحينئذٍ يحصل الاستغناء عن السند، ويقبل المرسل".

إن من يطالع هذا يستطيع أن يخلص إلى نتيجة هامة هي أن ابن حزم لم يَرُد المرسل مطلقاً، وإنما يقبله في حدود ضيقة للغاية، وبضوابط شديدة جدًا تجعل من يحاول تنزيلها على المرسل يعز عليه ذلك فيبدوا الأمر وكأنه يرده مطلقاً، فبالإضافة إلى ما اشترطه ابن حزم أولًا من كون المرسل لابد وأن يوافق

---

(١) سورة البقرة – من الآية (١٦٥).

(٢) انظر: المحلى (٥١/١).

(٣) النكت لابن حجر ٥٥٢/٢ .

إجماعًا حتى يكون مقبولا عنده، فإنه أيضًا يشترط أن يكون معناه موافقًا لما جاء في كتاب الله ﷻ .

وأما موقفه من الموقوف، فقد جاء عنه في النبذة الكافية قوله: "وأما ما كان موقوفاً على الصاحب، فليس فرضا علينا الطاعة به.." (١).

- **عدم ترقيته للحديث الضعيف: شذ ابن حزم عن جمهور المحدثين في تقوية الحديث الضعيف، ذلك أن الأئمة من أصحاب هذا الشأن ذهبوا إلى تقوية الأحاديث التي تتعدد طرقها وتختلف مخارجها، ومن بعض ما نقل من أقوالهم في ذلك ما يلي:**

قال الحافظ ابن الصلاح: " ليس كل ضعف في الحديث يزول بمجيئه من وجوه، بل ذلك يتفاوت، فمنه ضعف يزيله ذلك بأن يكون ضعفه ناشئا من ضعف حفظ راويه، مع كونه من أهل الصدق والديانة . فإذا رأينا ما رواه قد جاء من وجه آخر عرفنا أنه مما قد حفظه، ولم يختل فيه ضبطه له . وكذلك إذا كان ضعفه من حيث الإرسال زال بنحو ذلك، كما في المرسل الذي يرسله إمام حافظ، إذ فيه ضعف قليل، يزول بروايته من وجه آخر .

ومن ذلك ضعف لا يزول بنحو ذلك، لقوة الضعف وتقاعد هذا الجابر عن جبره ومقاومته . وذلك كالضعف الذي ينشأ من كون الراوي متهما بالكذب، أو كون الحديث شاذًا" (٢).

---

(١) انظر: النبذة الكافية في أحكام أصول الدين لعلي بن أحمد بن سعيد بن حزم الظاهري أبو محمد. ط: دار الكتب العلمية – بيروت. الطبعة الأولى، ١٤٠٥هـ–تحقيق: محمد أحمد عبد العزيز. ص(٥٥)

(٢) انظر: معرفة أنواع علوم الحديث، ويُعرف بمقدمة ابن الصلاح، لعثمان بن عبد الرحمن، أبوعمرو، تقي الدين المعروف بابن الصلاح (ت٦٤٣هـ).تحقيق: نور الدين عتر. ط: دار الفكر– سوريا، دار الفكر المعاصر – بيروت ١٤٠٦هـ – ١٩٨٦م.ص(٣٤).

وقال الحافظ ابن كثير:" قال الشيخ أبو عمر: لا يلزم من ورود الحديث من طرق متعددة: أن يكون حسناً، لأن الضعف يتفاوت، فمنه ما لا يزول بالمتابعات، يعني لا يؤثر كونه تابعًا أو متبوعًا، كرواية الكذابين والمتروكين، ومنه ضعف يزول بالمتابعة، كما إذا كان راويه سيء الحفظ، أو روي الحديث عن خفيف الضعف إلى أوج الحسن أو الصحة"(١).

وقال الحافظ ابن حجر:" ومتى توبع السيء الحفظ بمعتبر، كأن يكون فوقه، أو مثله لا دونه، وكذا المختلط الذي لم يتميز، والمستور الإسناد، والمرْسَل وكذا المدلَّس إذا لم يعرف المحذوف منه، صار حديثهم حسنا، لا لذاته، بل وصفه بذلك باعتبار المجموع من المتابِع، والمتابَع...."(٢).

ويتبين من هذا أن جمهور المحدثين على أن الحديث الضعيف إذا جاء من طريق آخر، فإنه يتقوى، بشرط: أن لا يكون في إسناده متهم بالكذب، أو فاسق.

لكن الشيخ ابن حزم له رأي آخر يظهره قوله:" ولو بلغت طرق الضعيف ألفًا لا يقوى، ولا يزيد انضمام الضعيف إلى الضعيف إلا ضعفًا"(٣).

فالراوي الضعيف عند ابن حزم لا يحتج به، ويرد حديثه مطلقًا، وهكذا يتبين أنه لم يفرق بين الحديث الذي لا ينجبر ضعفه بمجيئه من وجه آخر ؛ كأن يكون راويه متهمًا بالكذب، أو فاسقًا، وبين الحديث الذي ينجبر ضعفه بمجيئه من وجه آخر؛ كأن يكون راويه سئ الحفظ، أو مستورًا، أو مختلطًا، أو ما شابه ذلك، بل ذهب إلى المنع مطلقًا.

---

(١) انظر: اختصار علوم الحديث للحافظ عماد الدين أبي الفداء إسماعيل بن عمر بن كثير القرشي(ت٧٤٤هـ)، وبحاشيته الباعث الحثيث، لأحمد محمد شاكر، ط: القاهرة-مطبعة محمد علي صبح وأولاده.ص(٤٠).

(٢) انظر: نزهة النظر في تَوْضِيحِ نُخْبَةِ الفِكَر في مُصْطَلَحِ أَهلِ الأثَر، للحافظ أبن حجر العسقلانى ٢٧/١

(٣) انظر: النكت على مقدمة ابن الصلاح (٣٢٢/١).

وإن المطالع لمحلى ابن حزم ليجد تطبيقات ابن حزم لما شذ به عن الجمهور بشكل عملي واضحة تمام الوضوح، فقد ضعف كثير من الأحاديث إما لأن في أسانيدها من هو سئ الحفظ، أو مجهول أو مدلس.

- **عدم العمل بالحديث الضعيف عنده: من المعلوم للقارئ الكريم أن للمحدثين في حكم العمل بالحديث الضعيف ثلاثة مذاهب:**

المذهب الأول: العمل به مطلقًا، في الحلال والحرام، وفي فضائل الأعمال، بل وتقديمه على الرأي، بشرط: ألا يوجد في الباب غيره، والى هذا ذهب بعض الأئمة كالإمام أحمد، وأبي داود، وغيرهما(١).

المذهب الثاني: استحباب العمل به في فضائل الأعمال، والمواعظ، مما لا تعلق له بالأحكام والعقائد، وهو مذهب جمهور العلماء(٢)، ووضعوا لذلك شروطا ثلاثة:

الأول: أن يكون الضعف غير شديد، فيخرج من انفرد من الكذابين، والمتهمين بالكذب، ومن فحش غلطه.

الثاني: أن يكون مندرجا تحت أصل عام، فيخرج ما يخترع بحيث لا يكون له أصل أصلا.

الثالث: ألا يعتقد عند العمل به ثبوته، لئلا ينسب إلى النبيﷺ ما لم يقله(٣).

---

(١) انظر: تدريب الراوي في شرح تقريب النواوي للإمام الحافظ جلال الدين عبد الرحمن بن أبي بكر السيوطي ت(٩١١هـ)، تحقيق: أبي قتيبة نظر محمد الفاريابي، ط/ دار طيبة، الرياض، الطبعة: الخامسة ١٤٢٢هـ. (٣٥١/١)

(٢) قال ابن حجر الهيتمي:"قد اتفق العلماء على جواز العمل بالحديث الضعيف في فضائل الأعمال، لأنه إن كان صحيحًا في نفس الأمر، فقد أعطي حقه من العمل به، وإلا لم يترتب على العمل به مفسدة تحليل، ولا تحريم، ولا ضياع حق للغير". انظر: الأجوبة الفاضلة للأسئلة العشرة الكاملة. ص(٤٢).

(٣) انظر: تدريب الراوي(٣٥١/١).

المذهب الثالث: منع العمل به مطلقاً، لا في الأحكام، ولا في فضائل الأعمال، وإليه ذهب القاضي أبو بكر بن العربي المالكي(١).

ونجد أن ابن حزم قد وافق في مذهبه من حيث العمل بالحديث الضعيف مذهب ابن العربي -أين هذا-، في منع العمل بالحديث الضعيف مطلقاَ، بل ويقطع بأنه باطل لم يقله رسول اللهﷺ، ومما نقل عنه في ذلك: "هكذا نقطع بأن كل حديث لم يأت قط إلا مرسلًا، أو لم يروه إلا مجهول لا يَعرف حاله أحد من أهل العلم، أو مجرح متفق على جرحته، أو ثابت الجَرحة، فإنه خبر باطل لم يقله قط رسول اللهﷺ ولا حكم به"(٢).

وهكذا خالف ابن حزم جمهور المحدثين، حيث سوى بين الحديث الضعيف – مهما كانت درجة ضعفه- وبين الموضوع، وهو المختلق المكذوب على رسول اللهﷺ فهذا فقط هو الذي يحكم ببطلانه أبدا وطرحه وعدم العمل به عند جمهور العلماء.

ثالثًا: إنكاره للإجماع والقياس، والاستحسان، وسد الذرائع.

يختلف مفهوم الإجماع عند ابن حزم، عنه عند الأصوليين، فالإجماع عند الأصوليين هو: اتفاق مجتهدي الأمة في عصر، ويمكن التعبير عنهم أيضا بأهل الحل والعقد-، بعد وفاة النبيﷺ في عصر من العصور على أمر من الأمور"(٣).

---

(١) المصدر السابق.

(٢) النبذ ص(٥٧).

(٣) انظر: المستصفى في علم الأصول. ص١٣٧، ١٤٩. الإحكام في أصول الأحكام(٦/ ٢، ١٦)، ٥٣/٧- ٢٠٤. رسالة ماجيستير بعنوان" الفكر الفقهي لابن حزم الظاهري " للباحث: إبراهيم محمد عبدالرحيم . سنة ١٩٨١م. وعزاه لملخص إبطال القياس: ص(٥).

وفاته: رثى ابن حزم – رحمه الله تعالى– نفسه قبل وفاته بقليل في أبيات شعرية، كأنه أحس بدنو أجله قائلًا:(١).

كأنك بالزوار لي قـــد تبادروا *** وقيل لهم أودى علي بن أحمـــد
فيا رب محزون هناك وضاحك *** وكم أدمع تُـذرى وخدٌّ مخـــدد
عفا الله عني يوم أرحل ظاعنـــاً ***عن الأهل محمولًا إلى بطن ملحـد
وأترك ما قد كنـــت مغتبطًا بـــه *** وألقى الذي آنست دهرًا بمرصـــد
فوَا راحتي إن كان زادي مقدمًـــا*** ويا نصبي إن كنت لـــم أتـــزود(٢)

وقد حضر جنازته تلاميذه بقرطبة وأبناؤه وأصحابه من أمثال ابن عبد البر، وابن حيان، وغيرهما ممن تربطه بهم قرابة أو نسب، وذهب ابن حزم إلى مثواه الأخير سائلًا الله أن يعفو عنه يوم ظعنه إلى ضيق الملحد، بعد حياة قضاها في كفاح ونضال، قاسى خلالها من المرارة والاضطهاد والتشريد، وكانت وفاته –رحمه الله تعالى– في منزله في أرض أبويه منت ليشم(٣) (٤)عشيةَ يوم الأحد لليلتين بقيتا من شعبان، سنة ستٍ وخمسين وأربعِ مائة(٥) هجرية، فكان عمره إحدى وسبعين سنة وأشهرا، رحمه الله تعالى رحمة واسعة، ورضي عنه. آمين.

---

(١) انظر: ديوان ابن حزم،ص٩٦ مقطوعة رقم ٢.

(٢) انظر: الذخيرة ١/ ١٧٢.

(٣) مَنْتَ لِيْشَم: قرية من أعمال لبلة كانت ملك ابن حزم وكان يتردد إليها. وفيات الأعيان ٣/٣٢٩، ٣٣٠.

(٤) لَبْلَة: بفتح اللامين بينهما باء موحدة ساكنة، بلدة فى الأندلس تقع غربى قرطبة وتسمى بالحمراء . معجم البلدان لياقوت بن عبد الله الحموي أبو عبد الله . ط: دار صادر– بيروت. ٥/١٠، وفيات الأعيان ٣/٣٢٩.

(٥) وهو ما يوافق ١٥ يوليو ١٠٦٤م.انظر: ابن حزم في قرطبة ص٢٤٠ تاليف: بلاسيوث، ونقلا عنه ابن حزم وجهوده لعبد الحليم عويس ص٨٢.

المطلب الثاني: التعريف بكتاب المحلَى:

(أولاً) اسمه:

ذكر الإمام الذهبي أن اسمه: المحلى في شرح المجلى بالحجج والآثار(١)، وذكره صاحب إيضاح المكنون باسم: المحلى بالآثار في شرح المجلى باختصار(٢).

(ثانيًا) دوافع ابن حزم لتأليف كتاب المحلى:

أما عن دوافع كتاب المحلى وأهدافه، فقد صرح ابن حزم بذلك في مقدمة المحلى حيث قال ــ مخاطبًا طُلابه: «وفقنا الله وإياكم لطاعته فإنكم رغبتم أن نعمل للمسائل المختصرة التي جمعناها في كتابنا الموسوم بالمجلى شرحًا مختصرًا أيضًا نقتصر فيه على قواعد البراهين بغير إكثار ليكون مأخذُه سهلًا على الطالب والمبتدئ ودرَجًا له إلى التبحر في الحِجَاج ومعرفةِ الاختلاف وتصحيحِ الدلائل المؤدية إلى معرفة الحق مما تنازع الناس فيه والإشرافِ على أحكام القرآن والوقوفِ على جمهرة السنن الثابتة عن رسول اللهﷺ وتمييزها مما لم يصحَّ والوقوفِ على الثقات من رواة الأخبار وتمييزهم من غيرهم والتنبيهِ على فساد القياس، وتناقضه، وتناقضِ القائلين به »(٣).

(ثالثًا) منهج ابن حزم فى المُحَلَّى :

بدأ ابن حزم المحلى بذكر مسائلَ تتعلق بالتوحيد، وبعدها مسائلُ تتعلق بالأصول، ثم شرع فى الأبواب الفقهية، فبدأ بكتاب الطهارة إلى أن انتهى بكتاب

---

(١) السير ١٨/ ١٩٤.

(٢) إيضاح المكنون في الذيل على كشف الظنون٢/٤٤٤، لمصطفى بن عبدالله القسطنطيني الرومي الحنفي، ت(١٠٦٧هـ) ط: دار الكتب العلمية- بيروت ١٤١٣هـ - ١٩٩٢م.، وكذا الدكتور: زكريا إبراهيم، في كتابه: ابن حزم الأندلسي المفكر الظاهري الموسوعي ص٦٩، ١٨٠ .

(٣) المحلى(٢/١).

السرقة وتحت كل كتاب يذكر ما يتعلق به من مسائلَ، فيبدأ بقوله: مسألة، ثم يقول قال علي – وهو اسمه – أو قال أبو محمد – وهي كنيته، وبعد ذلك يذكر فقهه، ثم يستدل عليه بآية أو حديث وفي استدلاله بالحديث قد يورده بإسناده مرورًا بكتب السنة المشهورة وقد يعلقه بذكر بعض إسناده مثل قوله: ومن طريق فلان .

وقد يستدل بالإجماع، يقصد به إجماع المجتهدين الذين حفظت عنهم الفتيا من الصحابة والتابعين، ومن تبعهم، إلى فقه الثلاثة: أبي حنيفة، ومالك، والشافعي، وقد يذكر فقه بعض كبار أصحابهم ممن لم يستهلك في التقليد، ولا يذكر فقهًا للإمام أحمد بن حنبل إلا نادرًا جدًا، إذ إن الإمام أحمد عند الأندلسيين إمام في الحديث فقط، وقد يذكر فقه من جاء بعد الثلاثة إلى منتصف القرن الخامس، ثم يورد أدلة مخالفيه ويناقشها في بيان وإيضاح(١).

والكتاب ديوان عظيم من دواوين الإسلام ولولا ما فيه من حدة في مناقشة الأئمة وتطاولٍ عليهم لكان كله نور.

(رابعًا) موارد ابن حزم في المحلى:

اعتمد ابن حزم في كتابه المحلى على القرآن الكريم وعلى السنة النبوية، وفي اعتماده على السنة النبوية استعان في ذلك بمصادر السنة المشهورة التي كان له إسناد إليها كصحيح البخاري، وصحيح مسلم، وسنن أبي داود، وسنن النسائي الكبرى، ومصنف عبد الرزاق، ومصنف أبي بكر بن أبي شيبة، ومسند مُسدَّد، ومسند حماد بن سلمة، ومصنف وكيع، ومستدرك الحاكم، وغيرهم .

وقد ذكر ابن حزم أسماء بعض المصادر تصريحًا مثل كتاب السبعة – لعله يقصد الفقهاء السبعة – لعبد الرحمن بن زيد، وكتاب المبسوط لإسماعيل بن

(١) تقدمة المرعشلي لكتاب: المحلى ص٤٣.

إسحاق القاضى، وكتاب النبات للدينوَري، وكتاب الجامع الصغير لمحمد بن الحسن، وكتاب أخبار قرطبة لخالد بن سعد(١).

(خامسا) ثناء العلماء على كتاب المحلى:

قال الشمس الذهبي: «قال الشيخ عز الدين بن عبد السلام – وكان أحدَ المجتهدين –: ما رأيت في كتب الإسلام في العلم مثل المحلى لابن حزم، وكتاب المغني للشيخ موفق الدين ".

قال الحافظ الذهبي :" لقد صدق الشيخ عز الدين، وثالثهما: السنن الكبير للبيهقي، ورابعها: التمهيد لابن عبد البر، فمن حصّل هذه الدواوينَ، وكان من أذكياء المفتين، وأدمن المطالعة فيها، فهو العالم حقًا »(٢).

ويعتبر كتاب المحلى أبرز مؤلفات ابن حزم التي كانت أرضا خصبة لاستقبال بذور آرائه نظرًا؛ لأنه كتابُ فقهٍ سطره مؤلفه بِبراعته متبعًا فيه ما تمليه عليه قريحته من ظواهر النصوص.

(سادسا): جهود العلماء حول كتاب المحلى .

اعتنى العلماء بكتاب المحلى عناية فائقة فمن معلق عليه، إلى مختصرٍ أو مناقشٍ له.

فحَشّى عليه: الشيخ بدر الدين محمد بن محمد بن رضي الدين الغَزّي (ت ٩٨٤هـ)، وله عليه حاشيتان.

واختصره (٣): الحافظ الذهبي، وسماه: المستحلى في اختصار المحلى، وأبو حيان محمد بن محمد بن يوسف الأندلسي (ت ٧٤٥هـ) وسماه: الأنور الأعلى في اختصار المحلى.

---

(١) المرجع السابق ص٤٦.

(٢) السير ١٩٣/١٨.

(٣) انظر: كشف الظنون عن أسامي الكتب والفنون، للعالم مصطفي عبد الله الشهير بحاجي خليفة وبكاتب حلبي، ط: مؤسسة التاريخ العربي.

وقام بالردِّ عليه: محيي الدين محمد بن علي المعروف بابن عربي المالكي (ت ٥٤٦هـ)، وسماه: المعلى في الرد على المحلى[١].

وابن زرقون المالكي (ت٦٢٢هـ)، حيث قال الحافظ الذهبي: وبرع في الفقه، وصنف كتاب: المعلى في الرد على المحلى[٢]، والقطب الحلبي: أبو محمد عبد الكريم بن عبد النور المعروف بقطب الدين، الحلبي الأصل والمولد، الحنفي المصري (ت ٧٣٥ هـ)[٣]، في كتاب أسماه: (القِدْح الْمُعَلّى فى الكلام على بعض أحاديث المحلى)[٤].

وتكلم على أحاديثه:

- علي رضا بن عبدالله بن علي رضا، وسماه: " المُجلى في تحقيق أحاديث المحلى".
- وقام بترتيبه على المواد اللغوية: محمد المنتصر الكتاني، وسماه: " موسوعة تقريب فقه ابن حزم الظاهري".
- وقام شيخي–المغفور له بإذن الله– الأستاذ الدكتور: عبد البصير خليفة حسن، بتتبع الرواة الذين ضعفهم ابن حزم في محلاه وألف في ذلك كتابًا سماه: "المجلى فيمن ضعفه ابن حزم في المحلى".

قلت: ويأتي بحثي المتواضع هذا، والذي جاء بعنوان: (تكذيب ابن حزم للواة في كتابه المحلى ومدى اعتبار أقواله عند علماء الجرح والتعديل) "جمعا

---

(١) قلت: وأما قول حاجي خليفة في كشف الظنون ١٧٤١/٢: وهو من أحسن المختصرات مع الإحاطة على مذاهب السلف، فهو وهم إذ إن ابن العربي كان من أشد خصوم ابن حزم .انظر: موسوعة تقريب فقه ابن حزم (٢٥/١، ٢٦).

(٢) انظر: السير ٣١١/٢٢.

(٣) البداية والنهاية ٢٧٨/١٨.

(٤) فِهْرِس الفهارس والأثبات ٩٦٢/٢.

ودراسة"، كأحد الإسهامات في خدمة تلك الموسوعة القيمة، كآخر وأحدث جهد يقام حولها حتى ذلك الوقت، والله أسأل التوفيق والقبول.

(سابعا) طبعات الكتاب:

لهذا الكتاب الجليل عدة تحقيقات اطلعت منها على ما يلي:

١- تحقيق الشيخ: أحمد محمد شاكر ــ وقد حقق الأجزاء الستة الأولى، وحقَّق الجزءَ السابعَ: الشيخُ عبدالرحمن الجَزيري، وأتمَّ تحقيقَه الشيخُ محمد منير أغا الدمشقي، طبع بمصر بالمطبعة المنيرية ١٣٤٧- ١٣٥٠هـ (١٩٢٨-١٩٣١م) وكل الطبعات بعد ذلك مأخوذه عن الأصل، وهي المنيرية .

٢- الأستاذ الدكتور: عبد الغفار سليمان البنداري – طبعة: دار الكتب العلمية، بيروت – لبنان، والكتاب عنده باسم: المحلى بالآثار .

٣- الشيخ: حسن زيدان طُلبة – ط: مكتبة الجمهورية العربية، ١٩٦٧م .

٤- تحقيق: مجموعة من الباحثين، لطبعة دار إحياء التراث العربي – بيروت .

٥- طبع بتصحيح الشيخ محمد خليل الهراس في مطبعة الإمام – بالقاهرة.

قلت: وقد اعتمدت في بحثي هذا من طبعات كتاب: (المحلى بالآثار، لابن حزم) على الطبعة المنيرية ١٣٥٢هـ. الناشر: محمد منير عبده أغا الدمشقي، إدارة الطباعة المنيرية بمصر-شارع الأزهر-درب الأتراك رقم١.

وقد ذكرت اسم الكتاب والباب الفقهي الذي ورد فيه ذكر الراوي، مع بيان الجزء والصفحة، وذلك لثقتي في النسخة التي بين يدي، وكذا لتوفرها في المكتبة الحديثية.

المحث الثاني

الرواة الذين كذبهم ابن حزم في المحلى

وقد استقرأت عبارات ابن حزم التي رمى بها الرواة بالتكذيب فوجدته قد استعمل لذلك مصطلحين أحدهما يظهر منه أنه صرح بالتكذيب بعبارة واضحة جلية من قبل نفسه، والأخرى تشعر بأنه تأثر بحكم أحد ممن سبقوه من أئمة الجرح والتعديل إلى هذه التهمة

فكان من اللازم أن يأتي الكلام عن هذا الفصل في مطلبين:

المطلب الأول: من قال فيهم ابن حزم (كذاب ويكذب):

وقد سردت أسمائهم على طبقا لورودهم في المحلى، حتى لو كان إطلاقه على الراوي بكنيته دون اسمه فإنني أذكره في مكانه من كتاب المحلى، عارضة عبارة ابن حزم في الراوي وبيان تفصيلي بعنوان المسألة والباب الفقهي الوارد فيه كلام ابن حزم، ثم ترجمت للراوي ترجمة متوسطة في هامش الصفحة، عارضة فيها أقوال أئمة الجرح والتعديل غير ابن حزم في الراوي.

فأقول وبالله التوفيق ومنه المدد والمعونة:

١- أَبِو جَابِرٍ الْبَيَاضِيِّ[(١)]:

---

(١) (البياضي): بفتح الموحدة والتحتانية الخفيفة آخرها معجمة هذه النسبة إلى بياضة بن عامر بن زُريق. وَاسْمُهُ: مُحَمَّدُ بْنُ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ خَالِدِ بْنِ قَيْسِ بْنِ مَالِكِ بْنِ العَجْلان بن عَامِرِ بْنِ بَيَاضة بْنِ عَامِرِ بْنِ زُرِيق بْنِ عَبْدِ حَارِثَةَ بْنِ مَالِكِ بْنِ غَضَب بْنِ جُشْم بْنِ الْخَزْرَجِ. اللباب لابن الأثير ١/١٩٥، . وجمهرة أنساب العرب ٣٥٧

قال البخاريُّ: حدثني عبد الله بن أبي الأسود. قال: حدثنا يحيى. قال: سألتُ مالكًا، عن أبي جابر البَيَاضيُّ؟ فقال: لم يكن برِضًا. "التاريخ الكبير" ١/١٦٣ت ٤٨٣. و"التاريخ الصغير" ٢/ ٥١. و"الضعفاء الصغير" ٣٣٠.

* وذكره أبو زُرْعة الرازيُّ في "أسامي الضعفاء" ٢٩٦.

* وقال يعقوب بن سُفيان: قال علي (يعني ابن المديني): أخبرني بشر بن عُمر. قال: سألتُ مالكًا عن صالح مولى التوأمة وأبي الحارث وأبي جابر البياضي؟ فقال: ليس هم بموضع. "المعرفة والتاريخ" ٣/ ٣٣. =

قال أبو محمد ابن حزم (.. قِيلَ: هَذَا إنَّمَا جَاءَ مُرْسَلًا مِنْ رِوَايَةِ أَبِي جَابِرٍ الْبَيَاضِيِّ وَهُوَ كَذَّابٌ، ...).

المحلى ١٤٢/١ مسائل في إزالة النجاسة مسألة: (وكل شيء مائع من ماء أو زيت أو سمن).

٢- **دَاوُد بْنُ الْمُحَبَّرِ**(١):

= * وقال النسائيُّ: متروكُ الحديثِ. "الضعفاء والمتروكون" ٥٤٨.
* وذكره الدارقطني في "الضعفاء والمتروكين" ٤٥٣ وقال: عن ابن المُسَيَّب.
وقال الدارقطني أيضًا: متروكُ الحديثِ. "السنن" ١/ ٣٦٤.
قال ابن سعد: وَكَانَ قَلِيلَ الْحَدِيثِ، وَرَأَيْتُهُمْ يَتَّقُونَ حديثه"، عن سعيد بن المُسَيَّب ، وهو الذي يقول فيه الشافعي: من حدث، عَن أبي جابر البياضي بيض الله تعالى عينيه.، طبقات ابن سعد ٥٩٨/٣- ٥٩٩، وقال ابن مَعِين: ليس بثقة ، حدث عنه ابن أبي ذئب.، وروى عباس عن يحيى: كذاب. التاريخ لابن معين ٥٢٧/٢، وقال النسائي في التمييز: ليس بثقة.، وقال أبو زرعة: ضعيف الحديث. الجرح والتعديل: ٤ / ت ١٤٨٦
وفاته: مات سنة ١٢٣هـ يراجع: ميزان الاعتدال ٦١٧/٣ت ٧٨٢٦، لسان الميزان٢٧٦/٧ت ٧٠٤٩.
خلاصة حاله: ضعيف متروك الحديث.

(١) داود بن المحبر بن قحذم، أبو سليمان البصري

قال البخاري: منكر الحديث، قال أحمد: شبه لا شيء لا يَدري ما الحديث التاريخ الكبير٢٤٤/٣ت ٨٣٧، وقال أبو زرعة: ضعيفُ الحديث (٥٠٩)، وذكره في (أسامي الضعفاء) ٩٧، وقال أبو داود: ثقةٌ شبه الضعيف، وبلغني عن يحيى فيه كلام أنه كان يوثقه (سؤالات الآجري لابي داود: ص٢٣٢ ت ٢٣٢)، وقال البزار: ليس بالحافظ (كشف الأستار) ٣١٢٤.
وَقَال إِبْرَاهِيم بْن يعقوب الجوزجاني: كان يروي عَنْ كل، وكان مضطرب الأمر.، وَقَال أَبُو زُرْعَة : ضعيف الْحَدِيث.، أسئلة البرذعي (أبو زُرْعَة الرازي: ٥١٠) الجرح والتعديل: ٣ / ت ١٩٣١، وَقَال أَبُو حاتم : ذاهب الحديث عبر ثقة، ووذكره ابنُ حِبَّان في "المجروحين"، وَقَال: كان يضع الحديث على الثقات ويروي عن المجاهيل المقلوبات، كان أَحْمَد بْن حنبل، رحمه الله يقول: هو كذلك "وَقَال الحاكم: حدث ببغداد عن جماعة=

قَالَ عَلِيٌّ:(دَاوُد بْنُ الْمُحَبَّرِ كَذَّابٌ، مَشْهُورٌ بِوَضْعِ الْحَدِيثِ، ..)

المحلى ١/٢٦١، مسألة (لا ينقض الوضوء شيء غير ماذكرنا...)

٣- **الْحَارِثِ الأَعْوَرِ**(١):

=من الثقات، بأحاديث موضوعة، حدثونا عن الحارث ابن أَبي أسامة، عنه، بكتاب "العقل" وأكثر ما أودع ذلك الكتاب من الحديث موضوع على رَسُول اللَّهِ صلى الله عليه وسلم، كذه الإمام أحمد جزاه الله عن نبيه صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وسَلَّمَ خيرا" وَقَال أبو نعيم في : كذبه أحمد بن حنبل، والبخاري" وتركه ابن الجوزي، والذهبي، وابن حجر، وغيرهم، وهو بين الامر لا يحتاج إلى إغراق.

قال الحافظ ابن حجر: صاحب العقل، وليته لم يصنفه.

وفاته: توفى سنة ست ومائتين. راجع: العلل ومعرفة: ١/١٢٥، تاريخ بغداد للخطيب: ٨/٣٦٠، وهو في. المغني في الضعفاء ١/٢٢٠ت٢٠٢٤، الكامل لابن عدي١/٣٣٤، "المجروحين لابن حبان" ١/٢٩١، "الضعفاء لأبي نعيم" (ت٦١)، ميزان الاعتدال ٢/٢٠ ت٢٦٤٦.

خلاصة حاله: متروك.

(١) الْحَارِثِ الأَعْوَرِ

أَبُو زُهَيْرٍ الحَارِثُ بنُ عَبْدِ اللهِ بنِ كَعْبِ بنِ أَسَدٍ الهَمْدَانِيُّ، الكُوْفِيُّ، صَاحِبُ عَلِيٍّ وَابْنِ مَسْعُوْدٍ.

قال شعبة: لم يسمع أبو إسحاق منه إلا أربعة أحاديث، وكذلك قال العجلي وزاد: وسائر ذلك كتاب أخذه. وروى مغيرة، عن الشعبي: حدثني الحارث الأعور – وكان كذابا. التاريخ الكبير للبخاري ٢ / ٢٧٣، ت ٦٢٤،

قال الحافظ الذهبي: فأما قول الشعبي: الحارث كذاب، فمحمول على أنه عنى بالكذب الخطأ، لا التعمد، وإلا فلماذا يروي عنه ويعتقده بتعمد الكذب في الدين؟! سير أعلام ٤/١٥٢ت ٥٤

وقال منصور، عن إبراهيم: إن الحارث اتهم.

وروى أبو بكر بن عياش، عن مغيرة، قال: لم يكن الحارث يصدق عن علي في الحديث.

وقال ابن المديني: كذاب، وقال جرير بن عبد الحميد: كان زيفا، وقال ابن معين: ضعيف.

وقال عباس، عن ابن معين: ليس به بأس.، وكذا قال النسائي،وقال الدارقطني: ضعيف.

وقال ابن عدي: عامة ما يرويه غير محفوظ.، وقال يحيى القطان، عن سفيان، قال: كنا نعرف فضل حديث عاصم على حديث الحارث.، وقال عثمان الدارمي: سألت يحيى=

قال أبو محمد: (الْحَارِثُ كَذَّابٌ، وَلاَ حُجَّةَ فِي قَوْلِ أَحَدٍ دُونَ رَسُولِ اللَّهِ صلى الله عليه وسلم).

باب: (زكاة الإبل البخت والأعرابية والنجب والمهارى وغيرها من أصناف الإبل كلها إبل يضم بعضها إلى بعض) المحلى (٦/٢١).

=بن معين عن الحارث الأعور، فقال: ثقة.، قال عثمان: ليس يتابع يحيى على هذا. طبقات ابن سعد ٦ / ١٦٨، طبقات خليفة ت ١٠٧٠ و١٠٧٥

قال الحافظ الذهبي: وكان الحارث فقيهًا، فرضيًا، ويفضل عليًا على أبى بكر. متشيعًا غاليًا. والعلة عند من رده: التشيع وقد وثقة ابن معين، والنسائى، وأحمد بن صالح، وابن أبى داود وغيرهم. وتكلم فيه الثورى، وابن المدينى، وأبو زرعة، وابن عدى، والدارقطنى، وابن سعد، وأبو حاتم وغيرهم.

ومن جرحه: إما لتشيعه، وإما لغير ذلك غير مفسر لجرحه، والصحيح عند أرباب الصناعة: أن التشيع وحده ليس مجرح فى الرواية، والمدار على الظن بصدق الراوى أو كذبه، والجرح الذى لم يفسر لا يقبل، ولذا حمل قول من كذبه على الكذب فى الرأى والعقيدة، وكذا قال الذهبى. ميزان الاعتدال ١ /٤٣٥ ت ١٦٢٧

قلت: وحديث الحارث في السنن الاربعة والنسائي مع تعنته في الرجال، فقد احتج به وقوى أمره، والجمهور على توهين أمره مع روايتهم لحديثه في الابواب، فهذا الشعبي يكذبه، ثم يروي عنه، والظاهر أنه كان يكذب في لهجته وحكاياته، وأما في الحديث النبوى فلا، وكان من أوعية العلم.

قال مرة بن خالد: أنبأنا محمد بن سيرين، قال: كان من أصحاب ابن مسعود خمسة يؤخذ عنهم، أدركت منهم أربعة، وفاتني الحارث، فلم أره، وكان يفضل عليهم، وكان أحسنهم، ويختلف في هؤلاء الثلاثة أيهم أفضل: علقمة، ومسروق، وعبيد .

رتبته عند الذهبي: ليّن شيعى، قال النسائى وغيره: ليس بالقوى، وقال ابن أبى داود: كان أفقه الناس، وأفرض الناس، وأحسب الناس .

مات: الحارث في خلافة ابن الزُّبير سنة خمس وستين. تاريخ الإسلام ٤/٣، العبر ٧٣/١، تذهيب التهذيب ١١٤/١، غاية النهاية ت ٩٢٢، تهذيب التهذيب ١٤٥/٢ت ٢٤٨، النجوم الزاهرة ١٨٥/١، خلاصة تذهيب التهذيب ١٨، شذرات الذهب ٧٣/١، التقريب ١/ ١٤١، ١٤٢.

خلاصة حاله: فى حديثه ضعف، كذبه الشعبى فى رأيه، ورمى بالرفض.

وقال في موضع آخر (ومن طريق أخرى فيها الحارث الأعور – وهو كذاب) المحلى١١/٧٠ مسألة (اختلاف الناس في القسامة)

٤- الْمِنْهَالِ بْنِ الْجَرَّاحِ(١):

---

(١) الجراح بن منهال، أبو العطوف الجزري. عن الزهري.

قال أَبو حاتم وأبو زُرعَة، الرازيان: إنما هو الجَرّاح بن المِنهال أَبو العَطُوف، وأخطأ فيه البُخارِي. "الجرح والتعديل" ٨/ ٣٥٨ت(١٦٣٩)

وقال ابن الجَوزِي: قال الدّارَقُطنِيُّ: رَوَى عَنه ابن إِسحاق فَقَلَب اسمه، فقال: مِنهال بن الجَرّاح. "الضعفاء والمتروكين" ١٦٧/١.

وكذا قلبه يوسف بن أسباط ووقع كذلك في كتاب الطهارة من شرح السنة للبغوي. قال الحافظ ابن حجر (..كان أبو إسحاق إذا روى عنه يقلب فيقول المنهال بن الجراح.)

قلت: والظاهر ان البخاري سمعه من بعض الرواة كذلك فقيده على الاحتمال ولم يجزم به فقول ابن أبي حاتم (أخطأ فيه البخاري) ليس كما ينبغى وقد ذكر الدارقطني وغيره ان بعضهم كان إذا روى عن ابى العطوف قلب اسمه يقول (المنهال بن الجراح).

قلت: فهنا أثبت ابن حزم اسمه مقلوبا كما انقلب على ابن اسحق ولم يتحقق ابن حزم من صحة الاسم، فأثبت له الاسم المنقلب في كتابه المحلى.

الجراح بن منهال، أبو العطوف الجزري. عن الزهري.

قال البخاري: منكر الحديث. التاريخ الكبير ١٢/٨ت ١٩٦٦. و(التاريخ الصغير) ٢/ ١٠٧. و(الضعفاء الصغير) ت٥١، وذكره أبو زرعة الرازي في (أسامي الضعفاء) ٤٩، وقال النسائي: متروك الحديث. (الضعفاء والمتروكون) ١٠٣، وقال الدارقطني: متروك. (الضعفاء والمتروكون) ١٥٠. و(السنن) ٢/ ٩٤، قال أحمد: كان صاحب غفلة، وقال ابن المديني: لا يكتب حديثه، وقال البخاري ومسلم: منكر الحديث،، وقال أبوحاتم والدولابي: متروك الحديث ذاهب لا يكتب حديثه، وقال ابن سعد: كان ضعيفا في الحديث، وذكره البرقي في باب من اتهم بالكذب، وقال أبو أحمد الحاكم: حديثه ليس بالقائم، وقال النسائي في التمييز ليس بثقة، ولا يكتب حديثه، وقال ابن الجارود: ليس بشيء، وذكره الساجي والعقيلي والجوزجاني في الضعفاء، وأورد له العقيلي عن أبي الزبير عن جابر إنما كانت بيعة الرضوان في عثمان خاصة وبايعنا على أن لانفر ونحن ألف وثلاث مائة، وقال: لا يتابع عليه . يراجع: تهذيب الكمال ١٩٢/٤، ميزان الاعتدال ٣٩٠/١ ت ١٤٥٣، لسان الميزان ٩٩/٢ ت ٤٠٤، و١٠٣/٦ ت ٣٥٤. =

باب(زكاة الفضة).

مسألة: لا زكاة في الفضة مضروبة كانت أو مصوغة أو نقارا أو غير ذلك حتى تبلغ خمسة أواقي فضة محضة.

قال أبو محمد: (احْتَجَّ أَهْلُ هَذِهِ الْمَقَالَةِ بِحَدِيثٍ مِنْ طَرِيقِ الْمِنْهَالِ بْنِ الْجَرَّاحِ وَهُوَ كَذَّابٌ، ..)المحلى ٦١/١.

وقال في موضع آخر عن نفس الراوي:

(وَالْحَارِثُ كَذَّابٌ، وَكَثِيرٌ مِنْ الشُّيُوخِ يَجُوزُ عَلَيْهِمْ مِثْلُ هَذَا، وَهُوَ أَنَّ الْحَارِثَ أَسْنَدَهُ وَعَاصِمٌ لَمْ يُسْنِدْهُ، فَجَمَعَهُمَا جَرِيرٌ، وَأَدْخَلَ حَدِيثَ أَحَدِهِمَا فِي الآخَرِ). المحلى٦/٧٠.

ومن نماذج طعنه في الأئمة: وَأَبُو حَنِيفَةَ وَأَصْحَابُهُ يَقُولُونَ: الْمُرْسَلُ كَالْمُسْنَدِ، وَيَحْتَجُّونَ بِرِوَايَةِ كُلِّ كَذَّابٍ، وَسَاقِطٍ؛ ١٣٧/٦

٥- إبْرَاهِيمَ بْنَ أَبِي يَحْيَى(١):

= قال الذهبي: الجراح بن منهال، أبو العطوف: عن الزهري، متروك. ديوان الضعفاء والمتروكين ٧٢٥/٦١ت٧٢٥
مات: سنة سبع وستين ومائة.
خلاصة حاله: متروك

(١) إِبْرَاهِيم بْن مُحَمَّد بْن أَبي يحيى - واسمه سمعان - الأَسلميّ، مولاهم، أبو إسحاق المدني، أخو عَبد الله بْن مُحَمَّد بْن أَبي يحيى سحبل، وقد ينسب إلى جَدِّه، ومنهم من قال فيه: إِبْرَاهِيم بن محمد بن أَبي عطاء
قال عبد الغني بن سَعِيد المِصْرِي في كتابه "إيضاح الاشكال": (هو إبراهيم بن محمد ابن أَبي عطاء الذي حدث عنه ابن جُرَيْج، وهو عبد الوهاب المقرئ الذي يروي عنه مروان بن معاوية، وهو أبو الذئب الذي يحدث عنه ابن جُرَيْج") .
قال بشر بْن عُمَر الزهراني: نهاني مالك عنه، قلت: من أجل القدر تنهاني عنه؟ قال: ليس في دينه بذاك. وَقَال يحيى بْن سَعِيد القطان: سألت مالكا عَنه: أكان ثقة؟ قال: لا، ولا ثقة في دينه. =

= قَال البُخارِيُّ: جهمي تركه ابن المبارك والناس. كان يرى القدر.، تركه ابن المبارك والناس، حدثني محمد بن المثنى، حدثنا بشر بن عمر، قال: نهاني مالك عن إبراهيم بن أبي يحيى. قلت. في أجل القدر تنهاني عنه؟ قال: ليس في حديثه بذلك؛ قال يحيى: كنا نتهمه بالكذب. (التاريخ الكبير: ١ / ١ ت ٣٢٣، والصغير ٢/ ٢٥٧ وقال (ليس في دينه بذاك) و(ض الصغير) ٧ و٨.، وقال النسائي: متروك الحديث. (الضعفاء والمتروكون) ت ٥، وقال الدارقطني: ضعيف. (السنن) ١/ ٦٢. وقال أيضًا: متروك الحديث. (السنن) ٣/ ١٣٥، وذكره في (الضعقاء والمتروكين) ١٤

وَقَال إِبْرَاهِيم بْن يعقوب الجوزجاني: فيه ضروب من البدع، فلا يشتغل بحديثه، وأنه غير مقنع ولا حجة.، وَقَال النَّسَائي: متروك الحديث.، وَقَال في موضع آخر: ليس بثقة، ولا يكتب حديثه، وَقَال سَعِيد بْن أَبي مريم: قال لي إِبْرَاهِيم بْن أَبي يحيى: سمعت من عطاء سبعة آلاف مسألة .، وَقَال الربيع بْن سُلَيْمان: سمعت الشافعي يقول: كان إبراهيم ابن أَبي يحيى قدريا، قيل للربيع: فما حمل الشافعي على أن روى عنه؟ قال: كان يقول: لأن يخر إِبْرَاهِيم من بعد أحب إليه من أن يكذب، وكان ثقة في الحديث. وكان الشافعي يقول: أخبرني من لا أتهم عَن سهيل وغيره، يعني إِبْرَاهِيم بْن أَبي يحيى، وَقَال أبو أحمد بْن عدي: سألت أَحْمَد بْن مُحَمَّد بْن سَعِيد، يعني ابن عقدة – فقلت له: تعلم أحدا أحسن القول في إِبْرَاهِيم بْن أَبي يحيى غير الشافعي؟ فَقَالَ: نعم. حَدَّثَنَا أحمد بْن يحيى الأَوْدِيّ، قال: سمعت حمدان ابن الأصبهاني، يعني مُحَمَّد بْن سَعِيد – قلت: أتدين بحديث إِبْرَاهِيم بْن أَبي يحيى؟ فَقَالَ: نعم. ثم قال لي أحمد بْن مُحَمَّد بْن سَعِيد: نظرت في حديث إِبْرَاهِيم بْن أَبي يحيى كثيرا وليس بمنكر الحديث.

قال ابن عدي: وهذا الذي قاله كما قال.

قال الحافظ المزي: وقد نظرت أنا أيضا في حديثه الكثير، فلم أجد فيه منكرا، إلا عَن شيوخ يحتملون. وقد حدث عنه ابن جُرَيْج والثوري وعباد بْن منصور، ويحيى بْن أيوب المِصْرِي وغيرهم من الكبار، وهؤلاء أقدم موتا منه وأكبر سنا، وله أحاديث كثيرة، وله كتاب الموطأ، أضعاف موطأ مالك، ونسخ كثيرة.

وهذا الذي قاله ابن سَعِيد كما قال، وقد نظرت أنا في أحاديثه وتبحرتها، وفتشت الكل منها، فليس فيها حديث منكر، وإنما يروى المنكر من قبل الراوي عنه، أو من قبل شيخه لا من قبله، وهو في جملة من يكتب حديثه، وقد وثقه الشافعي وابن الأصبهاني وغيرهما.

قال ابن عدي: هو كما قال ابن عقدة، قد نظرت أنا الكثير في حديثه، فلم أجد له حديثا منكرا إلا عن شيوخ يحتملون، وقد حدث عنه الثوري، وابن جريج والكبار. =

= قال الحافظ أَبُو بَكْر الخطيب: حدث عنه يزيد بْن عَبد الله بْن الهاد، والحسن بن عرفة، وبين وفاتيهما مئة وثماني عشرة سنة، وحدث عنه ابن جُرَيْج وبين وفاته ووفاة الحسن بن عرفة مئة سنة وثمان سنين، وقيل: مئة وسبع، وقيل: مئة وست، وحدث عنه عباد بْن منصور الناجي قاضي البصرة، وبين وفاته ووفاة ابن عرفة مئة وخمس سنين.

روى ابْن ماجه عَن أحمد بْن يوسف، عَن عَبْد الرزاق، وعَن أبي عُبَيدة بْن أَبي السفر عَن حجاج بْن مُحَمَّد، كلاهما عَن ابن جُرَيْج عَن إِبْرَاهِيم بْن مُحَمَّد بْن أَبي عطاء، عَن موسى بْن وردان، عَن أبي هُرَيْرة حديث: مَنْ مَاتَ مَرِيضًا مَاتَ شَهِيدًا" . هكذا قاله غير واحد عَن ابن جُرَيْج.

وقِيلَ: عَن ابن جُرَيْج عن إِبْرَاهِيم بْن مُحَمَّد بْن أَبي عاصم، وقيل: عَن ابن جُرَيْج: أخبرت عَن إِبْرَاهِيم بْن مُحَمَّد بْن أَبي عطاء . ولم يخرج له ابن ماجة إلا هذا الحديث (انظر السنن: ١ / ٥١٥) وجاء في التعليق عليه قول السيوطي الذي نقله السندي عَنه: هذا الحديث أورده ابن الجوزي في الموضوعات وأعله بإبراهيم بن أَبي يحيى الأَسلميّ فإنه متروك. قال: وَقَال أحمد بن حنبل إنما هو"من مات مرابطا.

ونقل الدارقطني بإسناد عن إبراهيم بن أَبي يحيى قوله: حدثت ابن جُرَيْج هذا الحديث"من مات مرابطا"فروى عني"من مات مريضا"وما هكذا حدثته. وَقَال الدَّارَقُطْنِيُّ أيضا بسنده: سمعت إبراهيم بن يحيى يقول: حكم الله بيني وبين مالك، هو سماني قدريا، وأما ابن جُرَيْج فإني حدثته عن موسى بن وردان عن إبراهيم عن النبي صلى الله عليه وسلم: من مات مرابطا مات شهيدا"فنسبني إلى جدي من قبل أمي وروى عني": من مات شهيدا"وما هكذا حدثته. قال بشار: وقد فصل ابن عدي رواية ابن جُرَيْج عنه في الكامل (٢ / ٢٩ - ٣٠) .

قال د.بشار عواد معروف: بشار بن عواد محقق هذا الكتاب: قد كثر القول في تضعيف إبراهيم، فذكر علي ابن المديني أنه كذاب وأنه كان يقول بالقدر. وَقَال الدَّارَقُطْنِيُّ: متروك. وَقَال ابن حبان في "المجروحين": كان إبراهيم يرى القدر ويذهب إلى كلام جهم ويكذب مع ذلك في الحديث". وَقَال العقيلي: قال إبراهيم بن سعد: كنا نسمي إبراهيم بن أَبي يحيى ونحن نطلب الحديث خرافة وَقَال سفيان بن عُيَيْنَة: احذروه ولا تجالسوه. وَقَال أبو همام السكوني: سمعت ابراهيم بن أَبي يحيى يشتم بعض السلف. وَقَال ابن سعد: كان كثير الحديث، ترك حديثه، ليس يكتب. وَقَال أبو أحمد الحاكم: ذاهب الحديث. وَقَال أبو زُرْعَة: ليس بشيءٍ. وَقَال العجلي: كان قدريا معتزليا رافضيا وكان من أحفظ الناس، وكان قد سمع علما كثيرا وقرابته كلهم ثقات وهو غير ثقة. وَقَال البزار: كان يضع الحديث، وكان يوضع له مسائل فيضع لها إسناد، وكان قدريا، وهو من أستاذي الشافعي وعز علينا. وعلق الإمام الذهبي على قول ابن عدي في تعديله بأن"الجرح مقدم". الخ. =

= وقد حاول ابن حبان البستي أن يعتذر لرواية الشافعي عنه وإكثار الاحتجاج به، فقال: وأما الشافعي فإنه كان يجالسه في حداثته، ويحفظ عنه حفظ الصبي، والحفظ في الصغر كالنقش في الحجر، فلما دخل مصر في آخر عُمَره فأخذ يصنف الكتب المبسوطة احتاج إلى الاخبار ولم تكن معه كتبه فأكثر ما أودع الكتب من حفظه، فمن أجله ما روى عنه، وربما كنى عنه ولا يسميه في كتبه

واعتذر الساجي – كما نقل ابن حجر – أن الشافعي لم يخرج عنه حديثًا في فرض وإنما أخرج عنه في الفضائل.

ويلاحظ على كل الذي قيل في إبراهيم بن محمد بن أَبي يحيى جملة أمور منها:

١- أن غالب ما وجه إليه من نقد كان بسبب العقائد، فقد أكدوا أنه كان معتزليا قدريا جهميا رافضيا، ولم يثبت أنه كان غاليا في عقيدته داعية لها، وعليه فإن تضعيفه من جهة العقائد فيه نظر.

٢- أنه كان عالما فاضلا شهد بعلمه من تكلم فيه، قال الإمام الذهبي في أول ترجمته من (تاريخ الاسلام، الورقة: ٤٩ من مجلد أيا صوفيا ٣٠٠٦): الفقيه المدني أحد الاعلام". وروى ابن حبان بسنده إلى عَبد الله بن قريش، قال: جاء رشدين بن سعد إلى ابراهيم بن أَبي يحيى ومعه كتب قد حملها في كسائه، فقال لابراهيم: هذه كتبك وحديثك، أرويها عنك؟ قال: نعم. قال: بلغني أنك رجل سوء فاتق الله عزوجل وتب إليه، قال: فإن كنت رجل سوء فلاي شيء تأخذ عني الحديث؟ قال: ألم يبلغك أنه يذهب العلم ويبقى منه في أوعية سوء فأنت من الاوعية السوء! (المجروحين: ١ / ١٠٥ – ١٠٦) .

٣- أن علاقته بالإمام مالك كانت سيئة وأنه كان ينافسه قال الذهبي في (الميزان: ١ / ٦٠): وَقَال أحمد بن علي الأبار: حَدَّثَنَا أبو عَمْرو محمد بن عبد الرحمن القرمطي، حَدَّثَنَا يحيى الأسدي، قال: سمعت إبراهيم بن أَبي يحيى يملي على رجل غريب، فأملى عليه لابي الحويرث عن نافع عن جبير ثلاثين حديثًا، فجاء بها من أحسن شيء عجب. فقال ابن أَبي يحيى للغريب: قد حدثتك ثلاثين حديثًا، ولو ذهبت إلى ذاك الحمار فحدثك بثلاثة أحاديث لفرحت بها، يعني مالكا.

٤- أن الإمام الشافعي لم ينفرد بتوثيقه، فقد نظر ابن عقدة في حديثه فلم يجد فيه نكارة وكذلك ابن عدي بعد أن كتب له ترجمة حافلة في "الكامل"استغرقت عشرين صفحة. وقد نقل المؤلف قول حمدان الأصبهاني فيه وفي تعديله.

٥- والثابت عن الإمام الشافعي توثيقه مطلقا كما نقل الربيع بن سُلَيْمان المرادي، بل قال في كتاب"اختلاف الحديث": ابن أَبي يحيى أحفظ من الدَّراوَرْدِيّ. وعليه فإن إيجاد المعاذير لرواية الإمام الشافعي لا معنى لها. وقد علق الحافظ ابن حجر على قول الساجي الذي يذكر فيه أن الشافعي لم يخرج عنه حديثًا في فرض إنما أخرج عنه في الفضائل، بأن=

تابع (كتاب الصيام) مسائل في قضاء الصوم والكفارة

قال ابن حزم: (وَالثَّالِثَةُ: أَنَّ فِيهِ إبْرَاهِيمَ بْنَ أَبِي يَحْيَى وَهُوَ كَذَّابٌ). المحلى ٤/٧.

٦- جَابِرٌ الْجُعْفِيُّ(١):

=هذا هو خلاف الموجود المشهود، فلينظر في تضعيف إبراهيم هذا مطلقا، وهو ليس بمتروك بكل حال.

راجع: إكمال مغلطاي: ١ / ٦٨، تاريخ ابن معين٣/٩٥ت ٣٨٥، الضعفاء الصغير للبخاري ٢٢ت ٨، مناقب الشافعي للبيهقي ٥٣٣/١، المجروحين لابن حبان ١٠٥/١ت ١٦، الجرح والتعديل (١ / ١ / ١٢٦)،الكامل لابن عدي ٢٣/٢، خلاصة تذهيب تهذيب الكمال٢١/١، ميزان الاعتدال ٥٨/١، ت ١٨٩، الجواهر والدرر في ترجمة شيخ الإسلام ابن حجر٩١٩/٢، وتذكره الحفاظ ١/ ٢٤٦ – ٢٤٧، تهذيب الكمال (٢ /ت ٢٣٦)، التهذيب: ١ / ١٦١.

وعلى هذا فخلاصة حاله: أنه ثقة

وفاته: قيل: إنه مات سنة أربع وثمانين ومئة.

(١) جابر بن يزيد بن الحارث بن عبد يغوث بن كعب بن الحارث بن معاوية بن وائل بن مرئى بن جعفى الْجعْفِيّ، أبو عبد الله، ويقال: أبو يزيد، ويقال: أبو محمد الكوفى. التاريخ الكبير ٢١٠ /٢/١

قال النسائي وغيره: متروك. وقال يحيى: لا يكتب حديثه ولا كرامة. وقال أبو داود: ليس عندي بالقوي في حديثه. وقال الجوزجاني: كذاب، سألت أحمد عنه، فقال: تركه عبد الرحمن فاستراح. قال أبو نعيم: قال سفيان الثوري: كلما قال فيه جابر سمعت أو حدثنا فأشدد يديك به وما كان سوى ذلك فتوقه أخذُوا عَنهُ الْعلم على ضعفه ورفضه، وَقَالَ شُعْبَة: هُوَ صَدُوق، وَقَالَ أبن معِين: لَا تكْتبُوا حَدِيث جَابر الْجعْفِيّ ولَا كَرَامَة، وَقَالَ زايدة :كَانَ جَابر الْجعْفِيّ وَالله كذابا يُؤمن بالرجعة، وَقَالَ أَبُو حنيفَة مَا رَأَيْت أكذب من جَابر مَا أَتَيْته بِشَيْء من رَأْي إِلَّا أَتَانِي فِيهِ بأثر وَزعم أَن عِنْده ثَلَاثِينَ ألف حَدِيث وَعَامة مَا قَذَفُوهُ أَنه آمن برجعة عَليّ بن أبي طَالب رَضِي الله عَنهُ إِلَى الدُّنْيَا. طبقات ابن سعد ٢٤٠/٦

وقال يحيى بن أبى بكير، عن شعبة: كان جابر إذا قال: "حدثنا"، و"سمعت"، فهو من أوثق الناس، وقال يحيى بن أبى بكير أيضا، عن زهير بن معاوية: كان إذا قال: "سمعت"، أو "سألت"، فهو من أصدق الناس، وقال على بن محمد الطنافسى، عن وكيع:=

قال ابن حزم: (وَأَمَّا حَدِيثُ ابْنِ عَيَّاشٍ فَفِيهِ جَابِرٌ الْجُعْفِيُّ وَهُوَ كَذَّابٌ.). المحلى ٣٥٧/٧

=مهما شككتم فى شىء، فلا تشكوا فى أن جابر ثقة، حدثنا عنه مسعر، وسفيان وشعبة، وحسن بن صالح .

وقال محمد بن عبد الله بن عبد الحكم: سمعت الشافعى يقول: قال سفيان الثورى لشعبة: لئن تكلمت فى جابر الجعفى لأتكلمن فيك! جامع التحصيل في أحكام المراسيل ص١٠٥ت٦.

وقال نعيم بن حماد، عن وكيع: قيل لشعبة: لم طرحت فلانا وفلانا . ورويت عن جابر ؟ قال: لأنه جاء بأحاديث لم يصبر عنها .، وقال أبو أحمد بن عدى: له حديث صالح، وقد روى عنه الثورى الكثير مقدار خمسين حديثا، وشعبة أقل رواية عنه من الثورى، وقد احتمله الناس، ورووا عنه، وعامة ما قذفوه به: أنه كان يؤمن بالرجعة، ولم يختلف أحد فى الرواية عنه، وهو مع هذا كله أقرب إلى الضعف منه إلى الصدق .

قال أبو موسى محمد بن المثنى: مات سنة ثمان وعشرين ومئة .

روى له أبو داود، حديثا واحدا، والترمذى، وابن ماجة .

وقال ابن حبان: كان سبائيا من أصحاب عبد الله بن سبأ، وكان يقول: إن عليا يرجع إلى الدنيا . فإن احتج محتج بأن شعبة والثورى رويا عنه، قلنا: الثورى ليس من مذهبه ترك الرواية عن الضعفاء، وأما شعبة وغيره فرأوا عنده أشياء لم يصبروا عنها، وكتبوها ليعرفوها، فربما ذكر أحدهم عنه الشىء بعد الشىء على جهة التعجب . وأخبرنى ابن فارس قال: حدثنا محمد بن رافع قال: رأيت أحمد بن حنبل فى مجلس يزيد بن هارون، ومعه كتاب زهير عن جابر الجعفى، فقلت له: يا أبا عبد الله تنهونا عن جابر، وتكتبونه ؟!، قال: لنعرفه . المجروحين لابن حبان ١/ ٢٠٨

وقال الميمونى: سمعت أحمد يقول: كان ابن مهدى والقطان لا يحدثان عن جابر بشىء، وكان أهل ذلك .

وقال يحيى بن يعلى: سمعت زائدة يقول: جابر الجعفى رافضى يشتم أصحاب النبى صلى الله عليه وآله وسلم . وقال ابن سعد: كان يدلس، وكان ضعيفا جدا فى رأيه وروايته.، وقال العقيلى فى " الضعفاء ": كذبه سعيد بن جبير . وقال العجلى: كان ضعيفا يغلو فى التشيع، وكان يدلس . المدلسين ٣٩/٧ت٦.

وعلى هذا فخلاصة حاله: ضعيف رافضى.

وفاته: توفّي سنة ثَمَان وَعشْرين وَمِائَة، وروى لَهُ أَبُو دَاوُد التِّرْمِذِيّ وَابْن ماجة.يراجع: ميزان الاعتدال ٣٧٩،٣٨٠/٢، تقريب التهذيب ٥٣.

وقال عن نفس الراوي في موضع آخر: (جَابِرٌ كَذَّابٌ، وَحَجَّاجٌ سَاقِطٌ، وَعَنْ بَعْضِ شُيُوخِهِ رِيحٌ).المحلى ٣٦٠/٧.

وفي موضع ثالث: (عَنْ عَلِيٍّ لَيْسَ عَلَى الْمُسَافِرِ أُضْحِيَّةٌ. وَالْحَارِثُ كَذَّابٌ)٧/ ٣٧٥.

وقال في موضع رابع: (جَابِرٍ الْجُعْفِيُّ وَهُوَ كَذَّاب) ١٢١/٨

قال في موضع: (مِنْ طَرِيقِ جَابِرٍ الْجُعْفِيِّ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ يَحْيَى..، (جَابِرٌ كَذَّابٌ)، المحلى ٢٠٧/٩.

قال في موضع: (وَهُمْ آخَذُ النَّاسِ بِرِوَايَةِ كُلِّ كَذَّابٍ، كَجَابِرٍ الْجُعْفِيِّ، وَغَيْرِهِ) المحلى ٩/ ٤٠٥.

وقال في موضع –عازيا تكذيبه أبي حنيفة– (وَقَدْ جَرَّحَ أَبُو حَنِيفَةَ جَابِرًا الْجُعْفِيَّ وَقَالَ مَا رَأَيْتُ أَكْذَبَ مِنْ جَابِر) المحلى ٤٢٢/١.

٧- أبو عصمة[١]:

---

(١) نوح بْن أَبِي مَرْيَم أَبُو عصمة وَاسم أبي مَرْيَم يزِيد بن جَعونَة

قال البخاري: قاضي مرو (ذاهب الحديث – جدا) عَنْ أبان بْن أَبِي عياش روى عَنْهُ مُحَمَّد بْن معاوية. التاريخ الكبير١١١/٨ت ٢٣٨٣

قال ابن حبان: وَكَانَ مِمَّن يقلب الْأَسَانِيد ويروي عَن الثِّقَات مَا لَيْسَ من حَدِيث الْأَثْبَات لَا يَجُوز الِاحْتِجَاج بِهِ بِحَال. المجروحين ٤٨/٣ت ١١٠٣

قال ابن عدي: حَدَّثَنَا عَلانٌ، حَدَّثَنا ابْنُ أَبِي مريم سألت يَحْيَى بْن مَعِين عن نوح بْن يَزِيد بْن جعونة يقال إنه نوح بْن أبي مريم أَبُو عصمة المروزي قاضى مرو عن مقاتل بْن حيان منكر الحديث.

سمعتُ ابْن حماد يقول: قال السعدي أبو عصمة نوح بْن أبي مريم قاضى مرو سقط حديثه.

سمعتُ ابْن حَمَّاد يَقُول نوح بْن أبي مريم أَبُو عصمة قاضى مرو متروك الْحَدِيث. الكامل في ضعفاء الرجال٢٩٢/٨ت ١٩٧٥، والطبقات الكبرى٢٦٢/٧ت ٣٦٣٧ =

قال ابن حزم: (كذاب مشهور بوضع الحديث) – المداينات والتفليس– أحكام التفليس ١٧٨/٨.

٨– طَلْحَةُ بْنُ عَمْرٍو[١] قال ابن حزم (الْمَكِّيُّ وَهُوَ كَذَّابٌ):

المحلى ٣٠٢/٨

=وقال مسلم: متروكُ الحديث. "الكنى" ٨٦.،وقال النسائي: متروكُ الحديث. "الضعفاء والمتروكون" ٦٢١.، وذكره الدارقطني في "الضعفاء والمتروكين" ٥٣٩.، وقال الدارقطني: ضعيفُ الحديث متروكٌ. "السنن" ٢/ ١٢.وقال أيضًا: ضعيفٌ. "السنن" ٣/ ٣٢.، وقال أيضًا: متروكٌ. "العلل" ٣/ ص ٨٦.

وعلى هذا فخلاصة حاله: أنه متروك.

(١) طلحة بن عمرو بن عثمان الحضرمى المكى.

كتب عنه شعبة بن الحجاج . قال ابن سعد: وكان كثير الحديث ضعيفا جدا. وقد رووا عنه. الطبقات الكبرى٣٩/٦،

قال عمرو بن على: كان يحيى وعبد الرحمن، لا يحدثان عنه . وقال عبد الله بن أحمد بن حنبل، عن أبيه: لا شىء، متروك الحديث . وقال عباس الدورى وغير واحد، عن يحيى بن معين: ليس بشىء، ضعيف . وقال إبراهيم بن يعقوب السعدى: غير مرضى فى حديثه .، وقال أبو حاتم: ليس بقوى، لين عندهم . الضعفاء والمتروكين للدارقطني ١٥٩/٢ت ٣٠٠، وقال البخارى: ليس بشىء، كان يحيى بن معين سىء الرأى فيه . التاريخ الكبير ٣٥٠/٤ت ٣١٠٤، وقال أبو داود: ضعيف . وقال النسائى: متروك الحديث . وقال فى موضع آخر: ليس بثقة . الضعفاء والمتروكون للنسائي٦٠/١ت ٣١٦، روى له ابن عدى أحاديث، ثم قال: وطلحة بن عمرو هذا، قد حدث عنه قوم ثقات، بأحاديث صالحة، وعامة ما يرويه، لا يتابعونه عليه، وهذه الأحاديث عامتها مما فيه نظر الكامل في الضعفاء ١٧١/٥ت ٩٥٤.

قال ابن حبان: كَانَ مِمَّن يروي عَن الثِّقَات مَا لَيْسَ من أَحَادِيثهم لَا يحل كِتَابَة حَدِيثه وَلَا الرِّوَايَة عَنهُ إِلَى عَلَى جِهَة التَّعَجُّب . المجروحين لابن حبان٣٨٢/١ت ٥١٨

وفاته: قال البخارى: مات سنة اثنتين وخمسين ومئة . اهـ .

وعلى هذا فخلاصة حاله: أنه متروك.

٩- دَرَّاجِ بْنِ سَمْعَان [١]:

قال ابن حزم:(وَمِنْ طَرِيقِ ابْنِ سَمْعَانَ وَهُوَ كَذَّابٌ لَمْ يَكُنْ السَّلَفُ يُجِيزُونَ شَهَادَةَ الْقَانِعِ).. المحلى ٤١٩/٩.

---

(١) دَرَّاجِ بْنِ سَمْعَان أبو السمح المصري مولاهم القاص مولى عبد الله بن عمرو، قيل اسمه عبد الرحمن. التاريخ الكبير ٢٥٦/٣ت ٨٨٢،

قال أَحْمَدُ بْنُ حَنْبَلٍ: أحاديث دراج، عَن أبي الهيثم، عَن أبي سَعِيد فيها ضعف. سمعتُ ابْن حماد يقول دراج أبو السمح منكر الحديث قاله أحمد بن شُعَيب النسائي.، وثقه ابن معين، والنسائى، وقال أبو داود وغيره: حديثه مستقيم، إلا ما كان عن أبى الهيثم، وعن عُثْمَانُ بْنُ سَعِيد، قالَ: قُلتُ ليحيى بْن مَعِين دراج أبو السمح؟ فَقال: ثِقةٌ.، قال عثمان: دراج ومشرح ليسا بكل ذاك وهما صدوقان. الجرح والتعديل لابن أبي حاتم ٤٤١/٣

قال ابن عدي: سمعت مُحَمد بْن أحمد بن سفيان الطائفي يقول: سَمعتُ فضلك الرازي وذكر له قول يَحْيى بْن مَعِين في دراج انه ثقة فقال فضلك ما هو بثقة، ولاَ كرامة له. الكامل في الضعفاء ١٠/٤ت٦٤٧

وقال عباس الدورى: سألت يحيى بن معين عن حديث دراج، عن أبى الهيثم، عن أبى سعيد، فقال: ما كان هكذا بهذا الإسناد فليس به بأس، دراج ثقة، وأبو الهيثم ثقة . وقال أبو عبيد الآجرى، عن أبى داود: أحاديثه مستقيمة إلا ما كان عن أبى الهيثم، عن أبى سعيد، وقال النسائى: ليس بالقوى . وقال فى موضع آخر: منكر الحديث .، وقال أبو حاتم: فى حديثه ضعف .، وقال الدارقطنى: ضعيف . وقال فى موضع آخر: متروك، وقال عثمان بن سعيد الدارمى، عن يحيى بن معين: ثقة، قال عثمان: دراج أبو السمح، ومشرح بن هاعان ليسا بكل ذاك، وهما صدوقان .

وذكره ابن حبان فى " الثقات " فى: عبد الرحمن، وذكر أن اسم أبيه السمح، وخرج حديثه فى " صحيحه " .، وذكر ابن أبى حاتم، عن أحمد بن صالح المصرى: دراج لا يعرف اسم أبيه . وقال ابن مندة: إسناده مشهور، مصرى.، وقال ابن شاهين فى " الثقات ": ما كان بهذا الإسناد فليس به بأس . اهـ . ميزان الاعتدال ٢٤/٢ت ٢٦٦٧

وهو عند ابن حجر: صدوق، فى حديثه عن أبى الهيثم ضعف.، تقريب التهذيب ٢٠١ت ١٨٢٤

وعلى هذا فخلاصة حاله: أنه صدوق، فى حديثه عن أبى الهيثم ضعف.

١٠-حكيم بن جبير[١]:

(١) حكيم بن جبير الكوفى الأسدى، وقيل مولى آل الحكم بن أبى العاص الثقفى
قال عبد الله بن أحمد بن حنبل، عن أبيه: ضعيف الحديث مضطرب .، وقال أبو بكر بن أبى خيثمة، عن يحيى بن معين: ليس بشىء .، وقال على ابن المدينى: سألت يحيى بن سعيد عن حكيم بن جبير، فقال: كم روى، إنما روى شيئا يسيرا . قلت: من تركه ؟ قال: شعبة من أجل حديث الصدقة، يعنى حديث محمد بن عبد الرحمن بن يزيد (د ت س ق) عن أبيه، عن عبد الله عن النبى -صلى الله عليه وسلم -: " من سأل وله ما يغنيه "، قال وكان يحدث عن من دونه . وقال أحمد بن سنان القطان: قلت لعبد الرحمن بن مهدى: لم تركت حديث حكيم بن جبير؟ فقال: حدثنى يحيى القطان، قال: سألت شعبة عن حديث حكيم بن جبير، فقال: أخاف النار . طبقات ابن سعد ٣٢٠/٦ ت ٢٤٦٥
قال الحافظ الذهبي: فهذا يدل على أن شعبة ترك الرواية عنه بعد. ميزان الاعتدال٥٨٤/١ت ٢٢١٥، وقال معاذ بن معاذ: قلت لشعبة: حدثنى بحديث حكيم بن جبير، فقال: أخاف النار، وقال يعقوب بن شيبة: ضعيف الحديث، وقال الجوزجاني: كذاب.
وقال عبد الرحمن بن أبى حاتم: سألت أبا زرعة عنه، فقال: فى رأيه شىء . قلت: ما محله ؟ قال: الصدق إن شاء الله، وسألت أبى عنه، فقال: ما أقربه من يونس بن خباب فى الضعف والرأى، وهو ضعيف الحديث، منكر الحديث، له رأى غير محمود، نسأل الله السلامة . قلت: هو أحب إليك أو ثوير؟ قال: ما فيهما إلا ضعيف غال فى التشيع، وهما متقاربان. الجرح والتعديل ١٢٩/١ت ٢١، وقال البخارى: كان شعبة يتكلم فيه. التاريخ الكبير ١٦/٣ت ٦٥، وقال النسائى: ليس بالقوى . وقال الدار قطنى: متروك . وقال ابن مهدى: إنما روى أحاديث يسيرة، وفيها منكرات . وقال الفلاس: كان يحيى يحدث عنه، وكان عبد الرحمن لا يحدث عنه . الكامل في الضعفاء ٥٠٥/٢ت ٤٠٢، وقال البخارى فى " التاريخ ": كان يحيى وعبد الرحمن لا يحدثان عنه . التاريخ الكبير ١٦/٣ت ٦٥، وقال الساجى: غير ثبت فى الحديث، فيه ضعف، وروى عنه الحسن بن صالح حديثا منكرا . وقال الآجرى، عن أبى داود: ليس بشىء .
قال ابن حبان: كَانَ غاليا فِي التَّشَيُّع كثير الْوَهم فِيمَا يَرْوِي كَانَ أَحْمد بن حَنْبَل رَحمَه الله لَا يرضاه. المجروحين ٢٤٦/١ت ٢٢٧
قال الحافظ ابن حجر: ضعيف رمي بالتشيع . تهذيب التهذيب ٢ / ٤٤٥ت ٧٧٤
خلاصة حاله: ضعيف رمى بالتشيع

قال ابن حزم (وهو هالك كذاب فلم يبق إلا من قال: إن جميع أموالهم مخمسة مغنومة. ..) باب :(قتل أهل البغى) المحلى ١٠٣/١١.

١١- مُبَشِّرِ بْنِ عُبَيْدٍ الْحَلَبِيِّ[١]:

قَالَ أَبُو مُحَمَّدٍ: (..وَالْآخَرُ: مِنْ طَرِيقِ مُبَشِّرِ بْنِ عُبَيْدٍ الْحَلَبِيِّ - وَهُوَ كَذَّابٌ مَشْهُورٌ بِوَضْعِ الْكَذِبِ عَلَى رَسُولِ اللَّهِ - صَلَّى اللَّهُ تَعَالَى عَلَيْهِ وَآلِهِ وَسَلَّمَ-) المحلى ٩/ ٩٢

١٢- ابن حبيب [٢]:

---

(١) مبشر بن عبيد القرشى الشامي أصله كوفى سكن حمص

روى عن: زيد بن أسلم والحجاج بن أرطأة، روى عنه: بقية بن الوليد وابو اليمان الحكم بن نافع

قال أحمد: كان يضع الحديث.، وقال البخاري: روى عنه بقية، منكر الحديث. التاريخ الكبير ١١/٨ت ١٩٦٠، وقد طول ابن عدي ترجمته بالواهيات. وقال: أصله كوفي، وروى عنه أبو المغيرة.، وقيل: كان من قراء القرآن، فشغل عن ضبط الحديث، وقال أبو المغيرة: كان مبشر بن عبيد عارفا بالنحو والعربية. الكامل لابن عدي ١٦١/٨ت ١٩٠٠

قال ابن حبان: يروي عَن الثِّقَات الموضوعات لَا يحل كِتَابَة حَدِيثه إِلَّا على جِهَة التَّعَجُّب، المجروحين لابن حبان ٣٠/٣ت ١٠٧٤، وقال الدارقطني: متروك الحديث يضع الأحاديث ويكذب، وقال محمد بن عون عن بن معين ضعيف، الجرح والتعديل ٣٤٣/٨ت ١٥٧٢، وقال الذهبي: طول ترجمته بن عدي بسياق الأحاديث الواهية. ميزان الاعتدال ٤٣٣/٣ت ٧٠٥٢، ويراجع: التهذيب ٣٣/١٠

خلاصة حاله: (متروك) ورماه أحمد بالوضع .

(٢) عبد الملك بن حبيب بن سليمان بن مروان بن جاهمة بن عباس بن مرداس الأندلسى الفقيه المالكى، أبو مروان السلمى .

ارتحل سنة ثمان وخمسين ومئتين، ورجع إلى الأندلس وقد حصل علما كثيرا، فنزل بلدة كبيرة، ثم استقدمه الأمير عبد الرحمن بن الحكم، ورتبه في الفتوى مع يحيى بن يحيى وغيره، فى المشاورة والنظر، فلما مات ابن يحيى تفرد ابن حبيب برياسة العلم بالأندلس . تاريخ علماء الأندلس ١ / ٢٦٩، ٢٧٢، جذوة المقتبس: ٢٨٢، ٢٨٣ =

قَالَ أَبُو مُحَمَّدٍ(.. هَذَا كُلُّهُ بَاطِلٌ، وَابْنُ حَبِيبٍ مَتْرُوكٌ، ثُمَّ هُوَ عَنْ ابْنِ عُمَرَ بَلَاغٌ كَاذِبٌ)، المحلى ٣٦٦/٧

=وقال ابن الفرضى: وكان حافظا للفقه نبيلا، إلا أنه لم يكن له علم بالحديث، ولا يعرف صحيحه من سقيمه، وقال غيره: كان ذابا عن مذهب مالك، صنف فى الفقه والتاريخ والأدب، وله " الواضحة " فى الفقه، ولم يُصنف مثله، وكتاب " فضائل الصحابة "، وكتاب " غريب الحديث "، وكتاب " حروب الإسلام " . لم يخرج له أحد من الستة، وقال أبو بكر بن أبى شيبة: ضعفه غير واحد، وبعضهم اتهمه بالكذب. بغية الملتمس: ٣٧٧، إنباه الرواة ٢ / ٢٠٦

قال ابن الفرضى: وكان نحويا عروضيا شاعرا نسابة، طويل اللسان، متصرفا في فنون العلم. طبقات النحويين واللغويين: ١٧٦، ١٧٧

قال الذهبي في الميزان: أحد الائمة ومصنف الواضحة، كثير الوهم صحفي.، وفى " تاريخ أحمد بن سعيد بن حزم الصدفى " توهينه، فإنه كان صحفيا لا يدرى ما الحديث .

قلت: وهذا القول أعدل ما قيل فيه، فلعله كان يحدث من كتب غيره فيغلط . ميزان الاعتدال ٦٥٢/٢ت ٥١٩٥،

وذكر ابن الفرضى أنه كان يتسهل في السماع، ويحمل على سبيل الإجازة أكثر رواياته . ولما سئل أسد بن موسى، عن رواية عبد الملك بن حبيب عنه، قال: إنما أخذ من كتبى، فقال الأئمة: إقرار أسد بهذا هى الإجازة بعينها، إذا كان قد دفع له كتبه كفى أن يرويها عنه على مذهب جماعة من السلف . وسئل وهب بن ميسرة عن كلام ابن وضاح فى عبد الملك بن حبيب، فقال: ما قال فيه خيرا ولا شرا إنما قال: لم يسمع من أسد بن موسى .، وكان ابن لبابة، يقول: عبد الملك عالم الأندلس .

روى عنه: ابن وضاح، وبقى بن مخلد، ولا يرويان إلا عن ثقة عندهما .

قال الحافظ الذهبي: وممَّنْ ضَعَّفَ ابْنَ حَبِيْبٍ: أَبُو مُحَمَّدٍ بنُ حَزْمٍ، وَلاَ رَيْبَ أَنَّهُ كَانَ صُحُفِيًّا، وَأَمَّا التَّعَمُّدُ، فَكَلاَّ. سير أعلام النبلاء ٩/ ٤٨٣،

قال الحافظ: وقد أفحش ابن حزم القول فيه، ونسبه إلى الكذب، وتعقبه جماعة بأنه لم يسبقه أحد إلى رميه بالكذب . اهـ . وهو عند ابن حجر: صدوق ضعيف الحفظ كثير الغلط. تهذيب التهذيب ٣٩٠/٦ت ٧٣٩

وفاته: قال أبو سعيد بن يونس: مات فى ذى الحجة سنة تسع وثلاثين ومئتين . وقيل في شهر رمضان سنة ٢٣٨هـ.

خلاصة حاله: صدوق ضعيف الحفظ كثير الغلط.

وقال ابن حزم في موضع آخر:(روايته ساقطة مطرحة)[1].

١٣- يَزِيدَ بْنِ عِيَاضٍ بن جُعْدُبَةَ [2]:

---

(١) قال الحافظ ابن حجر: (الرجل أَجَلُّ من ذلك لكنه يغلط، انتهى.). لسان الميزان ٢٥٥/٥

(٢) يزيد بن عياض بن الجعديّة، أَبُو الحكم الليثيُّ،

قلت: تصحف على ابن حزم في اسم الجد، حيث قال في موضع آخر(يَزِيدَ بْنِ عِيَاضٍ هُوَ ابْنُ جُعْدُبَةَ) المحلى ١١٨/٥

ولعله جرى على ما ورد في بعض كتب التراجم بهذا التصحيف.راجع التاريخ الكبير للبخاري٣٥١/٢ت ٣٣٢٣

وصوابه ما أثبت كما وردت بذلك معظم كتب التراجم الأخرى (يزيد بن عياض بن الجعدية)

قال البخاري وغيره: منكر الحديث. التاريخ الكبير ٣٥١/٨ت٣٢٩٦، وقال يحيى: ليس بثقة. تاريخ ابن معين ٦١/١، وقال على: ضعيف – ورماه مالك بالكذب. وقال النسائي وغيره: متروك. الضعفاء والمتروكون للنسائي١١٠ت٦٤٧، وقال الدارقطني: ضعيف. من تكلم فيه الدارقطني ١٤٢/٣ت٤٣٤، وروى عباس عن يحيى: ليس بشئ، ضعيف. وروى يزيد بن الهيثم عن ابن معين: كان يكذب. وروى أحمد بن أبي مريم، عن ابن معين: ليس بشئ، لا يكتب حديثه.، قال ابن الجوزي: وقال علي ضعيف ليس بالقوي سئل مالك عن ابن سمعان فقال كذاب قيل فيزيد بن عياض، فقال: أكذب وأكذب، الضعفاء والمتروكون لابن الجوزي٢١١/٣ت٣٧٩٨، وقال السعدي ذهب حديثه وقال الفلاس ضعيف الحديث جدا وقال الدراقطني: ضعيف، وقال أبو أحمد – في الكنى: يكنى أبا الحكم، وهو أخو أبي ضمرة أنس. المجروحين لابن حبان ١٠٨/٣ت١١٨٨

قال ابن عدي: يزيد بن جعدبة = هو يزيد بن عياض، وعمرو أكبر منه. الكامل في ضعفاء الرجال ١٤٠/٩ت٢١٦٣

قال الحافظ ابن حجر: ما أظن إلا إن هذا آخر قديم لعله جد صاحب الترجمة، وكذلك ابن مخراق تابعي كبير، وصاحب الترجمة يصبو عن ذلك، والحديث فوقع لنا عاليا في المحامليات.

توفى: في زمن المهدي. يراجع: ميزان الاعتدال ٤٣٦/٤ت٩٧٤٠، وتهذيب التهذيب ٣٥٢/١١ت٦٧٨،

خلاصة حاله: كذبه مالك وغيره، أي أن ابن حزم جرى على كام مالك فيه.

قال ابن حزم: (كذاب)

كتاب: الحج- مسألة: (أقوال العلماء في حكم الوقوف بعرفة) المحلى ١٢٣/٧

المطلب الثاني: قول ابن حزم في الرواي (مذكور بالكذب):

ويتناول هذا المبحث الرواة الذين عزا ابن حزم تكذيبهم إلى غيره بمصطلح (مذكور بالكذب، أو مغموز بالكذب)، وبلغ عددهم (أربعا وعشرون راويا) إلا أنني سأكمل سرد عدهم بعد رقم آخر راو من رواة المبحث السابق – من صرح بتكذيبهم بن حزم بعبارة كذاب- على النحو الآتي:

١٤- أبو بَكْرِ بْنِ أَبِي مَرْيَمَ(١):

(١) أبو بكر بن عبد الله بْنُ أَبِي مَرْيَمَ الغَسَّانِيُّ الشَّامِيُّ، وقد ينسب إلى جده قيل اسمه بكير، وقيل بكر، وقيل عبد السلام، ضعيف وكان قد سُرِقَ بيته فاختلط من كبار أتباع التابعين . المتفق والمفترق فيمن ذكر بكنيته من الرواة في الكتب الستة ص٣٥

أخرج له أبو داود في السنن حديثين: في كتاب الملاحم، والأدب، وله عند الترمذي السنن أربعة أحاديث: في كتاب الجنائز، والفتن، صفة القيامة، وتفسير القرآن، وله عند ابن ماجه السنن ثلاثة أحاديث: في كتاب ما جاء في الجنائز، وكتاب الفتن، وكتاب الزُّهد. التاريخ الكبير ٩/٩ ت٥٥

قال ابن حبان: كَانَ أَبُو بكر بن أبي مَرْيَم من خير أهل الشَّام وَلَكنه كَانَ رَدِيء الْحِفْظ يحدث بالشَّيْء ويهم فِيهِ لم يفحش ذَلِك مِنْهُ حَتَّى اسْتحق التّرْك وَلَا سلك سنَن الثِّقَات حَتَّى صَار يحْتَج بِهِ فَهُوَ عِنْدِي سَاقِط الِاحْتِجَاج بِهِ إِذَا انْفَرد. المجروحين لابن حبان ١٤٦/٣ت١٢٥٥

وقال ابن عدي: شامي ضعيف الحديث ليس بشيء وهذا مثل الأحوص بن حكيم ليس بشيء. وقال: وحدثني عبد الله سئل أبي، عن أبي بكر بن أبي مريم، قال: كان عيسى بن يونس لا يرضاه. الكامل لابن عدي٢٠٧/٢ت٢٧٧

ضعفه أحمد بن حنبل، وغيره من قبل حفظه.، وقال أبو إسحاق الجوزجاني: هو متماسك. وقال ابن عدي: أحاديثه صالحة، ولا يحتج به. وقال يزيد بن هارون: كان من العباد المجتهدين. =

قال ابن حزم: (أَمَّا حَدِيثُ مُعَاوِيَةَ فَمِنْ طَرِيقِ بَقِيَّةَ وَهُوَ ضَعِيفٌ، عَنْ أَبِي بَكْرِ بْنِ أَبِي مَرْيَمَ وَهُوَ مَذْكُورٌ بِالْكَذِبِ عَنْ عَطِيَّةَ بْنِ قَيْسٍ وَهُوَ مَجْهُولٌ).

[مَسْأَلَة١٥٨: والنوم في ذاته حدث ينقض الوضوء سواءا قل أو كثر..]

المحلى ٢٣١/١

١٥- إبْرَاهِيمُ بْنُ مُحَمَّدِ بْنِ أَبِي لَيْلَى(١):

قال ابن حزم (وَمِنْ طَرِيقٍ فِيهَا إبْرَاهِيمُ بْنُ مُحَمَّدِ بْنِ أَبِي لَيْلَى - وَهُوَ مَذْكُورٌ بِالْكَذِبِ - ثُمَّ لَيْسَ فِيهِ إلَّا مَنْ طَلَّقَ لَاعِبًا أَوْ أَعْتَقَ لَاعِبًا) كتاب الطلاق: مَسْأَلَةٌ طَلَاقُ الْمُكْرَه . المحلى (٢٠٤/١٠).

١٦- الْحَسَنُ بْنُ دِينَارٍ(٢):

=وقال بقية: قال لنا رجل في قرية أبي بكر بن أبي مريم -وهي كثيرة الزيتون-: ما في هذه القرية من شجرة إلا، وقد قام أبو بكر إليها ليلته جمعاء. الضعفاء والمتروكون لابن الجوزي٢٢٨/٣ت٣٨٩٢

وقيل: كان في خديه أثر من الدموع -رحمة الله عليه. سير أعلام النبلاء٦/ ٥١٢ ت١٠٢٦.

توفي: سنة ست، وخمسين، ومائة.

يقع من عواليه في "جزء ابن عرفة"، و"معجم الطبراني"، ولا يبلغ حديثه رتبة الحسن.

قال السعدي: ليس بالقوي في الحديث، وهو متماسك.، وقال النسائي: ضعيف، وقال يحيى بن معين :صدوق.، لسان الميزان (٤: ٥٩٦/ ١٠٨٣٦)، ويراجع:، ميزان الاعتدال ٥٩٦/٤، تهذيب التهذيب (١٢/ ٢٩).، تقريب التهذيب (ص ٦٢٣)

خلاصة حاله: ضعيف (اختلط بعد أن سرق بيته).

(١) لم أقف له على ترجمة فيما بين يدي من الكتب . ولعله تصحف عن إِبْرَاهِيم بْن مُحَمَّد بْن أَبي يحيى، وقد تقدمت ترجمته فيمن اتهمهم بالكذب.

(٢) الْحَسَنُ بْنُ دِينَارٍ الْبَصْرِيُّ، وَيُقَالُ: هُوَ الْحَسَنُ بْنُ وَاصِلٍ التَّمِيمِيُّ، أَبُو سَعِيدٍ.مُحَدِّثٌ مُكْثِرٌ. قَالَ النَّسَائِيُّ، وَغَيْرُهُ: مَتْرُوكُ الْحَدِيثِ.، وَقَالَ ابْنُ مَعِينٍ: لا شَيْءَ.، وَكَذَّبَهُ أَبُو حَاتِمٍ. وَقَالَ الْبُخَارِيُّ: تَرَكَهُ يَحْيَى، وابن مَهْدِيٍّ .وَهُوَ مُجْمَعٌ عَلَى ضَعْفِهِ، التاريخ الكبير ٢/ت=

(وَأَمَّا حَدِيثُ أَبِي الْمَلِيحِ فَفِيهِ الْحَسَنُ بْنُ دِينَارٍ وَهُوَ مَذْكُورٌ بِالْكَذِبِ).كتاب الطهارة–نواقض الوضوء. المحلى (٢٦٥/١)

١٧- الحارث الأعور= تقدم في فصل من قال فيه (كذاب)

١٨- أَبُو خَالِدٍ عَمْرُو بْنُ خَالِدٍ الْوَاسِطِيُّ[١]:

=٢٥١٣، والصغير ٢/ ١٤٦، وقال الذهبي: عَلَى أَنِّي لم أر حَدِيثًا قَدْ جَاوَزَ الْحَدَّ. مَنْ تَكلَّم فيه الدَّارقطني ٤٣/١ت٧٩،

قال سُفْيَانُ بْنُ عَبْدِ الْمَلِكِ: سَمِعْتُ ابْنَ الْمُبَارَكِ يَقُولُ: أَمَّا الْحَسَنُ بن دينار فكان يَرَى الْقَدَرَ، وَكَانَ يَحْمِلُ كُتُبَهُ إِلَى بُيُوتِ الناس، ويخرجها من يده ثم يُحَدِّثُ مِنْهَا، وَكَانَ لا يَحْفَظُ. ديوان الضعفاء والمتروكين ص٨٠ت ٨٩٩

قَال الذهبي: كَانَ الصَّدْرُ الأَوَّلُ لا يُخْرِجُونَ أُصُولَهُمْ مِنْ أَيْدِيهِمْ مَخَافَةَ أَنْ يُدَسَّ فِيهَا شَيْءٌ مَا سَمِعُوهُ.

قال بعض الباحثين: كذبه جماعة من الأئمة، والحجة معهم، ولا اعتداد بقول الفلاس: "ما هو عندي من أهل الكذب، ولكن لم يكن بالحافظ". ولا قول ابن المبارك: "لا أعلم إلَّا خيرًا" .. الخ

وقال النسائي: متروك الحديث.. الضعفاء والمتروكون،١٥٣

وقال البزار: ليس بالقوي في الحديث..، وقال أبو حاتم: متروك الحديث. وقال ابن أبي حاتم: متروك الحديث، وقال يعقوب بن سفيان: ضعيف.. وقال: متروك. كشف الأستار ت ٢٣٣٨، المعرفة والتاريخ ٢/ ١٢٧،٣/ ١٤١.

قال ابن حبان: كَانَ مِمَّن يَرْوِي الموضوعات عَن الْأَثْبَات حَتَّى يسْبق إِلَى الْقلب أَنَّهُ كَانَ الْمُتَعَمد لَهَا من غير أَن يُدَلس، كذبه أَحْمد بن حَنْبَل، وَيحيى بن معِين، وَقَدْ رَوَى عَمْرُو بْنُ خَالِدٍ عَنْ حبيب بنأبي ثَابت عَن نَافِع عَن بن عُمَر قَالَ قَالَ رَسُول الله –صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ – أَيُّمَا مُسْلِمٍ اشْتَهَى شَهْوَةً فَرَدَّ شَهْوَتَهُ وَآثَرَ عَلَى نَفْسِهِ غُفِرَ لَهُ . أسامي الضعفاء ٦٢. علل الحديث ت ٢٤٧٩.وت ١٩٣٧،،

خلاصة حاله: مجمع على ضعفه

(١) عَمْرُو بْنُ خَالِدٍ أبو خالد القرشي مولى بني هاشم أصله من الكوفة انتقل إلى واسط. المقتنى في سرد الكنى ٢١٢/١ت١٩٢٢،

قال البَرْقانِيّ: قال الدَّارَقُطْنِيّ: عمرو بن خالد الواسطي، متروك، يحدث عن زيد بن علي، وأبي هاشم الرماني، وحبيب بن أبي ثابت. تاريخ ابن معين (رواية الدوري)=

=٣٧٨/٤ت ٤٨٦٦، وقال الدَّارَقُطْنِيّ: كذاب، عن أبي هاشم الرماني، وزيد بن علي. « الضعفاء والمتروكون للدارقطني١٦٦/٢ت ٤٠٠، وقال متروك. «السنن» ١ ٢٢٧ و٢ ١٢١.،وقال متروك الحديث، قال أحمد بن حنبل ويحيى بن معين أبو خالد الواسطي، كذاب. «السنن» ١ ١٥٦.، وقال متروك الحديث، رماه أحمد بن حنبل بالكذب. «السنن» ١ ٣٦٤. موسوعة أقوال أبي الحسن الدارقطني في رجال الحديث وعلله ٤٩١/٢ت ٢٦٠٧

قال البخاريُّ: مُنْكَرُ الحديثِ. "التاريخ الكبير" ٦/ ٢٥٤٣. و"التاريخ الصغير" ١/ ٣١٠. و"الضعفاء الصغير" ٢٥٩ وذكره أبو زُرْعة الرازيُّ في "أسامي الضعفاء" ٢٣٣.، وقال أبو حاتم الرازي: متروك الحديث. "علل الحديث" ١٠٢ و١١٢ و٣٨٨.، وقال أيضًا: ضعيفُ الحديثِ جدًّا. "علل الحديث" ٤٢١.

وقال أيضًا: هذا حديثٌ منكرٌ – يعني حديث: "بركة الطعام الوضوء قبل الطعام وبعده" – لو كان هذا الحديث صحيحًا كان حديثًا، وأبو هاشم الرماني ليس هو. قال: ويشبه هذا الحديث أحاديث أبي خالد الواسطي عَمرو بن خالد، عنده من هذا النحو أحاديث موضوعة عن أبي هاشم وعن حبيب بن أبي ثابت.

قال أبو حاتم: روى عَمرو بن خالد، عن حبيب بن أبي ثابت، عن عاصم بن ضمرة، عن علي، عن النبي – صلى الله عليه وسلم – أحاديث موضوعة خمسة (أو) ستة.

قال أبو حاتم: ومن لم يفهم، ورأى تلك الأحاديث التي تروى عن ابن جُريج وحُسين المعلم يظن أن أبا خالد هذا هو الدالاني، والدالاني ثقةٌ، وهذا ذاهب الحديث، ومن يفهم لم يخف عليه. "علل الحديث" ١٥٠٢.

قال عبد الله بن أحمد عن أبيه: متروك الحديث ليس بشيء، وقال وكيع: كان جارنا فظهرنا منه على كذب، فانتقل قلت إلى واسط؟ قال: نعم، وقال غيره عن وكيع: كان في جوارنا يضع الحديث، فلما فطن له تحول إلى واسط، وقال النسائي: ليس بثقة، ولا يكتب حديثه، قلت وقال في موضع آخر: متروك الحديث، المجروحين من المحدثين والضعفاء والمتروكين٧٦/٢ت٦٢٤

وقال الجوزجاني: غير ثقة ورماه ابن البرقي بالكذب، وقال بن صاعد: لا يكتب حديثه، وقال الحاكم: يروي عن زيد بن علي الموضوعات، وقال أبو نعيم الأصبهاني: لا شيء، الضعفاء لأبي نعيم ١١٩/١ت ١٦٦،

وقال الأثرم: لم أسمع أبا عبد الله يصرح في أحد ما صرح به في عمرو بن خالد من التكذيب، وقال عبد الله بن أحمد في مسند ابن عباس ضرب أبي علي حديث الحسن بن ذكوان فظننت أنه ترك حديثه من أجل أنه روى عن عمرو بن خالد الذي يروي عن زيد بن علي وعمرو بن خالد لا يساوي شيئا، وذكره الخطيب في الموضح عن قيس عن=

قال ابن حزم: (..انْفَرَدَ بِهِ أَبُو خَالِدٍ عَمْرُو بْنُ خَالِدٍ الْوَاسِطِيُّ وَهُوَ مَذْكُورٌ بِالْكَذِبِ).

كتاب الطهارة- باب: المسح على العصائب، مَسْأَلَةٌ: وَمَنْ كَانَ عَلَى ذِرَاعَيْهِ أَوْ أَصَابِعِهِ أَوْ رِجْلَيْهِ جَبَائِرُ أَوْ دَوَاءٌ مُلْصَقٌ لِضَرُورَةٍ.. المحلى٢/٧٥

١٩- داود بن عمر : (ضعفه أحمد بن حنبل، وقد ذكر بالكذب)[١]:

=عمير وكذا ذكر بن أبي حاتم في العلل عن أبيه. والجرح والتعديل (٦/ ٢٣٠)، وقال الذهبي: واهٍ.

خلاصة حاله: متروك الحديث، رماه أحمد بن حنبل بالكذب.

يراجع: المجروحين ٤١/١١ت ٦١٨، الكامل في ضعفاء الرجال ٢١٨/٦،، الكامل في ضعفاء الرجال ٢١٨/٦، وأحوال الرجال (٧٨)،، الميزان٢٥٧/٣ت ٦٣٥٩، تهذيب التهذيب ٢٦/٨، ٢٧ت ٤١.

(١) دَاوُد بن عمرو النَّخعِيّ -هكذا ترجم له الأئمة بن عمرو وليس عمر كما ذكر ابن حزم- الدمشقي عامل واسط.

التاريخ الكبير ٢٣٦/٣ت ٨٠٠

قَالَ الْأَزْدِيّ: كَذَّاب. وقال عبد الله بن أحمد بن حنبل، عن أبيه: حديثه مقارب، وقال عباس الدوري، عن يحيى بن معين: مشهور، تاريخ ابن معين١٥٤/٢، وقال عثمان بن سعيد، عن يحيى: ثقة، وقال أحمد بن عبد الله العجلي: يكتب حديثه، وليس بالقوي.، وقال أبو زرعة: لا بأس به. وقال أبو حاتم: شيخ. المغني في الضعفاء ٢٢٠/١ت ٢٠١٥

وقال أبو عبيد الأجري: سألت أبا داود، عن داود بن عمرو الذي روى عنه هشيم. قال: صالح ينبغي أن يكون دمشقيا، تاريخ دمشق لابن عساكر ١٦٨/١٧ت ٢٠٥٤، وقد حدث عنه أبو عوانة، وذكره ابن حبان في كتاب "الثقات". ثقات ابن حبان ٢٨١/٦

قال الحافظ المزي: روى له أبو داود حديثين، وقد وقع لنا أحدهما بعلو. تهذيب الكمال ٤٣١/٨ ت ١٧٧٨

قال الحافظ الذهبي: وقيل: داود بن عمرو، وضعفه أحمد فيما نقل ابن حزم في المحلى. ميزان الاعتدال١٦/٢ت ٢٦٣٥، ويراجع: التهذيب١٩٦/٣، لسان الميزان ٤٠٩/٣ت ٣٠٤٢

قلت: وقول ابن حزم وقد ذكر بالكذب، ولم يظهر فيما طالعت من أقوال الأئمة عنه أحدا ذكره بالكذب غير ابن الأزدي، وهذا رأي متشدد، فلم ترك ابن حزم كل ما قيل فيه وانتخب منها هذا الرأي الفرد للأذدي؟!

ما يحل أكله وما يحرم–حكم الكلب المعلم وشرطه ٧/٤٧١.

٢٠- محمد بن عمر الواقدي(١):

---

(١) مُحَمَّدُ بنُ عُمَرَ الوَاقِدِي مولى لبني أسلم، ثم بني سهم، بطن من أسلم، بن بريدة الأسلمي.
ولي القضاء ببغداد للمأمون أربع سنين، وكان عالما بالمغازي، والسيرة، والفتوح، والأحكام، واختلاف الناس، وقد فسر ذلك في كتب استخرجها ووضعها، وحدث بها، ولد سنة ثلاثين ومائة.
قال ابن سعد: قدم بغداد في دين لحقه سنة ثمانين ومائة، فلم يزل بها، وخرج إلى الشام والرقة، ثم رجع، فولاه المأمون القضاء، إذ قدم من خراسان، ولاه القضاء بعسكر المهدي، فلم يزل قاضيا حتى مات ببغداد لإحدى عشرة خلت من ذي الحجة، سنة سبع ومائتين . أخبار القضاة،٣/٢٧١، طبقات ابن سعد " ٧ / ٣٣٤، ٣٣٥
ذكره البخاري، فقال: سكتوا عنه، تركه: أحمد، وابن نمير . وقال مسلم، وغيره: متروك الحديث.، وقال النسائي: ليس بثقة.، وقال الخطيب: هو ممن طبق ذكره شرق الأرض وغربها، وسارت بكتبه الركبان في فنون العلم من المغازي، والسير، والطبقات، والفقه، وكان جوادا، كريما، مشهورا بالسخاء .، وقال محمد بن سلام الجمحي: الواقدي عالم دهره.، وقال إبراهيم الحربي: الواقدي أمين الناس على أهل الإسلام، كان أعلم الناس بأمر الإسلام.
قال: فأما الجاهلية، فلم يعلم فيها شيئا، وقال موسى بن هارون: سمعت مصعبا الزبيري يذكر الواقدي، فقال: والله ما رأينا مثله قط.، وعن الدراوردي – وذكر الواقدي – فقال: ذاك أمير المؤمنين في الحديث. رواها: يعقوب الفسوي، عن عبيد بن أبي الفرج، عن يعقوب مولى آل عبيد الله، عنه .، وعن الواقدي، قال: كانت ألواحي تضيع، فأوتى بها من شهرتها بالمدينة. يقال: هذه ألواح ابن واقد.قد كانت للواقدي في وقته جلالة عجيبة، ووقع في النفوس، بحيث إن أبا عامر العقدي قال: نحن نسأل عن الواقدي؟ ما كان يفيدنا الشيوخ والحديث إلا الواقدي. التاريخ الكبير " ١ / ١٧٨
وقال مصعب الزبيري: حدثني من سمع عبد الله بن المبارك يقول: كنت أقدم المدينة، فما يفيدني ويدلني على الشيوخ إلا الواقدي
قال إبراهيم بن جابر الفقيه: سمعت أبا بكر الصاغاني – وذكر الواقدي – فقال: والله لولا أنه عندي ثقة، ما حدثت عنه، قد حدث عنه: أبو بكر بن أبي شيبة، وأبو عبيد ...، وسمى غيرهما . =

قال ابن حزم: (لِأَنَّهُ عَنْ الْوَاقِدِيِّ وَهُوَ مَذْكُورٌ بِالْكَذِبِ ثُمَّ مُرْسَلٌ مِنْ عِنْدِهِ)مَسْأَلَةٌ ٢٥٠ صِفَةُ التَّيَمُّمِ لِلْجَنَابَةِ وَلِلْحَيْضِ وَلِكُلِّ غُسْلٍ وَاجِبٍ وَلِلْوُضُوءِ صِفَةُ عَمَلٍ وَاحِدٍ] المحلى ١٥٠/٢

وقال في موضع آخر(وَمُحَمَّدُ بْنُ عُمَرَ - هُوَ الْوَاقِدِيُّ مَذْكُورٌ بِالْكَذِبِ)

مَسْأَلَةٌ ١٤٤٥ كُلُّ شَرْطٍ وَقَعَ فِي بَيْعٍ مِنْهُمَا أَوْ مِنْ أَحَدِهِمَا بِرِضَا الْآخَرِ]المحلى ٤١٤/٨

=وقال إبراهيم الحربي: سمعت مصعب بن عبد الله يقول: الواقدي: ثقة، مأمون.
وسألت ابن نمير عنه، فقال: أما حديثه ها هنا فمستو، وأما حديث أهل المدينة، فهم أعلم به. تاريخ بغداد " ٣ /٣- ٩،
وعن يحيى بن معين، قال: أغرب الواقدي على رسول الله -صلى الله عليه وسلم- عشرين ألف حديث.، وقال يونس بن عبد الأعلى: قال لي الشافعي: كتب الواقدي كذب، وقال الدولابي: حدثنا معاوية بن صالح، قال لي أحمد بن حنبل: الواقدي كذاب.، وقال النسائي في (الكنى): أخبرنا عبد الله بن أحمد الخفاف، قال: قال إسحاق: هو عندي ممن يضع الحديث -يعني: الواقدي-.، وقال أبو داود: لا أكتب حديثه، ما أشك أنه كان ينقل الحديث، لا ينظر للواقدي في كتاب، إلا تبين أمره فيه، روى في فتح اليمن وخبر العنسي أحاديث عن الزهري، ليست من حديثه. وكان أحمد لا يذكر عنه كلمة
قال النسائي: المعروفون بوضع الحديث على رسول الله -صلى الله عليه وسلم- أربعة: ابن أبي يحيى بالمدينة، والواقدي ببغداد، ومقاتل بن سليمان بخراسان، ومحمد بن سعيد بالشام.، وقال أبو زرعة: ترك الناس حديث الواقدي .
قال الذهبي: لا شيء للواقدي في الكتب الستة إلا حديث واحد عند ابن ماجه، حدثنا ابن أبي شيبة، حدثنا شيخ لنا، فما جسر ابن ماجه أن يفصح به، وما ذاك إلا لوهن الواقدي عند العلماء، ويقولون: إن ما رواه عنه كاتبه في (الطبقات)، هو أمثل قليلا من رواية الغير عنه.
قال الحافظ في التقريب: متروك مع سعة علمه من التاسعة مات سنة سبع ومائتين وله ثمان وسبعون، التقريب٤٩٨ت ٦١٧٥
خلاصة حاله: متروك.

قال ابن حزم (وَمُحَمَّدُ بْنُ الْحَسَنِ مَذْكُورٌ بِالْكَذِبِ) الحيض والاستحاضة- أحكام الحيض .مسألة ٢٦٢ وَجَائِزٌ لِلْحَائِضِ وَالنُّفَسَاءِ أَنْ يَتَزَوَّجَا وَأَنْ يَدْخُلَا الْمَسْجِدَ وَكَذَلِكَ الْجُنُبُ، لِأَنَّهُ لَمْ يَأْتِ نَهْيٌ عَنْ شَيْءٍ مِنْ ذَلِكَ،...المحلى ١٨٦/٢

٢٢- الْحَارِثُ الْأَعْوَرُ = وَهُوَ مَذْكُورٌ بِالْكَذِبِ= تقدم

٢٣- إبْرَاهِيمُ بْنُ أَبِي يَحْيَى مَذْكُورٌ بِالْكَذِبِ مَتْرُوكٌ مِنْ الْكُلِّ=تقدم فيمن قال فيه كذاب

وهنا: مَسْأَلَةٌ (٩١٠) وَافَقَ الْإِمَامُ يَوْمَ عَرَفَةَ يَوْمَ جُمُعَةٍ (المحلى٢٧٢/٧)

٢٤- زِيَادُ بْنُ مَيْمُونٍ[١]:

---

(١) زِيَّادُ بْنُ مَيْمُونَ، أَبُو عَمَّارٍ الْبَصْرِيّ، سَمِعَ مِنْهُ: أَبُو دَاوُدَ، وَعَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنُ مَهْدِيٍّ، وَتَرَكَاهُ.

ويقال له: زياد أبو عمار البصري وزياد بن أبي عمار وزياد بن أبي حسان يدلسونه لئلا يعرف في الحال.

قال الليث بن عبده: سَمِعتُ ابن مَعِين يقول: زياد بن ميمون ليس يسوى قليلا، وَلا كثيرا.، وقال مرة: ليس بشيء. وقال يزيد بن هارون: كان كذابا. وَقال البخاري: تركوه. التاريخ الكبير٣٧٠/٣ت ١٢٥٢، الضعفاء الصغير للبخاري ص٦٤ ت ١٢٦، وقال أبو زرعة: واهي الحديث.، وقال الدارقطني: ضعيف. وقال أَبُو داود: أتيته فقال: أستغفر الله وضعت هذه الأحاديث. الكامل في الضعفاء ١٢٧/٤ت ٦٨٦، وقال بشر بن عمران الزهراني: سألت زياد بن ميمون أبا عمار عن حديث لأنس فقال: احسبوني كنت يهوديا، أو نصرانيا قد رجعت عما كنت أحدث به، عَن أَنس لم أسمع من أنس. الكشف الحثيث عمن رمي بوضع الحديث ١٢١/١ت ٢٩٩

وقال الحسن بن علي الخلال: سمعت يزيد بن هارون وذكر زياد بن ميمون فقال: حلفت أن لا أروي عنه شيئا سألته عن حديث فحدثني به عن بكر بن عبد الله ثم عدت إليه فحدثني به عن مورق ثم عدت إليه فحدثني به عن الحسن.، وقال محمود بن غيلان: قلت لأبي داود: قد أكثرت عن عباد بن منصور فمالك لم تسمع منه حديث العطارة الذي رواه النضر بن شميل لنا، قال: اسكت فأنا لقيت زياد بن ميمون، وَعبد الرحمن بن مهدي فسألناه فقلنا هذه الأحاديث التي ترويها، عَن أَنس فقال: أرأيتما من تاب أليس=

قال أبو محمد: (وَزِيَادُ بْنُ مَيْمُونٍ مَذْكُورٌ بِالْكَذِبِ.)

مَسْأَلَةٌ (٩٧٧) الْأُضْحِيَّةُ جَائِزَةٌ بِكُلِّ حَيَوَانٍ يُؤْكَلُ لَحْمُهُ. المحلى ٣٧٢/٧

٢٥- سُوَيْد بْنِ سَعِيدٍ الْحَدَثَانِيِّ[١]:

=يتوب الله عليه؟ قال: نعم قال: ما سمعت من أنس من ذا قليلا، وَلا وكثيرا فأنتما لا تعلمان أني لم ألق أنسا إذا لم يعلم الناس. الكامل في ضعفاء الرجال١٢٧/٤ت٦٨٦

قال أبو داود: فبلغنا بعد أنه يروي فأتيناه أنا، وَعبد الرحمن فقال: أتوب ثم بلغنا أنه يحدث فتركناه. المجروحين ٣٠٥/١، وقال النسائي: مَتْرُوك الحَدِيث بَصرِي. الضعفاء والمتروكون ٤٤ت٢٢٢

قال الذهبي: يقال له زياد بن أبي حسان وزياد بن أبي عمار هالك اعترف بالكذب. تاريخ الاسلام ٥٤/٤ت ٤٦، ميزان الاعتدال ٩٤/٢ت ٢٩٦٧، ويراجع: لسان الميزان ٥٣٧/٣ت ٣٢٧١،، تذهيب تهذيب الكمال ٣٣/٣ت ١٥٣٤

خلاصة حاله: متروك.

(١) سُوَيْدِ بنِ سَعِيْدِ بن سهل بن شهريار الهروي أبو محمد الحَدَثَاني- "الحدثاني" بفتحتين ومثلثة نسبة إلى الحديثة بلد على الفرات "والأنباري" بنون ثم موحدة كالأنصاري نسبة إلى الأنبار بلد على الفرات- الأنباري: كان يسكن قرية بالأنبار يقال لها حديثة النورة. الارشاد في معرفة علماء الحديث ٢٤٧/١،

قال البخاري: فيه نظر كان عمي فَلُقِّن ما ليس من حديثه. (ت الصغير) ٢/ ٣٧٣، وقال الترمذي: ذكر مُحَمدٌ سويدَ بن سعيد فَضعَّفَهُ جدًّا وقال: كان ما لُقِّنَ شيئًا لُقِّنَه، وضَعَّف أمْرَهُ. (ترتيب علل الترمذي) ق ٧٧.، وقال البرذعي: رأيتُ أبا زُرعة يسيءُ القولَ في سويد بن سعيد. (أبو زرعة الرازي) ٤٠٧، وقال النسائي: ليس بثقة. (الضعفاء والمتروكون للنسائي٥٠/١ت٢٦٠)، وقال الدارقطني: تكلم فيه يحيى بن معين وقال: حَدَّث عن أبي معاوية، عن الأعمش، عن عطية، عن أبي سعيد أن النبي – صلى الله عليه وسلم – قال: "الحسن والحسين سيدا شباب أهل الجنة". قال يحيى بن معين: وهذا باطلٌ عن أبي معاوية، لم يروه غير سويد. وَجُرِّحَ سويد لروايته لهذا الحديث. قال الدارقطني –رحمه الله–: فلم نزل نظن أن هذا كما قاله يحيى، وأن سويدًا أتى أمرًا عظيمًا في روايته لهذا الحديث، حتى دخلتُ مصر في سنة سبع وخمسين فوجدتُ هذا الحديث في مسند أبي يعقوب إسحاق بن إبراهيم بن يونس البغدادي، المعروف بالمنجنيقي، وكان ثقةٌ، روى عن أبي كريب، عن أبي معاوية، كما قال سويد سواء=

=وتخلص سويد وصح الحديث عن أبي معاوية، وقد حَدَّث أبو عبد الرحمن النسائي عن إسحاق بن إبراهيم هذا. ومات أبو عبد الرحمن قبله. تعليقات الدارقطني على المجروحين لابن حبان ١١٩/١ت ١٣٦

قال البغوي: كان من الحفاظ وكان أحمد ينتقي عليه لولديه فيسمعان منه، وقال أبو داود عن أحمد: أرجو أن يكون صدوقا لا بأس به،

وقال أبو حاتم: كان صدوقا وكان يدلس ويكثر، وقال يعقوب بن شيبة: صدوق مضطرب الحفظ ولا سيما بعدما عمي، وقال صالح بن محمد: صدوق إلا أنه كان عمي فكان يلقن أحاديث ليس من حديثه، وقال البرذعي: رأيت أبا زرعة يسيىء القول فيه، فقلت له: فايش حاله، قال: أما كتبه فصحاح وكنت أتتبع أصوله فاكتب منها، فأما إذا حدث من حفظه فلا، قال: وسمعت أبا زرعة يقول: قلنا لابن معين أن سويدا يحدث عن ابن أبي الرجال عن ابن أبي رواد عن نافع عن ابن عمر أن النبي صلى الله عليه وسلم قال: "من قال في ديننا برأيه فاقتلوة" فقال يحيى ينبغي أن يبدأ بسويد فيقتل، وقيل لأبي زرعة أن سويدا يحدث بهذا عن إسحاق بن نجيح فقال نعم هذا حدث إسحاق إلا أن سويدا أتى به عن ابن أبي الرجال، قلت: فقد رواه لغيرك عن إسحاق فقالت عسى قيل له فرجع، وقال الحاكم: أبو أحمد عمي في آخر عمره فربما لقن ما ليس من حديثه فمن سمع منه وهو بصير فحديثه عنه حسن، وقال النسائي: ليس بثقة ولا مأمون... وقال محمد بن يحيى الحراز: سألت بن معين عنه، فقال: ما حدثك فاكتب عنه وما حدث به تلقينا فلا، وقال عبد الله بن علي بن المديني: سئل أبي عنه فحرك رأسه وقال ليس بشيء .. وقال العجلي: ثقة من أروى الناس عن علي بن مسهر، وقال ابن حبان: كان أتى عن الثقات بالمعضلات

روى عن أبي مسهر يعني عن أبي يحيى القتات عن مجاهد عن ابن عباس رفعه "من عشق وكتم وعف ومات مات شهيدا" قال ومن روى مثل هذا الخبر عن أبي مسهر تجب مجانبة رواياته

هذا إلى ما لا يحصى من الآثار وتلك الأخبار .

قلت: قال ابن حبان: روي عن علي بن مسهر، عن أبي يحيى القتات، عن مجاهد، عن ابن عباس، عن النبي صلى الله عليه وسلم، قال: «مَنْ عَشِقَ فَعَفَّ، فَكَتَمَ فَمَاتَ، مَاتَ شَهِيدًا» . المجروحين لابن حبان ٣٥٢/١ت٤٥٦

قال أبو يعلى الخليلي: ثقة، وقال أبو الحسن: سويد بن سعيد ثقة، ولكنه كبر، فربما قرأ القوم عليه بعد أن كبر، قرئ عليه حديث فيه بعض النكارة، فيجيزه، وأما حديث أبي=

قال ابن حزم: (مِنْ طَرِيقِ سُوَيْد بْنِ سَعِيدٍ الْحَدَثَانِيِّ وَهُوَ مَذْكُورٌ بِالْكَذِبِ) [مَسْأَلَةٌ ١٠٣٠ أَكْلُ الطِّينِ لِمَنْ لَا يَسْتَضِرُّ بِهِ] المحلى٧/٤٣٠

٢٦- سَوَّار بن مُصْعَبٍ الْهَمدَاني[١]:

=يحيى القتات، فالبلية ممن رواه عن سويد لا منه، وهو شيخ يعرف بمحمد بن زكريا الخصيب، يضع الحديث.

وقال فيه يحيى بن معين: لو كان لي فرس ورمح لكنت أغزوه قاله لما روى سويد هذا الحديث، وكذا قال الحاكم: أن ابن معين قال: هذا في هذا الحديث، .. وقال سلمة في تاريخه سويد ثقة ثقة روى عنه أبو داود وقال إبراهيم بن أبي طالب قيل لمسلم كيف استجزت الرواية عن سويد في الصحيح فقال ومن أين كنت آتى بنسخة حفص بن ميسرة.

يراجع: رجال صحيح مسلم ١/ ٢٩٠ ت ٦٢٤،، من تكلم فيه وهو موثق ١٥٣/٩٧ ت١٥٣، الكامل في الضعفاء ٤٩٦/٤ت ٨٤٨، تهذيب التهذيب ٢٧٢/٤ت٤٨١

وعليه فخلاصة حاله: أنه ثقة، تغير بعد أن فقد بصره

قلت: فها هم أئمة الجرح والتعديل أجمعوا على أن الرجل ثقة بل أخرج له الإمام مسلم في صحيحه، وغاية ما لحق به أنه في آخر عمره كان يحدث من صحفه فيخطئ في ذلك أما ما كان قبل ذلك فهو صحيح، لكن ابن حزم عزا ذكره بالكذب، دون سابق من قول أحد منهم.

(١) سَوَّار بن مُصْعَبٍ أبو عبد الله الأعمى المؤذن. تجريد الأسماء والكنى المذكورة في كتاب المتفق والمفترق للخطيب البغدادي١/٢٥٠ت١

قال يحيى بن معين: كان يجئ إلينا. ليس بشئ.. تاريخ ابن معين ١١٣/٤ت ٣٤٢٧، وقال البخاري: منكر الحديث. التاريخ الكبير للبخاري ١٦٩/٤ت ٢٣٥٩، وقال النسائي وغيره: متروك. المتروكون للنسائي ص٥٠ت ٢٥٨، وقال أبو داود: ليس بثقة. ديوان الضعفاء والمتروكين١٨١ت ١٨٣٢

قال الذهبي: وفي جزء أبي الجهم عنه مناكير. منها: عن عطية، عن أبي سعيد حديث: لا يزال الناس حتى يقولوا هذا الله كان قبل كل شئ فماذا كان قبل الله! محمد بن مصفى، حدثنا يحيى بن سعيد العطار، حدثني سوار بن مصعب، عن عمرو بن مرة، عن أبي عبيدة، عن ابن مسعود – مرفوعًا: بئس القوم قوم يمشى فيهم المؤمن بالتقية والكتمان.=

قال ابن حزم: (وَسَوَّارٌ مَذْكُورٌ بِالْكَذِبِ)

كِتَابُ الْأَشْرِبَةِ وَمَا يَحِلُّ مِنْهَا وَمَا يَحْرُمُ] [مَسْأَلَةٌ ١٠٩٨مَا أَسْكَرَ كَثِيرُه...

٢٧- كثير بن زيد(١):

=أبو الربيع الزهراني، وأبو الجهم، قالا: حدثنا سوار، عن كليب بن وائل، عن ابن عمر – مرفوعًا: من كذب بالقدر أو خاصمهم فيه فقد كفر بما جئت به. ميزان الاعتدال ٢٤٦/٢ت ٣٦١٦

وقال أحمد وأبو حاتم: متروك الحديث. زاد أبو حاتم: ذاهب الحديث لا يكتب حديثه. بحر الدم فيمن تكلم فيه الإمام أحمد بمدح أو ذم١/٧١ت ٤١٧، الجرح والتعديل لابن أبي حاتم ٢٧١/٤ ت ١١٧٥، وقال البزار: لين الحديث، وقال النَّسَائي في التمييز: ليس بثقة، وَلا يكتب حديثه. وفي سؤالات المروذي عن أحمد: ليس بشيء.

قال ابن حبان: كان ممن يأتي بالمناكير عن المشاهير حتى يسبق إلى القلب أنه كان المتعمد لها. المجروحين لابن حبان ٤٥٢/٩ت ٤٦٠

وقال الدارقطني: سوار ضعيف. وقال في موضع اخر: متروك. مَنْ تَكلَّم فيه الدَّارقطني٢/٦١ت ١٤٥، وقال أبو أحمد الحاكم: ليس بالقوي عندهم، وقال أَبُو داود: غير ثقة وكان أعمى مؤذنا. وقال أبو عبد الله الحاكم: روى، عَن الأَعمش، وَابن أبي خالد المناكير وعن عطية الموضوعات. وقال ابن عَدِي: عامة ما يرويه ليس بمحفوظ وهو ضعيف. الكامل في الضعفاء لابن عدي ٥٣١/٤ت ٨٧١، ويراجع: ضعفاء ابن الجوزي٢/٣١ ت ١٥٨٤،، الضعفاء لأبي نعيم ٩٢/٩٠ت ٩٤، المجروحين لابن حبان١/٣٥٦ ت ٤٦٦،، الضعفاء، لسان الميزان ٢١٦/٤ت ٣٧٣٦،،مختصر الكامل في الضعفاء ص٤٠٦ ت ٨٧١

مات: سنة بضع وسبعين ومائة. قال الذهبي: قد رآه يحيى بن معين.

خلاصة حاله: متروك.

(١) كَثِير بْنِ زَيْدٍ = كَثِير بن عَبد اللَّهِ بْن عَمْرو بْن عوف ابن زَيْد بن ملحة المزني المدني.

قال أَبُو طَالب: سألت أَحْمَد بْن حنبل عَنْهُ، فَقَالَ: منكر الحديث، ليس بشيءٍ.

وَقَال عَبد اللَّهِ بْن أَحْمَد بْن حَنْبَل: ضرب أَبِي على حديث كَثِير بْن عَبد اللَّهِ في المسند ولم يحَدَّثَنَا عنه، وَقَال أَبُو خَيْثَمَة: قال لي أَحْمَد بْن حَنْبَل: لا تحدث عنه شيئا.

وَقَال عَباس الدُّورِيُّ، عَنْ يَحْيَى بْن مَعِين: لجده صحبة، وكثير ضعيف الحديث، وَقَال فِي موضع آخر: ليس بشيءٍ.، وَقَال عثمان بْن سَعِيد الدارمي، عن يحيى بن مَعِين: ليس بشيءٍ. =

= وَقَال أَبُو عُبَيد الآجُرِّيّ: سئل أَبُو دَاوُد عَنْ كَثِير بن عَبد اللَّهِ بن عَمْرو بْن عوف المزني، فَقَالَ: كَانَ أحد الكذابين، سمعت مُحَمَّد بْن الوزير المِصْرِي، قال: سمعت الشافعي، وذكر كَثِير بْن عَمْرو بْن عوف، فَقَالَ: ذاك أحد الكذابين أو أحد أركان الكذب. تاريخ الدوري: ٢ / ٤٩٤، وتاريخ الدارمي، ت ٧١٣،وعلل أحمد: ٢ / ٢١١

وَقَال عَبْد الرَّحْمَنِ بْن أَبي حَاتِم: سألت أَبَا زرعة عَنْهُ، فَقَالَ: واهي الحديث، ليس بقوي، قلت له: بهز بْن حكيم، وعبد المهيمن، وكثير بْن عَبد اللَّهِ أيهم أحب إليك؟ قال: بهز، وعبد المهيمن أحب إلي منه، وَقَال أَبُو حاتم: ليس بالمتين.، وَقَال التِّرْمِذِيّ: قلت لمحمد في حديث كَثِير بْن عَبد اللَّهِ عَن أبيه عَن جده فِي الساعة التي ترجى في يَوْم الجمعة: كيف هُوَ؟ قال: حديث حَسَن إلا أن أَحْمَد بْن حَنْبَل كَانَ يحمل على كَثِير يضعفه، وقد روى يَحْيَى بْن سَعِيد الأَنْصارِيّ، يَعْنِي: على إمامته، عَن كثير بن عَبد اللَّهِ. شرح علل التِّرْمِذِيّ لابن رجب: ٢٤٨، المعرفة ليعقوب: ١ / ٣٢٥، ٣٥٠، و٣ / ٣٧٨، وتاريخ أبي زرعة الدمشقي: ١٦٣، وَقَال النَّسَائي، والدَّارَقُطنِيّ: متروك الحديث. ضعفاء الدَّارَقُطنِيّ، ت٤٤٥، وَقَال النَّسَائي فِي موضع آخر: ليس بثقة. ضعفاء النَّسَائي، ت ٥٠٤، وَقَال أَبُو حاتم بْن حبان: روى عَن أَبِيهِ عَنْ جده نسخة موضوعة لا يحل ذكرها في الكتب ولا الرواية عنه إلا على وجه التعجب.، وَقَال أَبُو أَحْمَد بْن عدي: عامة ما يرويه لا يتابع عَلَيْهِ الكامل لابن عدي٣/ ٩، روى له: البخاري في كتاب "القراءة خلف الإمام "، وفي "أفعال العباد "، وأَبُو داود، والتِّرْمِذِيّ، وابن ماجه. تاريخ البخاري الكبير ٧ /ت٩٤٥، وتاريخه الصغير٢ / ١٥٢، ١٥٣، وَقَال ابن سعد: وكان قليل الحديث يستضعف . طبقات ابن سعد: ٤١٢/٥، ٩/ ٢٦٣، وَقَال إِبْرَاهِيم بْن يعقوب الجوزجاني: ضعيف الحديث (أحوال الرجال، الترجمة ٢٣٥) . وَقَال ابن حبان في "المجروحين ": كان الشافعي يقول: كَثِيرُ بْنُ عَبد اللَّهِ الْمُزَنِيُّ ركن من أركان الكذب (٢ / ٢٢٢)، وذَكَره أبو نعيم وابن الجوزي في جملة الضعفاء وَقَال أبو نعيم: ضعفه علي ويحيى (الترجمة ١٩٧) . وَقَال ابن حجر في "التهذيب ": قال الحاكم: حدث عَن أَبِيهِ عن جده نسخة فيها مناكير. وضعفه الساجي، ويعقوب بن سفيان وابن البرقي وَقَال ابن عَبد الْبَرِّ: مجمع على ضعفه (٨ / ٤٢٣). وَقَال ابن حجر في "التقريب": ضعيف أفرط من نسبه إلى الكذب. تهذيب التهذيب: ٤٢١/٨، والتقريب: ٢ / ١٣٢.

خلاصة حاله: ضعيف.

ويراجع: الجرح والتعديل: ٧ /ت ٨٥٨، والمجروحين لابن حبان: ٢ / ٢٢١، وضعفاء ابن الجوزي، ١٣١، وتذهيب التهذيب: ١٦٨/٣، تهذيب الكمال في أسماء الرجال ١٣٦/٢٤ت ٤٩٤٨، وميزان الاعتدال: ٣/ت ٦٩٤٣، والكاشف: ٣/ت ٤٧٠٤، والمغني: ٢/ت ٥٠٨٤.

قال ابن حزم: (وَمُحَمَّدُ بْنُ الْحَسَنِ مَذْكُورٌ بِالْكَذِبِ، وَكَثِيرُ بْنُ زَيْدٍ مِثْلُهُ)

مسألة (وَجَائِزٌ لِلْحَائِضِ وَالنُّفَسَاءِ أَنْ يَتَزَوَّجَا وَأَنْ يَدْخُلَا الْمَسْجِدَ)، (كتاب الحيض والاستحاضة – أحكام الحيض مسألة ٢٦٢ – المحلى ١٨٦/٢

قلت: واتضح من كلام ابن حزم أنه يقصد كَثِيرُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَمْرِو

قَالَ أَبُو مُحَمَّدٍ: (كَثِيرُ بْنُ زَيْدٍ هُوَ كَثِيرُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَمْرِو بْنِ زَيْدٍ – هَالِكٌ مَتْرُوكٌ بِاتِّفَاقٍ) المحلى ٣٢٣/٧

و قال في موضع آخر:(وَهَذَا خَبَرٌ مَكْذُوبٌ؛ لِأَنَّهُ إنَّمَا رَوَاهُ كَثِيرُ بْنُ زَيْدٍ – وَهُوَ سَاقِطٌ –) المحلى ٢٤٤/٧

وقال في (فَهَذَا لَا يَصِحُّ لِأَنَّهُ عَنْ كَثِيرِ بْنِ زَيْدٍ وَهُوَ مُطَّرَحٌ بِاتِّفَاقٍ، وَلَا يَحِلُّ الِاحْتِجَاجُ بِمَا رَوَى) المحلى ٢٦٧/٧

٢٨– محمد بن معاوية النيسابوري[١]:

---

(١) مُحَمَّد بن معاوية بن أعين، أَبُو علي النيسابوري، سكن بغداد مدة، ثم انتقل إلى مكة فنزلها إلى أن مات بها.

كان له عبادة وفضل وصلاح لكنه ضعيف في الحديث.

قال أَحْمَد بن حنبل: نعم الرجل يحيى بن يحيى.، وَقَال يحيى ابن مَعِين: لَيْسَ بثقة.، وَقَال مرة أخرى: كذاب. سؤالات ابن الجنيد لابن مَعِين، ت ٦٠٣، ٦٩٢، وَقَال عَبد الله بْن علي بن المديني: سئل أبي عَنْهُ فضعفه.، وَقَال عَمْرو بن علي: فيه ضعف، وهو صدوق، وقد روى عنه الناس.

وقَال البُخارِيُّ: روى أحاديث لا يتابع عليها. التاريخ الكبير: ١ /ت ٧٧٩، وتاريخه الصغير: ٢ / ٣٦٠، وَقَال مسلم بن الحجاج: متروك الحديث. الكنى لمسلم، ص ٧٣

وَقَال أبو داود: ليس بشيءٍ، كتبت عَنْهُ.، وَقَال النَّسَائي: متروك الحديث، ليس بثقة.، وَقَال زَكَرِيَّا بْن يَحْيَى الساجي: لَيْسَ بمتقن في الحديث، تكلموا فيه.، وَقَال عَبْد الرَّحْمَن بْن أَبي حَاتِم: سألت أَبَا زرعة عَنْهُ، فقال: كان شيخا صالحا إلا أنه كلما لقن تلقن، وكلما قيل: إن هذا منن حديثك، حدث بِهِ، يجيئه الرجل فيقول: هذا من حديث معلى الرازي وكنت أنت معه، فيحدث بها على التوهم. وترك أَبُو زُرْعَة الرواية عَنْهُ، ولم يقرأ علينا=

قال ابن حزم: (مُحَمَّدِ بْنِ مُعَاوِيَةَ النَّيْسَابُورِيِّ، وَهُوَ مَعْرُوفٌ بِوَضْعِ الْأَحَادِيثِ وَالْكَذِبِ)

الطهارة –أحاديث غسل يوم الجمعة. المحلى ١٢/٢

٢٩- مقاتل بن سليمان[١]:

=حديثه. وَقَال أيضا: سَأَلتُ أبي عَنْهُ، فقال: روى أحاديث لم يتابع عليها، أحاديث منكرة فتغير حاله عند أهل الحديث. الجرح والتعديل: ٨ / ت ٤٤٣، والمجروحين لابن حبان: ٢ / ٢٩٨

قال أَبُو الْقَاسِمِ عيسى بن مُحَمَّد بن سَعِيد: سمعت حرب ابن إسماعيل يقول: كتبت عَنْ مُحَمَّدِ بن معاوية بمكة، وكان مجاورا بمكة، وكان مستمليه سلمة بن شبيب، وكان ابن بمكة يؤم الناس في المسجد الحرام فيؤمهم في شهر رمضان بترويحة، وكان موسرا. قال أَبُو الْقَاسِمِ: قلت له فإنه يقال فيه؟ قال: كان الرجل ثقة في نفسه إلا أنه كان يغلط في الأسانيد. تاريخ الخطيب: ٣ / ٢٧٤.

روى عن الليث أحاديث لا يتابع عليها وعن أبي معاوية وحماد بن زيد، قال أحمد ويحيى: هو كذاب وقال النسائي: ليس بثقة متروك الحديث. ضعفاء النَّسَائي، ت ٥٣٩، وقال ابن عدي: يسرق الحديث، وقال الدارقطني: يكذب ويضع الحديث. وضعفاء الدارقطني، ت٤٧١.

وفاته: مات بمكة سنة تسع وعشرين ومئتين . قال الحافظ المزي: ذكرناه للتمييز بينهم

خلاصة حاله: (متروك، كان يتلقن)، أطلق عليه ابن معين الكذب وهذا يعني أن ابن حزم تبع ابن معين في الحكم عليه بهذا.

ويراجع: والكامل لابن عدي: ١٠٠/٣، سؤالات البرقاني له، ت ٤٥٦، وتاريخ الخطيب: ٣ / ٢٧٠، وديوان الضعفاء، ت٣٩٨٥، والمغني: ٢/ ت ٥٩٨٩، وميزان الاعتدال: ٤/ ٨١٨٨، وتاريخ الاسلام، ص ٢٢٥، تهذيب الكمال٤٧٨/٢٦ ت ٥٦١٨ وتهذيب التهذيب: ٩ / ٤٦٤ – ٤٦٥، والتقريب: ٢ / ٢٠٩.

(١) مُقَاتِلُ بْنُ سُلَيْمَانَ بن بشير الأزدي الْخُرَاسَانِيُّ

كذا قال أبو حاتم رحمه الله، ووقع في جميع مصادر التخريج: «مقاتل بن حيان» . وقال الذهبي في "الميزان" (١٧٢/٤): «الظاهر أنه مقاتل بن سليمان» .هامش تحقيق علل ابن ابي حاتم٥٧٨/٤

هَالك كذبه وَكِيع وَالنَّسَائِيّ، طبقات ابن سعد: ٧ / ٣٧٣ =

= قَالَ ابْن الْمُبَارَك: مَا أحسن تفسيره لو كَانَ ثقة. وعن الْعَبَّاس بْن الْوَلِيد: إن مقاتلا جلس فِي مسجد بيروت فَقَالَ: لا تسألوني عَن شيء مما دون العرش إلا نبّأتكم بِهِ.
وَرُوِيَ أنّ المنصور ألحّ عليه ذُبابٌ فطلب مقاتل بْن سُلَيْمَان فسأله: لِمَ خلق اللَّه الذباب؟ فَقَالَ: ليُذِلّ بِهِ الجبارين.، وقال ابن عيينة: قلت لمقاتل: تحدث عن الضحاك، وزعموا أنك لم تسمع منه، قَالَ: كَانَ يغلق عليّ وعليه باب، فَقُلْتُ فِي نفسي: أجل باب المدينة. تاريخ الدوري: ٢ / ٥٨٣، وعلل أحمد: ٢ / ١٦،
أَبُو خَالِد بن الأحمر، عَن جويبر قَالَ: لقد، والله مات الضحّاك، وإنّ مقاتل بْن سُلَيْمَان لَهُ قرطان، وهو في الكتاب.، وقال الفلاس: حدثنا عَبْد الصمد بْن عَبْد الوارث قَالَ: قدم علينا مقاتل فجعل يحدّثنا عَن عطاء، ثُمَّ حدّثنا بتلك الأحاديث كلها عَن الضّحّاك، ثُمّ حدّثني عَن عمرو بْن شعيب، فقلنا لَهُ: مِمَّنْ سمعتها؟.، وقال الْوَلِيد بْن مَزْيَد: سَأَلت مقاتل بْن سُلَيْمَان عَن أشياء كَانَ يحدثني بأحاديث كل واحد ينقض الآخر؟ فَقُلْتُ: بأَيهِّم آخُذْ؟ فَقَالَ: بأيهّم شِئْتَ.
قَالَ أَبُو إِسْحَاق الجوزجاني: كَانَ مقاتل بْن سُلَيْمَان دجّالا جسورًا، سمعت أَبَا اليمان يَقُولُ: قدم ها هنا فَلَمَّا أن صلّى أسند ظهره إِلَى القبلة، وقال: سلوني عما دون العرش، وَحُدِّثْتُ أَنَّهُ قَالَ مثلها بمكة، فَقَالَ رَجُل: أَخْبِرْني عَن النملة أَيْنَ أمعاؤها؟ فسكت.، وقال عفّان بْن مُسْلِم: لما قَالَ مقاتل: سَلوني سألوه: آدم أول مَا حجّ مَن حَلَقَ رأسَه؟ قَالَ: لا أدري. وضعفاء الدارقطني، ت٥٢٧، وسنن: ٢ / ١٩١
قَالَ الْبُخَارِيّ: قَالَ ابْن عُيَيْنة: سَمِعْت مقاتلا يَقُولُ: إن لم يخرج الدجّال الأكبر سنة خمسين ومائة فاعلموا أني كذّاب.، وقال يزيد بْن زريع: سَمِعْت الكلبي يَقُولُ: مقاتل بْن سُلَيْمَان يكذب علي.، وقال وكيع: كَانَ مقاتل بْن سُلَيْمَان كذّابًا، وَقَالَ ابْنُ مَعِين: لَيْسَ بِشَيْءٍ.، وَقَالَ أَبُو داود، وأبو حاتم: متروك الحديث. تاريخ البخاري الكبير: ٧ /ت ١٩٧٦، وتاريخه الصغير: ٢ / ٢٣٧،
وقال النسائي: الكذابون فِي الضعفاء، المعروفون بوضع الحديث أَرْبَعَةٌ: ابْن أَبِي يَحْيَى بِالْمَدِينَةِ، وَالْوَاقِدِيُّ بِبَغْدَادَ، ومقاتل بْن سُلَيْمَان بخراسان، ومحمد بْن سَعِيد المصلوب بالشام. وقال أَحْمَد: مقاتل صاحب " التفسير " مَا يعجبني أن أروي عَنْهُ شيئًا.، وقال ابْن عدي: حدثنا محمد بن عيسى إجازة، قال: حدثنا أبي، قال: حدثنا الْعَبَّاس بْن مصعب قَالَ: قدم مقاتل مَرْو فتزوج بأم أَبِي عصمة نوح بْن أَبِي مريم، وكان يقصّ فِي الجامع، فقدِم عَلَيْهِ جَهْم فجلس إِلَيْهِ فوقعت العصبية بينهما فوضع كل واحد منهما عَلَى الآخر كتابًا ينقُضُ على صاحبه.، وقال محمد بن إشكاب: حدثنا أبي، قال: سَمِعْت أَبَا يوسف يَقُولُ: بخراسان صنفان مَا على الأرض أبغض إلي منهما: المقاتلية، والجهمية. =

= قَالَ أَحْمَد بْن سيّار فِي تاريخه: مقاتل متروك مهجور القول، وكان يتكلّم فِي الصفات بما لا تحلّ الرواية عَنْهُ.

وقال ابن أبي حاتم: كتب إلي محمود بْن آدم المروزي قَالَ محمود حضرت وكيعًا، وسئل عَن تفسير مقاتل بْن سُلَيْمَان فَقَالَ: لا تنظر فِيهِ، قَالَ: مَا أصنع بِهِ؟ قَالَ: ادفنه. المجروحين لابن حبان: ٣ / ١٤ والكامل لابن عدي: ٣ / ١٥٤

وقال إِبْرَاهِيم الحربي: لم يسمع مقاتل بْن سُلَيْمَان من مجاهد شيئًا، وتفسيره، و" تفسير الكلبي " سواء.، ويُروى عَن مقاتل بْن حيّان قال: ما وجدت علم مقاتل بن سليمان إلا كالبحر. الكاشف: ٣ /ت ٥٧٠٩ وديوان الضعفاء،ت ٤٢٢٤

وقال الشافعي: الناس فِي التفسير عيال عَلَى مقاتل.، وقال عُمَر بْن مدرك: سَمِعْت مكي بْن إِبْرَاهِيم يَقُولُ: كَانَ مقاتل بْن سُلَيْمَان يَقُولُ للناس: اللَّه تعالى عَلَى عرشه.

وقال ابْن حبّان: ولاؤه للأزد، وأصله من بلخ، وانتقل إِلَى البصرة، ومات بها، كنيته أَبُو الْحَسَن، كَانَ يأخذ عَن اليهودي، والنصراني من علم القرآن مَا يوافق كتبهم، وكان مشبِّهًا يشبِّه الرب بالمخلوق، ويكذب فِي الحديث.، وقال الفضل بْن خَالِد المروزي: سَمِعْت خارجة بْن مصعب يَقُولُ: لم أستحلّ دم نصراني، ولو وجدت مقاتل بْن سُلَيْمَان فِي موضع لا يراني أحد لشققت بطنه.

وسئل ابْن الْمُبَارَك عَن مقاتل بْن سُلَيْمَان فَقَالَ: رحمه اللَّه لقد ذُكر لنا عَنْهُ عبادة.

وعن إِسْحَاق بْن راهويه قَالَ: أخرجت خراسان ثلاثة لم يكن لَهُم نظير فِي البدعة: جهم بْن صفوان، وعمر بن صبح، ومقاتل بْن سُلَيْمَان.، وعن أَبِي حنيفة قَالَ: أتانا من المشرق رأيان خبيثان: جهم معطِّل، ومقاتل مشبِّه.

وفاته: مات سنة خمسين ومائة.

ويراجع: وأحوال الرجال للجوزجاني، ت٣٧٣، والمعرفة ليعقوب: ٣ / ٣٧ وضعفاء العقيلي، ص ٢١٥، وتاريخ أبي زرعة الدمشقي: ٥٥٠، والجرح والتعديل: ٨/ت ١٦٣٠، ومقدمته: ٢٢٥، وتاريخ الخطيب: ١٣/١٦٠، وموضح أوهام الجمع والتفريق: ٤١٨/٢، والمحلى: ٢ / ٣٥٤، وسير أعلام النبلاء: ٧/ ٢٠١، والمغني: ٢/ ت ٦٤٠٠، وتذهيب التهذيب: ٤/ الورقة ٦٥، وتاريخ الاسلام: ٦ / ١٣٢، وميزان الاعتدال: ٤ /ت ٨٧٤١ وجامع التحصيل، ت ٧٩٥، والكشف الحثيث الترجمة ٧٨٠، ونهاية السول ص ٣٨٤، وتهذيب التهذيب: ١٠ / ٢٧٩ – ٢٨٥، والتقريب: ٢ / ٢٧٢، وانظر الكامل لابن عدي: ٣ / ١٥٤.

خلاصة حاله: كذبوه وهجروه ورمى بالتجسيم.

قال ابو محمد: (وهو مغموز بالكذب)

كتاب: الطهارة – مسألة: حكم التخليل في الوضوء والغسل٢/٣٥

٣٠- ابن سمعان[١] -(مذكور بالكذب) أحكام العدة ١٠/٢٣٥:

وقال في موضع آخر:(فَمِنْ رِوَايَةِ ابْنِ سَمْعَانَ، وَهُوَ مَذْكُورٌ بِالْكَذِبِ لَا تَحِلُّ الرِّوَايَةُ عَنْهُ).

مَسْأَلَةٌ ١٤٢٢: بَيْع صَحَّ وَتَمَّ فَهَلَكَ الْمَبِيعُ إثْرَ تَمَامِ الْبَيْعِ.

وفي موضع ثالث (فَهُوَ مِنْ طَرِيقِ ابْنِ سَمْعَانَ وَهُوَ مَذْكُورٌ بِالْكَذِبِ) كِتَابُ الشُّفْعَةِ] [مَسْأَلَةٌ ١٥٩٤ الشُّفْعَةُ وَاجِبَةٌ فِي كُلِّ جُزْءٍ بِيعَ مُشَاعًا المحلى (٨٧/٩)

٣١- سُلَيْمَانَ بْنِ أَرْقَم[٢]:

---

(١) دَرَّاج بْنِ سَمْعَان أبو السمح المصري مولاهم القاص مولى عبد الله بن عمرو، قيل: اسمه عبد الرحمن. تقدم ترجمته في المبحث الأول ت ١٣ ص .....

(٢) سُلَيْمَانَ بْنِ أَرْقَم مولى قريظة أو النضير الْبَصْرِيّ كنيته أَبُو معَاذ .الكنى لمسلم، ١٠٢

قَال عَباس الدُّورِيُّ، عَن يحيى بْن مَعِين: ليس بشيءٍ ليس يسوى فلسا.، وَقَال عُثْمَان بْن سَعِيد، عن يَحْيَى: ليس بشيءٍ.، وَقَال عَمْرو بْن على: ليس بثقة، روى أحاديث منكرة. قال: وَقَال مُحَمَّد بْن عَبد اللَّهِ الأَنْصارِيّ: كانوا ينهونا عنه ونحن شباب، وذكر عنه أمرا عظيما.، وقَال البُخارِيُّ: تركوه. تاريخ البخاري الكبير: ٤ ت ١٧٥٦، الضعفاء الصغير، ت١٤٢، وَقَال أَبُو عُبَيد الآجُرِّيّ: سألت أَبَا داود عَنْ سُلَيْمان بْن أرقم، قال: متروك الحديث. قلت لأحمد: روى سُلَيْمان بْن أرقم عَنِ الزُّهْرِيّ، عَنْ أنس فِي التلبية. فقَالَ: لا نبالي روى أو لم يرو . سؤالات الآجُرِّيّ لابي داود: ٥ / ١٧، تاريخ يحيى برواية الدوري: ٢ / ٢٢٨، وتاريخ الدارمي، ت ٤٠١، وعلل أحمد: ١ / ٢٣٦، ٣٩٨،

وَقَال أيضا: سألت أبا داود عَنْ حديث الصدقات حديث الحكم بْن مُوسَى السمسار فِي الصدقات. قال: لا أحدث بِهِ، حَدَّثَنِي أَبُو هبيرة مُحَمَّد بْن الْوَلِيد الدمشقي، قال: قرأت هذا الحديث فِي أصل يَحْيَى بْن حمزة، عَنْ سُلَيْمان بْن أرقم، عن الزُّهْرِيّ. المعرفة ليعقوب: ١ / ٥٧٨ و٢ / ١٥٢ و٣ / ٤، ٣٥، ٥٧. =

قال ابن حزم (وَسُلَيْمَانَ بْنِ أَرْقَمَ مَذْكُورٌ بِالْكَذِبِ) ، كِتَابُ النُّذُورِ-مَسْأَلَةٌ ١١١٥: نَذَرَ طَاعَةً لِلَّهِ عَزَّ وَجَلَّ – وفي مَسْأَلَةٌ: نَكْرَهُ النَّذْرَ وَنَنْهَى عَنْهُ؛ المحلى ٨/ ٢٤٩/٦ ط/ دار الفكر – بيروت.

٣٢- عَطَاءِ بْنِ عَجْلَانَ(١) وَهُوَ مَذْكُورٌ بِالْكَذِبِ:

=وَقَال أَبُو حاتم، والتِّرْمِذِيّ، والنَّسَائي، وعبد الرحمن بْن يُوسُف بْن خراش، وغَيْرُ واحِدٍ: متروك الحديث.، قال السعدي: سليمان بن أرقم ساقط.، وَقَال أَبُو زُرْعَة: ضعيف الْحَدِيث، ذاهب الحديث. وجامع التِّرْمِذِيّ: ١ / ٧٤ ح ٥٣، ضعفاء النَّسَائي،ت٢٤٦، وضعفاء العقيلي ٧٩، والجرح والتعديل: ٤ /ت٤٥٠،

وَقَال إِبْرَاهِيم بْن يعقوب الجوزجاني: ساقط.، وَقَال أبو أحمد بْن عدي: عامة ما يرويه لا يتابع عليه. أحوال الرجال للجوزجاني، ت ١٦٤

روى له أبو داود، والتِّرْمِذِيّ، والنَّسَائي. تهذيب ابن حجر: ٤ / ١٦٨

ويراجع: وتاريخ واسط: ٨٨، ١٣١، والمجروحين لابن حبان ١ / ٣٢٨، والكامل لابن عدي: ٢ / ١٦، وضعفاء الدَّارَقُطنِيّ،ت ٢٤٨، والعلل للدار قطني: ٣ / ٦٦ و٤ / ٣٤ و٥ / ٨٥، ١١٠، وتاريخ بغداد: ٩ / ١٣، وموضح أوهام الجمع: ١ / ١٢٥، والكاشف: ١ / ت ٢٠٨٩، وميزان الاعتدال: ٢ / ت ٣٤٢٧.

خلاصة حاله: (ضعيف)

(١) عطاء بْن عجلان أبو محمد الحنفي الْبَصْرِيّ العطار.

قال البخاري: منكر الحديث، التاريخ الكبير٦/٤٧٦ت٣٠٣٤، الضعفاء الصغير للبخاري ٨٩/١ت٢٧٩، وقال ابن معين: لَيْسَ بِثِقَة،، وقال مرة عَطاء بن عجلَان الَّذِي يحدث عَنهُ مَرْوَان بن مُعَاوِيَة كَذَّاب تاريخ ابن معين ٤٠٤/٣ت١٩٦٨، ٥٥٨/٣ت٢٧٣٤، وقال العجلي: "بصري"، ثقة، وقال النسائي: مَتْرُوك الحَدِيث، وقال ابن أبي حاتم بسنده إلى العباس بن محمد الدوري قال سمعت يحيى بن معين يقول عطاء بن عجلان كوفى ليس حديثه بشئ كذاب، وقال علي بن الجنيد وأبو الفتح الأزدي: متروك الحديث، وقال الدارقطني: ضعيف يعتبر به. وقال مرة أخرى: متروك.

وقال ابن حبان: وَكَانَ قد سمع الحَدِيث فَكَانَ لَا يدْرِي مَا يَقُول يَتَلَقَّن كَمَا يلقن ويجيب فِيمَا يسْأَل حَتَّى صَار يروي الموضوعات عَن الثِّقَات لَا يحل كِتَابَة حَدِيثه إِلَّا عَلَى سَبِيل الِاعْتِبَار، المجروحين لابن حبان ١٢٩/٢ت٧٢٤، =

[مَسْأَلَةٌ ١٤٠٦ ومن كَانَ فِي سَبِيلِ مَعْصِيَةٍ فَلَمْ يَجِدْ شَيْئًا يَأْكُلُ إلَّا الْمَيْتَةَ]المحلى ٣٣٣/٨

= قال ابن عدي سمعت ابن حماد يقول: وقال أبو إسحق السعدي: كذاب، وقال ابن شاهين: ليس بثقة ولا مأمون. كان بالكوفة، وقال أبو علي الطوسي: ذاهب الحديث. الكامل لابن عدي٧٨/٧ت١٥٢٣،

ولما خرج الحاكم حديثه في مستدركه شاهدا قال: عطاء لم يخرجاه.

وقال ابن عبد الرحيم التبان: ليس بثقة، ولا يكتب حديثه.، وذكره أبو العرب، وابن شاهين، والعقيلي في جملة الضعفاء، الضعفاء للعقيلي "٣/ ٤٠٣"، زاد ابن شاهين: قال ابن معين: ليس بثقة، ولا مأمون.

وقال أبو القاسم الطبراني: ضعيف في روايته، تفرد بأشياء.، وقال الساجي: منكر الحديث، حدث عن خالد الجصاص، وخالد هذا هو أبو يوسف بن خالد السمتي، وعن سالم النجار بلغني أن يوسف بن خالد كان يقول: ما حدث أبي بحديث قط، ولا حدث جارنا هذا بحديث قط.

وقال ابن الجوزي: قال يحيى: ليس بشيء كذاب، وقال مرة كان يوضع له الحديث فيحدث به، الضعفاء والمتروكون لابن الجوزي١٧٧/٢ ت٢٣٠٩

قال برهان الدين الحلبي: وَقَوله كَانَ يوضع لَهُ الحَدِيث فَيحدث بِهِ هَذَا إِن كَانَ مَعَ علمه بِأَنَّهُ مَوْضُوع فَهَذَا شريك الْوَاضِع فَهُوَ وَاضع وَأَن كَانَ من غير علمه فَلَا يذكر مَعَ هَؤُلَاء. ينظر: الكشف الحثيث١٨٢/١ت٤٩٠

قال الذهبي: قال الدارقطني: ضعيف لا يعتبر به، وقال مرة: متروك. الضعفاء والمتروكون للدارقطني ١٦٧/٢ت٤٢١، الكاشف٢٣/٢ت٣٨٠٠ وقال المزي: قال عمرو بن علي: كان كذابا، وقال أبو زرعة: واسطي ضعيف، وقال الترمذي: ذاهب الحديث.، وقال النسائي: ليس بثقة، ولا يكتب حديثه.، تاريخ أسماء الضعفاء والكذابين ١٤٣ت٤٥٧، قال الذهبي: واه اتهمه بعض الائمة. تاريخ الاسلام ٧٠٠/٣ت١٩٠

خلاصة حاله: (متروك) أطلق عليه ابن معين والفلاس وغيرهما الكذب، فيكون ابن حزم اتفق معهم.

ويراجع: الكامل لابن عدي "٥/ ٣٦٥"، ثقات للعجلي١١٢٩/٣٣٣ت١١٢٩،الضعفاء والمتروكون٨٥ت ٤٨٠، الجرح والتعديل ٣٣٦/٦ت١٨٥١، ميزان الاعتدال ٧٥/٣،تهذيب الكمال٩٤/٢٠ت٣٩٣٦، المغني في الضعفاء ٤٣٥/٢ت٤١٢٤، المختلطين للعلائي ص٨٤،إكمال تهذيب الكمال ٢٤٩/٩ت٣٧١٩، تهذيب التهذيب ٢٠٨/٧ت ٣٨٨

٣٣- عبد الْمَلِكِ[١]:

(١) (عَبْدُ الْمَلِكِ)هكذا ذكره ابن حزم (دون تمييز).

وبعد بحث دقيق وتتبع عن مقصد ابن حزم من هذا الاسم وجدت أنه عَبْدُ الْمَلِكِ بْنُ حَبِيبٍ، عالم الأندلس أبو مروان السلمي ثم المرداسى الأندلسي الْقُرْطُبِيّ الْفَقِيه كثير الْوَهم صحفي وَقد أتهم.

قال الذهبي: أحد الائمة ومصنف الواضحة، كثير الوهم صحفي. ميزان الاعتدال ٦٥٢/٢ت ٥١٩٥،

وكان ابن حزم يقول: ليس بثقة.

وقال الحافظ أبو بكر ابن سيد الناس: في تاريخ أحمد بن سعيد الصدفى توهية عبد الملك بن حبيب، وأنه صحفي لا يدرى الحديث.

قال أبو بكر: وضعفه غير واحد، ثم قال: وبعضهم اتهمه بالكذب

وقال ابن حزم: روايته ساقطة مطرحة،...

قال الذهبي: الرجل أجل من ذلك، لكنه يغلط، وذكره ابن يونس في تاريخ مصر فقال ابن حبيب بن سليمان بن مروان الأندلسي روى عن الماجشون ومطرف وأسد بن موسى توفي في شهر رمضان سنة ثمان وثلاثين ومائتين وقال ابن الفرضي بعد أن نسبه كابن يونس وزاد بعد مروان بن جاهمة بن عباس بن مرداس السلمي يكنى أبا مروان كان حافظا للفقه نبيلا إلا أنه لم يكن له علم بالحديث ولا يعرف صحيحه من سقيمه ومما استنكره ابن حزم من حديثه حديثه عن هارون بن صالح الطلحي.. قال ابن حزم هذا الحديث حرفه عبد الملك بن حبيب.. وقال ابن القطان: كان محققا يحفظ مذهب مالك ونصرته والذب عنه لقي الكبار من أصحابه ولم يهد في الحديث لرشد ولا حصل منه على شيخ مفلح. المغني في الضعفاء ٤٠٤/٢ت ٣٨٠٣

قال الحافظ ابن حجر: أعدل ما قالوا فيه: أنه صحفي ولعله كان يحدث من كتب غيره فيغلط، وقد أفحش ابن حزم الاول فيه، ونسبه إلى اكذب، وتبعه جماعة بأنه لم ينسبه أحد إلى رميه بالكذب، أبو مروان، الفقيه المشهور: صدوقٌ ضعيفُ الحِفظ، كثيرُ الغلطِ، من كبار العاشرة، مات سنةَ تسعٍ وثلاثين. تمييز. تحرير تقريب التهذيب للحافظ أحمد بن علي بن حجر العسقلان ٣١٨/٢ت ٤١٧٤

قال د. بشار عواد معروف: بل: ضعيفٌ في الحديث، كما قال ابن الفرضي: وكان حافظًا للفقه، نبيلًا، إلا أنه لم يكن له علم بالحديث، ولا يُعرف صحيحه من سقيمه. لسان الميزان ٥٩/٤ =

قَالَ أَبُو مُحَمَّدٍ:(هَذَا كُلُّهُ كَذِبٌ: عَبْدُ الْمَلِكِ مَذْكُورٌ بِالْكَذِبِ) مَسْأَلَةٌ بَيْع صَحَّ وَتَمَّ فَهَلَكَ الْمَبِيعُ إثْرَ تَمَامِ الْبَيْعِ] ١٤٢١ المحلى ٣٨٦/٨

٣٣- يَزِيدَ بْنَ عِيَاضٍ(١):

قال أبو محمد: (وَيَزِيدَ بْنَ عِيَاضٍ – هُوَ ابْنُ جعدبة مَذْكُورٌ بِالْكَذِبِ وَوَضْعِ الْأَحَادِيثِ) أحكام البيوع- مَسْأَلَةٌ ١٤٨٠ –: ما يجوز فيه الربا من البيع والسلم. المحلى ٤٨٧/٨

وكذا قال في مَسْأَلَةٌ ١٧٥٤ أَوْصَى بِأَكْثَرَ مِنْ ثُلُثِ مَالِهِ ثُمَّ حَدَثَ لَهُ مَالٌ

٣٤- ابن سنان(٢):

=وعبد الملك هذا كان عالمًا بالفقه والتاريخ والأدب، متصرفًا في فنون من العلم، لكن الحديث لم يكن صناعته، فلا ضير من تضعيفه فيه، لا سيما أنه ليس له رواية في الكتب المعتبرة.

وفاته: قال عياض: مات في ذى الحجة سنة ثمان وقيل: سنة تسع وله ثلاث أو ست وخمسون سنة.

خلاصة حاله: (صدوق ضعيف الحفظ كثير الغلط)

(١) تقدم التعريف به في المطلب الأول

(٢)ابن سنان: هكذا ذكره مهما دون تمييز والظاهر أنه يَزِيد بْن سِنان بن يزيد، محمد بن أبى فروة، التميمي، الرُّهاوِيُّ، الجَزَرِيُّ. الكنى والأسماء للامام مسلم٦٨٠/٢ت ٢٧٤٨

وَكَانَ ينزل الرها حدث عن ابن شهاب الزهري روى عنه مروان بن معاوية الفزاري. وروى عَنهُ الْكُوفِيُّونَ وَأهل بَلَده. أحوال الرجال للجوزجاني ٣٠٤/١ت ٣١٩،

قال أحمد بْن أَبي يحيى، عَن أحمد بْن حنبل: ضعيف. الجرح والتعديل لابن أبي حاتم ٢٦٦/٩ت ١١٢٠، وَقَال يحيى بْن مَعِين: ليس حديثه بشيءٍ.، تاريخ ابن معين ٤١١/٤ت ٥٠٢٣، تاريخ ابن أبي خيمه ٢٣٠/٣ت ٤٥٩١، وَقَال عَباس الدُّورِيُّ، عَن يحيى: ليس بشيءٍ.، وَقَال علي ابن المديني: ضعيف الحديث.، وَقَال أَبُو بَكْر بْن أَبي خيثمة أيضا، عَن يحيى بْن أيوب المقابري: كَانَ مروان بْن معاوية يثبته.، وَقَال أَبُو حاتم: محله الصدق، وكان الغالب عَلَيْهِ الغفلة، يكتب حديثه ولا يحتج بِهِ.، وقَال البُخارِيُّ: مقارب الحديث إلا أن ابنه محمدا يروي عَنْه مناكير. التاريخ اكبير٣٣٧/٨ت=

قال أبو محمد: (فَإِنْ كَانَ ابْنُ سِنَانٍ – فَهُوَ مَذْكُورٌ بِالْكَذِبِ) [مَسْأَلَةٌ ١٧٩٠ الشَّهَادَة عَلَى الْعَدُوّ] المحلى ٤١٩/٩

والظاهر أنه يزيد حيث قال في موضع آخر:(فَإِنْ كَانَ يَزِيدُ بْنُ سِنَانٍ فَهُوَ مَعْرُوفٌ بِالْكَذِبِ). أحكام الشَّهَادات ٤١٦/٩

٣٥- إبْرَاهِيمُ بْنُ مُحَمَّدِ بْنِ أَبِي لَيْلَى=تقدم فصل من قال عنه كذاب

وَمِنْ طَرِيقٍ فِيهَا إبْرَاهِيمُ بْنُ مُحَمَّدِ بْنِ أَبِي لَيْلَى – وَهُوَ مَذْكُورٌ بِالْكَذِبِ

٣٦- سُوَيْدُ بْنُ عَبْدِ الْعَزِيزِ (مَذْكُورٌ بِالْكَذِبِ)[1]:

=٣٢٢٨، وَقَال أَبُو عُبَيد الآجري، عَن أَبي دَاوُد: أَبُو فروة الجزري ليس بشيءٍ، وابنه ليس بشيءٍ.، وَقَال النَّسَائي: ضعيف، متروك الحديث.، وَقَال فِي موضع آخر: ليس بثقة.، وَقَال أَبُو زُرْعَة: ليس بقوي الحديث . وَقَال يعقوب ابن سفيان: ضعيف، وذكره فِي بَابِ مَنْ يُرْغَبُ عَنِ الرواية عنهم وكنت أسمع أصحابنا يضعفونهم، وَقَال فِي موضع آخر: هُوَ ضعيف، وابنه ضعيف أضعف من الأب المعرفة والتاريخ ٢ / ٤٥١، ٣٤/٣، ٣ / ١٩٣، وذَكَره الدارقطني في الضعفاء والمتروكين، وَقَال في السنن: ضعيف. سنن الدارقطني ١ / ١٧٢، علل الحديث، ت١٦٤٧، وذَكَره ابنُ حِبَّان في " المجروحين" وَقَال: وكان ممن يخطئ كثيرا حتى يروي عن الثقات ما لا يشبه حديث الاثبات، لا يعجبني الاحتجاج بخبره إذا وافق الثقات، فكيف إذا انفرد بالمعضلات؟ المجروحين ابن حبان ١٠٦/٣ت ١١٨٧، وضعفه الحافظان: الذهبي، وابن حجر. الضعفاء والمتروكين ت٥٨٦،، تهذيب التهذيب١١ / ٣٣٥

روى له التِّرْمِذِيّ، وابن ماجه.

وفاته: مَاتَ سنة خمس وَخمسين وَمِائَة وَكَانَ مولده سنة تسع وَسِتِّين . يراجع: الضعفاء والمتروكون ١١١/١ت ٦٥٠، والكامل في الضعفاء١٥٢/٩ت ٢١٦٦

خلاصة حاله: أنه (ضعيف)

(١) سُوَيْدُ بْنُ عَبْدِ الْعَزِيز، مولى بني سليم أبو محمد الدمشقي قاضيها وابن قاضي بعلبك. مغاني الأخيار في شرح أسامي رجال معاني الآثار ٤٥٨/١ت ٩٧٣

قال أحمد: متروك الحديث. بحر الدم فيمن تكلم فيه الإمام أحمد بمدح أو ذم ٧١ت ٤١٩، وعن يحيى بن معين: ليس بشيء، وعنه: ليس بثقة. وقال محمد بن سعد: كان يروى=

مَسْأَلَةٌ (٢٠١٠) تَنَازَعَ الزَّوْجَانِ فِي مَتَاعِ الْبَيْتِ فِي حَالِ الزَّوْجِيَّةِ أَوْ بَعْدَ الطَّلَاق. المحلى ١٠/٣١٤.

٣٧- يُوسُفَ بْنَ خَالِدٍ السَّمْتِيَّ(١):

=أحاديث منكرة. الطبقات الكبرى ٧/٣٢٦ت ٣٩٢٣، وقال البخارى: فى حديثه مناكير أنكرها أحمد. وقال فى موضع آخر: فى حديثه نظر لا يحتمل. التاريخ الكبير ٤ / ١٤٨، وقال النسائى: ضعيف. وعنه: ليس بثقة. وقال يعقوب بن سفيان: مستور فى حديثه لين. وقال فى موضع آخر: ضعيف الحديث. الكامل ٣/ ٤٢٤ – ٤٢٧، وقال أبو حاتم: لين الحديث، فى حديثه نظر. الجرح والتعديل ٤/ ٢٣٨ – ٢٣٩، قال دحيم، وأبو زرعة الدمشقى، وغير واحد: مات سنة أربع وتسعين ومائة. زاد أبو زرعة: وصلى عليه منصور بن المهدى. وقال دحيم: سمعت سويد بن عبد العزيز يقول: ولدت سنة ثمان ومائة. وقال محمد بن سعد: ولد سنة تسعين فى آخر خلافة الوليد بن عبد الملك. وتوفى سنة سبع وستين ومائة فى خلافة المهدى. قال أبو القاسم: وهذا وهم فى مولده ووفاته جميعًا، فكأنه اشتبه عليه بسعيد بن عبد العزيز، والله أعلم. الضعفاء ٢/ ١٥٧ – ١٥٨ للعقيلي

روى له الترمذى، وابن ماجه، وأبو جعفر الطحاوى.، يراجع:، خلاصة تذهيب تهذيب الكمال في أسماء الرجال١/١٥٩، التذكرة١/ ٦٧٨،، ميزان الاعتدال ٢/٢٤٨. ت ٢٦٠،لسان اميزان ٧٢٤٠ت ٣٢٥٢، التهذيب ٤ / ٢٧٦. التقريب ١ / ٣٤٠.

خلاصة حاله: ضعيف الحديث

(١) يُوسُف بن خَالِد السَّمْتي- – بفتح السين – المهملة – وسكون الميم – هذه النسبة إلى السمت والهيئة.- مولى بني ليث، يكنى أبا خالد. تاريخ أسماء الضعفاء والكذابين ابن شاهين ١/١٩٨ت ٧٠٥، الجواهر المضية ٢: ٢٢٧

قال معاوية بْن صَالِح، عَنْ يحيى بْن مَعِين: ضعيف.، وَقَال يحيى بْن مَعِين: كذاب، خبيث عدو اللَّهِ، رجل سوء، رأيته بالبصرة ما لا أحصي، لا يحدث عنه أحد فيه خير، وَقَال عباس الدوري، عَنْ يَحْيَى بْن مَعِين: كذاب، زنديق لا يكتب عنه. تاريخ الدوري: ٢ / ٦٨٤.

قال أَبُو حاتم الرازي : أنكرت قول يحيى بْن مَعِين فيه زنديق، حتى حمل إلي كتاب قد وضعه فِي التجهم ينكر فيه الميزان والقيامة، فعلمت أن يحيى بْن مَعِين كَانَ لا يتكلم إلا عَن بصيرة وفهم، وهو ذاهب الحديث.، وَقَال عَمْرو بْن علي: يكذب.، =

ابن حزم (وَهُوَ مَرْغُوبٌ عَنْهُ مَتْرُوكٌ مَذْكُورٌ بِالْكَذِب) راجع: أحكام الحضانة١٠/٣٢٦

=وَقَال يعقوب بْن شَيْبَة: يوسف بْن خالد السمتي أحد الفقهاء ولم يكن فِي الحديث بذاك، وَقَال مُحَمَّد بْن سعد: كَانَ لَهُ بصر بالرأي والفتوى والشروط، وكان الناس يتقون حديثه لرأيه، وكان ضعيفا فِي الحديث.، وقِيلَ لَهُ السمتي للحيته وهيئته وسمته طبقات ابن سعد: ٧ / ٢٩٢.

وقَال البُخارِيُّ: سكتوا عنه. التاريخ ٦٨٤/٢، وَقَال أبو عُبَيد الآجري، عَن أَبِي داود: كذاب، وكان طويل الصلاة.، وَقَال النَّسَائي: ليس بثقة ولا مأمون.وفي موضع آخر: بصري متروك الحديث.

روى له ابن ماجه حديثا واحدا.

وَقَال مسلم: كان يحيى بْن مَعِين وعَمْرو بْن عَلِيٍّ يكذبانه، الجرح والتعديل: ٩ /ت ٩٢٥، وَقَال البرذعي: شهدت أبا حاتم يَقُول لأبي زرعة: كَانَ يَحْيَى بْن مَعِين يَقُول: يُوسُف السمتي زنديق وعائذ بْن حبيب زنديق، فَقَالَ لَهُ أَبُو زُرْعَة: أما عائذ بْن حبيب فصدوق فِي الْحَدِيث، وأما يُوسُف السمتي فذاهب الْحَدِيث، كَانَ يحيى يقول: كذاب. وَقَال يعقوب بن سفيان: لا يكتب حديثه، ولا يروي عنه أهل الديانة والعقل والمعرفة . وَقَال البزار: يوسف رحل إلى الكوفة فكتب الحديث عن الأعمش، وكان أول من وضع الكتب المبسوطة في الرقائق، ولكن دخل في الكلام فجاوز حد العلم، وضعف حديثه من أجل ذلك. وَقَال الشافعي: ضعيف، وكذلك قال وغيره.

خلاصة حاله: (ضعيف جدا).

وفاته: مات سنة تسع وثمانين ومئة . يراجع: سنن الدارقطني ١ / ٦٣، والمجروحين لابن حبان: ٣ / ١٣١. الكامل لابن عدي: ٣ / ٢١٤،، الكامل: ٣ / ٢١٤ت٧٨٦٢.، تهذيب التهذيب: ١١ / ٤١١

الخاتمـــــة

الحمد لله وكفى وسلام على عباده الذين اصطفى، وبعد:

فقد وفقني الله عز وجل لإتمام هذا البحث المتواضع، وقد خلصت من خلال استقرائي لجزئياته أثناء العمل فيه إلى عدة نتائج أسوقها على النحو الآتي:

أولا: ابن حزم–رحمه الله تعالى– عالم جليل له قدره بين أهل العلم من علماء عصره إلا أنه لم يصطلح لنفسه اصطلاحا خاصا في تكذيبه للرواة فلا يسع الباحث إلا أن يحمل طعنه بالكذب على الراوي إلا على وجهه الحقيقي الذي وضع لأجله .

ثانيا: ابن حزم له أسباب منهجية في خلافه مع أئمة عصره، بخلاف الأسباب الخاصة التي يتداولها كثير من طلبة العلم

ثالثا: استعمل ابن حزم في تكذيبه للرواة عبارات(كاذب–يكذب– مذكور بالكذب–مغموز بالكذب).

رابعا: يستعمل أحيانا في الرواي الواحد عبارتين مما سبق الإشارة إليه، مثاله: ترجمة الحارث الأعور، وغيره ممن ذكرت في المبحث الثاني تقدم ترجمتهم في المبحث الأول.

خامسا: بلغ عدد الرواة ممن رماهم ابن حزم بالكذب أو عزاه تكذيبهم إلى غيره (ثلاث وثلاثين راويا بدون المكرر وسبع وثلاثين راويا بالمكرر)

منهم ثلاثة عشر راويا رماهم بالكذب صراحة، وأربع وعشرون بعزوه تكذيبهم إلى غيره، في موسوعته (المحلى) وذلك على سبيل الحصر.

سادسا: انفرد ابن حزم بتكذيب عدد لا يستهان به من الرواة مما جعله أُسقط رواياتهم بالكلية نتيجة هذا التحامل، ولم يسبقه أحد من الأئمة المتقدمين إلى تكذيبهم فانفرد بتكذيب كل من: سويد بن سعيد الحدثاني ت(١١)، وسليمان بن أرقم ت(١٧)، وعبد الملك بن حبيب ت(١٩)، وبريد بن سنان الرهاوي

ت(٢١)، أبو بكر بن أبي مريم ت(١) من المبحث الثاني، سويد بن عبد العزيز ت(٣٤).

سابعا: اتفق ابن حزم في حكمه بتكذيب الراوي مع بعض أئمة الجرح والتعديل، كما في ترجمة () كثير بن عبد الله، وت(١٠) زياد بن ميمون، وت(٣) الحسن بن دينار، وت() عمرو بن خالد الواسطي، وت(٥)يوسف بن خالد السمتي، وت(٧) محمد بن عمر الواقدي، وت(١٤) محمد بن معاوية بن أعين

ثامنا: انتقى آراء المتشددين من أئمة الجرح والتعديل، وتبعهم في الحكم على الراوي كما في ترجمة كل من:سليمان بن أرقم حيث تبع السعدي والجوزجاني، ومقاتل بن سليمان حيث تبع النسائي ووكيع، وداود بن عمر النخعي حيث تابع الجوزجاني، وسوار بن مصعب حيث تابع أبو داود، وأبو عبد الله الأعمى، وعطاء بن خالد بن عجلان حيث تابع أبو اسحق السعدي

تاسعا: اعتمد ابن حزم في بعض من تكلم فيهم على أقوال من سبقه، من العلماء، فنقل عن الإمام أبي حنيفة، كما في ترجمة :جابر الجعفي، وكما في ترجمة (٦) داود بن عمر حيث قال (ضعفه احمد بن حنبل وقد ذكر بالكذب)

عاشرا: لا يمكن اعتبار ابن حزم من أئمة الجرح والتعديل مع ما له من جهد وباع في الحكم على الرواة، وذلك أنه تأخر عن زمن الرواية ولم يرو بإسناده رواية الا عدد يسير من الأسانيد، وغالب أسانيده أسانيد كتب، وقد بدا ذلك في أن من أتى بعده من الأئمة المحين كالذهبي وابن حجر والحافظ امزي، لم ينقلوا من أحكامه على الرواة إلا ما ندر على سبيل النقد له تجد ذلك في ترجمة ...

حادي عشر: تجاذبت الراوي الواحد عند ابن حزم –أحيانا– عبارتي (كذاب، وكذبوه) مما يدل على تأثره بآراء عدد من أئمة هذا الشأن ممن سبقوه،

وأنه لم يقل تلك الأحكام من قبل نفسه، راجع تراجم كلا من: الحارث الأعور، عبد الملك بن حبيب، إبراهيم بن محمد بن أبي يحيى.

ثاني عشر: يذكر الراوي أحيانا بكنيته، تجد ذلك في ترجمة أبي عصمة، وأبو بكر بن أبي مريم، وغيرهم.

ثالث عشر: تصحفت بعض أسماء الرواة على ابن حزم حتى أغمض ذلك الترجمة لهم، مثال: إبراهيم بن محمد بن أبي ليلى، لم أقف له على ترجمة بهذا الاسم، فلعله قصد به ابن أبي يحيى.

رابع عشر: خلط ابن حزم بين اصطلاحات أئمة الجرح والتعديل وبين مقاصدهم منها، يظهر ذلك في ترجمة الْحَارِثُ الْأَعْوَرُ، فبينما اتهمه بالكذب الذي هو معروف عند أهل الاختصاص، مستندا إلى قول الشعبي فيه كذاب، فإن الحافظ الذهبي صرح بأن مقصد الشعبي محمول على أنه عني بالكذب الخطأ في الرواية لا تعمد الكذب كما يفهم من اتهام ابن حزم له.

خامس عشر: انتخب ابن حزم من آراء بعض المتشددين من أئمة الجرح والتعديل في عدد من الرواة، وطرح أراء بعضهم مع أن كلاهما متشدد لكنه ينتقي من آراء المتشددين ما فيه موافقة له بتهمة الراوي بالكذب، مثال ذلك ما جاء في ترجمة إبراهيم بن أبي يحيى. وكذا في ترجمة جابر الجعفي، حيث سار على رأي الجوزجاني فيه والذي صرح فيه بتكذيبه، مع أن شعبة وهو من المتشددين أيضا حكم عليه بأنه صدوق.

سادس عشر: لم أقف فيما استقرأته من كلام ابن حزم وما جمعته من رواة على سبيل الحصر تكذيبه لامرأة من الراويات، يدل هذا على أحقية قول الحافظ شمس الدين الذهبي: (وما علمت في النساء من اتهمت ولا من تركوها)[1].

---

(١) ميزان الإ عتدال فصل في النسوة المجهولات٤/٦٠٤، الكشف الحثيث عمن رمي بوضع الحديث ١/٢٩١

التوصيات

وأما عن أهم التوصيات التي أتقدم بها للمعنيين بها فهي على النحو الآتي:

أولا: أهيب بزميلاتي وزملائي من الباحثين في مجال دراسات الجرح والتعديل أن يقوموا بالتركيز على جمع وحصر أسماء (المتشددين) و(المعتدلين) و(المتساهلين) من أئمة الجرح والتعديل، وإفراد ذلك ببحوث مستقلة، مع وضع كل عالم في درجته من التشدد والاعتدال والتساهل، دون الاكتفاء بجعلهم مبحثا في مؤلف أو فصلا في كتاب.

ثانيا: لا يعتمد على أقوال ابن حزم بالكلية في الحكم على الراوي إلا إذا وافقه عليها أحد أئمة هذا الشأن المعتدلين في أحكامهم على هذا الراوي

ثالثا: أن يفرد ببحث مستقَل كل مصطلح استعمه ابن حزم في موسوعته الحديثية الفقَهية (المحلى) فيفرد مصطلح (مجهول) ببحث مستقل، ويتم تحرير مقصد ابن حزم منه، وكذا اصطلاحاته (لا يدرى من هو)، و(غير مشهور) و(لامعروف بالثقة)، و(يروي المعضلات)، و(منكر الحديث)، وغيرها من المصطلحات ويتم مقَارنة ما اصطلح عليه باصطلاحات من سبقه من أئمة هذا الشأن.

رابعا: أن يتم فحص بقية مصطلحات ابن حزم الخاصة بالصنعة الحديثية في بقية مؤلفاته ومحاولة جمعها في بحث مستقل.

خامسا: ينبغي على واضعي المقررات المختلفة لطلبة الدراسات العليا أن يقرروا على الطلبة مادة علمية يدرس من خلالها ربط أصول هذا المذهب بواقع بعض من ينتهجون المذهب الظاهري في صورة معاصرة دون أن يشعروا بذلك،

سادسا: يجب على القائمين على الندوات والمؤتمرات العلمية تحذير طلبة العلم والباحثين من مغبة الاعتماد على مصدر واحد في جرح الرواة دون الرجوع إلى بقية أقوال الأئمة المعتمدين من أهل العلم بهذا الشأن.

الفهارس الفنية

أولا: (فهرس بأسماء الرواة الذين رماهم ابن حزم بالكذب وتمت الترجمة لهم)

م/ ت	الـــــــــــراوي	عبارة ابن حزم فيه
١-	أبو جابر البياضي=محمد بن عبد الرحمن بن خالد بن قيس بن مالك بن العجلان.	كذاب
٢-	دَاوُد بْنُ الْمُحَبَّرِ بن قحذم= أبو سليمان البصري.	كذاب
٣-	الحَارِثُ الأَعْوَرُ =أَبُو زُهَيْرٍ بنُ عَبْدِ اللهِ الهَمْدَانِيُّ	كذاب
٤-	الْمِنْهَالِ بْنِ الْجَرَّاحِ =الجراح بن المنهال أبو العطوف الجزري	كذاب
٥-	إِبْرَاهِيمَ بْنَ أَبِي يَحْيَى	كذاب
٦	جَابِرٌ الْجُعْفِيُّ	كذاب
٧	أبو عصمة=نوح بن أبي مريم	كذاب مشهور بوضع الحديث
٨-	طَلْحَةُ بْنُ عَمْرٍو	كذاب
٩-	دراج بن سمعان	كذاب
١٠-	حكيم بن جبير	هالك كذاب
١١-	مُبَشِّرِ بْنِ عُبَيْدٍ الْحَلَبِيِّ	كذاب
١٢-	ابن حبيب=عبد الملك بن حبيب بن سليمان	متروك، بلاغ كاذب
١٣-	يزيد بن عياض بن جعدبة	كذاب
١٤-	أَبو بَكْرِ بْنِ أَبِي مَرْيَمَ	مذكور بالكذب
١٥-	إِبْرَاهِيمُ بْنُ مُحَمَّدِ بْنِ أَبِي لَيْلَى	مذكور بالكذب
١٦-	الْحَسَنُ بْنُ دِينَارٍ	مذكور بالكذب

١٧-	الْحَارِثِ الأَعْوَرِ	مذكور بالكذب
١٨-	أَبُو خَالِدٍ عَمْرُو بْنُ خَالِدٍ الْوَاسِطِيُّ	مذكور بالكذب
١٩-	داود بن عمر	مذكور بالكذب
٢٠-	محمد بن عمر الواقدي	مذكور بالكذب
٢١-	الحارث الأعور	مذكور بالكذب
٢٢-	إِبْرَاهِيمُ بْنُ أَبِي يَحْيَى	مذكور بالكذب
٢٣-	زِيَادُ بْنُ مَيْمُونٍ	مذكور بالكذب
٢٤-	سُوَيْد بْنِ سَعِيدٍ الْحَدَثَانِيِّ	مذكور بالكذب
٢٥-	سَوَّار بن مُصْعَبٍ الْهَمدَاني	مذكور بالكذب
٢٦-	كثير بن زيد=كثير بن عبدالله بن عمرو بن عوف	مذكور بالكذب
٢٧-	محمد بن معاوية بن أعين النيسابوري	مذكور بالكذب
٢٨-	مقاتل بن سليمان	مغموز بالكذب
٢٩-	ابن سمعان= دَرَّاجِ بْنِ سَمْعَان	مذكور بالكذب
٣٠-	سليمان بن أرقم	مذكور بالكذب
٣١-	عطاء بن عجلان	مذكور بالكذب
٣٢-	عبد الملك بن حبيب	مذكور بالكذب
٣٣	يزيد بن عياض بن جعدبة	مذكور بالكذب
٣٤-	ابن سنان= يزيد بن سنان	مذكور بالكذب
٣٥-	إبراهيم بن محمد بن أبي ليلى	مذكور بالكذب
٣٦-	سويد بن عبدالعزيز	مذكور بالكذب
٣٧-	يوسف بن خالد السمتي	مذكور بالكذب

ملحوظة: الرقم المسلسل هو رقم الترجمة داخل البحث.

فهرس المصادر والمراجع

١- ابن حزم الأندلسي. للدكتور: زكريا إبراهيم، ط: الدار المصرية للتأليف والترجمة، سلسلة أعلام العرب (٥٦)، القاهرة١٩٦٦م

٢- ابن حزم حياته وعصره، آراؤه الفقهية: للإمام محمد أبي زهرة، ط: دار الفكرالعربي، القاهرة، ١٩٩٧م

٣- ابن حزم وموقفه من الفلسفة والمنطق والأخلاق، لوديع واصف مصطفى

٤- الأجوبة الفاضلة للأسئلة العشرة الكاملة للعلامة أبي الحسنات محمد عبد الحي اللكنوي الهندي، تعليق: عبد الفتاح أبي غدة، ط/ مكتب المطبوعات الاسلامية، حلب- سوريا، الطبعة الأولى (١٣٨٤هـ-١٩٦٤م)

٥- أحوال الرجال، لإبراهيم بن يعقوب بن إسحاق السعدي الجوزجاني، أبو إسحاق (ت ٢٥٩هـ)، المحقق: عبد العليم عبد العظيم البَستوي، دار النشر: حديث اكادمي - فيصل آباد، باكستان

٦- الأخلاق والسير في مداواة النفوس لابن حزم الظاهري، ط: دار الكتب العلمية، بيروت لبنان، الطبعة الثانية١٤٠٥هـ -١٩٨٥م.

٧- الإحكام في أصول الأحكام، لأبي محمد علي بن أحمد بن سعيد بن حزم الأندلسي القرطبي الظاهري (ت ٤٥٦هـ)، المحقق: الشيخ أحمد محمد شاكر، قدم له: الأستاذ الدكتور إحسان عباس، الناشر: دار الآفاق الجديدة، بيروت

٨- أخبار القضاة، لأَبي بَكْرٍ مُحَمَّدُ بْنُ خَلَفِ بْنِ حَيَّانَ بْنِ صَدَقَةَ الضَّبِّيّ البَغْدَادِيّ، المُلَقَّب بِـ"وَكِيع" (المتوفى: ٣٠٦هـ)، المحقق: صححه وعلق عليه وخرّج أحاديثه: عبد العزيز مصطفى المراغي، الناشر: المكتبة، التجارية الكبرى، بشارع محمد علي بمصر لصاحبها: مصطفى محمد، الطبعة: الأولى، ١٣٦٦هـ=١٩٤٧م

٩- الأخلاق والسير في مداواة النفوس لابن حزم الظاهري، ط: دار الكتب العلمية، بيروت لبنان، الطبعة الثانية، ١٤٠٥هـ-١٩٨٥م.

١٠- الإرشاد في معرفة علماء الحديث، لأبي يعلى الخليلي، خليل بن عبد الله بن أحمد بن إبراهيم بن الخليل القزويني (المتوفى: ٤٤٦هـ)، المحقق: د. محمد سعيد عمر إدريس، الناشر: مكتبة الرشد – الرياض، الطبعة: الأولى، ١٤٠٩

١١- إكمال تهذيب الكمال في أسماء الرجال، لمغلطاي بن قليج بن عبد الله البكري المصري الحكري الحنفي، أبو عبد الله، علاء الدين (ت ٧٦٢هـ)، المحقق: أبو عبد الرحمن عادل بن محمد – أبو محمد أسامة بن إبراهيم، الناشر: الفاروق الحديثة للطباعة والنشر، الطبعة: الأولى، ١٤٢٢ هـ – ٢٠٠١ م

١٢- إيضاح المكنون في الذيل على كشف الظنون، لإسماعيل بن محمد أمين بن مير سليم الباباني البغدادي (ت ١٣٩٩هـ)، عنى بتصحيحه وطبعه على نسخة المؤلف: محمد شرف الدين بالتقايا رئيس أمور الدين، والمعلم رفعت بيلكه الكليسى، الناشر: دار إحياء التراث العربي، بيروت – لبنان

١٣- بحر الدم فيمن تكلم فيه الإمام أحمد بمدح أو ذم، ليوسف بن حسن بن أحمد بن حسن ابن عبد الهادي الصالحي، جمال الدين، ابن ابن المِبْرَد الحنبلي (ت٩٠٩هـ)، تحقيق وتعليق: الدكتورة روحية عبد الرحمن السويفي، الناشر: دار الكتب العلمية، بيروت – لبنان، الطبعة: الأولى، ١٤١٣ هـ – ١٩٩٢ م.

١٤- بحوث في تاريخ السنة المشرفة، لأكرم بن ضياء العمري، الناشر: بساط – بيروت، الطبعة: الرابعة.

١٥- تاج العروس من جواهر القاموس، لمحمّد بن محمّد بن عبد الرزّاق الحسيني، أبو الفيض، الملقّب بمرتضى، الزَّبيدي (ت١٢٠٥هـ)، المحقق: مجموعة من المحققين، الناشر: دار الهداية.

١٦- تاريخ ابن معين (رواية الدوري)،لأبي زكريا يحيى بن معين بن عون بن زياد بن بسطام بن عبد الرحمن المري بالولاء، البغدادي (ت٢٣٣هـ)، المحقق: د. أحمد محمد نور سيف، الناشر: مركز البحث العلمي وإحياء التراث الإسلامي – مكة المكرمة، الطبعة: الأولى، ١٣٩٩هـ – ١٩٧٩م

١٧- تاريخ الأدب العربي لكارل بروكلمان، ط/الهيئة المصرية العامة للكتاب،١٩٩٣م.

١٨- التاريخ الكبير لمحمد بن إسماعيل بن إبراهيم بن المغيرة البخاري، أبو عبد الله (ت ٢٥٦هـ)، الطبعة: دائرة المعارف العثمانية، حيدر آباد – الدكن، طبع تحت مراقبة: محمد عبد المعيد خان.

١٩- تاريخ المذاهب الإسلامية في السياسة والعقائد وتاريخ المذاهب الفقهية للإمام محمد أبو زهرة ط: دار الفكر العربي.

٢٠- تجريد الأسماء والكنى المذكورة في كتاب المتفق والمفترق للخطيب البغدادي، لعُبَيْد الله بن علي بن محمد بن محمد بن الحسين ابن الفرّاء، أبو القاسم بن أبي الفرج بن أَبِي خازم ابْن القاضي أَبِي يَعْلَى البغدادي، الحنبلي (ت٥٨٠هـ)، دراسة وتحقيق: د. شادي بن محمد بن سالم آل نعمان، الناشر: مركز النعمان للبحوث والدراسات الإسلامية وتحقيق التراث والترجمة، اليمن، الطبعة: الأولى، ١٤٣٢ هـ – ٢٠١١ م.

٢١- تحرير تقريب التهذيب للحافظ أحمد بن علي بن حجر العسقلاني، للدكتور بشار عواد معروف، الشيخ شعيب الأرنؤوط، الناشر: مؤسسة الرسالة للطباعة والنشر والتوزيع، بيروت – لبنان، الطبعة: الأولى، ١٤١٧ هـ – ١٩٩٧ م.

٢٢- التقييد والإيضاح شرح مقدمة ابن الصلاح، لأبي الفضل زين الدين عبد الرحيم بن الحسين بن عبد الرحمن بن أبي بكر بن إبراهيم العراقي (ت ٨٠٦هـ)، المحقق: عبد الرحمن محمد عثمان، الناشر: محمد عبد المحسن الكتبي صاحب المكتبة السلفية بالمدينة المنورة، الطبعة: الأولى، ١٣٨٩هـ/١٩٦٩م.

٢٣- تذكرة الحفاظ، لشمس الدين أبو عبد الله محمد بن أحمد بن عثمان بن قَايْماز الذهبي (ت ٧٤٨هـ)، الناشر: دار الكتب العلمية بيروت-لبنان، الطبعة: الأولى، ١٤١٩هـ- ١٩٩٨م.

٢٤- تهذيب الكمال في أسماء الرجال، ليوسف بن عبد الرحمن بن يوسف، أبو الحجاج، جمال الدين ابن الزكي أبي محمد القضاعي الكلبي المزي (ت٧٤٢هـ)، المحقق: د. بشار عواد معروف، الناشر: مؤسسة الرسالة – بيروت، الطبعة: الأولى، ١٤٠٠ - ١٩٨٠

٢٥- توجيه النظر إلى أصول الأثر - لطاهر الجزائري الدمشقي، ط: مكتبة المطبوعات الإسلامية – حلب. الطبعة الأولى، ١٤١٦هـ - ١٩٩٥م، تحقيق: عبد الفتاح أبو غدة.

٢٦- جامع الأصول في أحاديث الرسول، لمجد الدين أبو السعادات المبارك بن محمد بن محمد بن محمد ابن عبد الكريم الشيباني الجزري ابن الأثير (ت ٦٠٦هـ)، تحقيق: عبد القادر الأرنؤوط - التتمة تحقيق بشير عيون، الناشر: مكتبة الحلواني - مطبعة الملاح - مكتبة دار البيان.

٢٧- جامع التحصيل في أحكام المراسيل، لصلاح الدين أبو سعيد خليل بن كيكلدي بن عبد الله الدمشقي العلائي (ت ٧٦١هـ)، المحقق: حمدي عبد المجيد السلفي، الناشر: عالم الكتب – بيروت، الطبعة: الثانية، ١٤٠٧ – ١٩٨٦م.

٢٨- جذوة المقتبس في ذكر ولاة الأندلس، لمحمد بن فتوح بن عبد الله بن فتوح بن حميد الأزدي الميورقي الحَمِيدي أبو عبد الله بن أبي نصر (ت٤٨٨هـ)، الناشر: الدار المصرية للتأليف والنشر – القاهرة.

٢٩- الجرح والتعديل، لأبي محمد عبد الرحمن بن محمد بن إدريس بن المنذر التميمي، الحنظلي، الرازي ابن أبي حاتم (ت ٣٢٧هـ)، طبعة: مجلس دائرة المعارف العثمانية – بحيدر آباد الدكن – الهند–دار إحياء التراث العربي – بيروت، الطبعة: الأولى، ١٢٧١ هـ ١٩٥٢ م

٣٠- الجواهر والدرر في ترجمة شيخ الإسلام ابن حجر، لشمس الدين أبو الخير محمد بن عبد الرحمن بن محمد بن أبي بكر بن عثمان بن محمد السخاوي (المتوفى: ٩٠٢هـ)/ المحقق: إبراهيم باجس عبد المجيد، الناشر: دار ابن حزم للطباعة والنشر والتوزيع، بيروت – لبنان، الطبعة: الأولى، ١٤١٩ هـ - ١٩٩٩ م

٣١- خلاصة تذهيب تهذيب الكمال في أسماء الرجال (وعليه إتحاف الخاصة بتصحيح الخلاصة للعلامة الحافظ البارع علي بن صلاح الدين الكوكباني الصنعاني)،لأحمد بن عبد الله بن أبي الخير بن عبد العليم الخزرجي الأنصاري الساعدي اليمني، صفي الدين (ت بعد ٩٢٣هـ)،المحقق: عبد الفتاح أبو غدة، الناشر: مكتب المطبوعات الإسلامية/دار البشائر – حلب / بيروت، الطبعة: الخامسة، ١٤١٦ هـ

٣٢- ديوان الضعفاء والمتروكين وخلق من المجهولين وثقات فيهم لين، لشمس الدين أبو عبد الله محمد بن أحمد بن عثمان بن قَايْماز الذهبي (ت٧٤٨هـ)، المحقق: حماد بن محمد الأنصاري، الناشر: مكتبة النهضة الحديثة – مكة، الطبعة: الثانية، ١٣٨٧ هـ - ١٩٦٧ م

٣٣- الذخيرة في محاسن أهل الجزيرة لأبي الحسن علي بن بسام الشنتريني ت(٥٤٢)هـ، المحقق: إحسان عباس، ط: الدار العربية للكتاب، ليبيا – تونس.الطبعة: الأولى ١٩٨١م.

٣٤- رجال صحيح مسلم، لأحمد بن علي بن محمد بن إبراهيم، أبو بكر ابن مَنْجُويَه (المتوفى: ٤٢٨هـ)، المحقق: عبد الله الليثي، الناشر: دار المعرفة – بيروت، الطبعة: الأولى، ١٤٠٧

٣٥- الرفع والتكميل في الجرح والتعديل، لمحمد عبد الحي بن محمد عبد الحليم الأنصاري اللكنوي الهندي، أبو الحسنات (ت ١٣٠٤هـ)، المحقق: عبد الفتاح أبو غدة، الناشر: مكتب المطبوعات الإسلامية – حلب، الطبعة: الثالثة، ١٤٠٧هـ

٣٦- سؤالات أبي عبيد الآجري أبا داود السجستاني في الجرح والتعديل،لأبي داود سليمان بن الأشعث بن إسحاق بن بشير بن شداد بن عمرو الأزدي السِّجِسْتاني (ت ٢٧٥هـ)، المحقق: محمد علي قاسم العمري، الناشر: عمادة البحث العلمي بالجامعة الإسلامية، المدينة المنورة، المملكة العربية السعودية، الطبعة: الأولى، ١٤٠٣هـ/١٩٨٣م

٣٧- سنن الترمذي، لمحمد بن عيسى بن سَوْرة بن موسى بن الضحاك، الترمذي، أبو عيسى (المتوفى: ٢٧٩هـ)، المحقق: بشار عواد معروف، الناشر: دار الغرب الإسلامي – بيروت، سنة النشر: ١٩٩٨م.

٣٨- سير أعلام النبلاء، للحافظ: شمس الدين أبو عبد الله محمد بن أحمد الذَهَبي ت (٧٤٨)هـ، تحقيق وتخريج وتعليق: شعيب الأرنؤوط، محمد نعيم العرقسوسي.ط: مؤسسة الرسالة.

٣٩- الصلة في تاريخ أئمة الأندلس وعلمائهم ومحدثيهم وفقهائهم وأدبائهم، لأبي القاسم خلف بن عبد الملك ابن بشكوال (ت٥٧٨) هـ، ط: مكتبة الخانجي، القاهرة، الطبعة الثانية(١٩٩٤م).

٤٠- الضعفاء لأبي نعيم أحمد بن عبد الله بن أحمد بن إسحاق بن موسى بن مهران الأصبهاني (ت ٤٣٠هـ)، المحقق: فاروق حمادة، الناشر: دار الثقافة – الدار البيضاء، الطبعة: الأولى، ١٤٠٥م – ١٩٨٤م.

٤١- الضعفاء والمتروكون، لأبي عبد الرحمن أحمد بن شعيب بن علي الخراساني، النسائي (ت ٣٠٣هـ)، المحقق: محمود إبراهيم زايد، الناشر: دار الوعي – حلب، الطبعة: الأولى، ١٣٩٦هـ.

٤٢- الطبعة: دائرة المعارف العثمانية، حيدر آباد – الدكن، طبع تحت مراقبة: محمد عبد المعيد خان.

٤٣- طبقات الفقهاء الشافعية، لعثمان بن عبد الرحمن، أبو عمرو، تقي الدين المعروف بابن الصلاح (ت٦٤٣هـ)، المحقق: محيي الدين علي نجيب، الناشر: دار البشائر الإسلامية – بيروت.

٤٤- طبقات الفقهاء، لأبي اسحاق إبراهيم بن علي الشيرازي (المتوفى: ٤٧٦هـ)، هذبهُ: محمد بن مكرم ابن منظور (ت ٧١١هـ)، المحقق: إحسان عباس،الناشر: دار الرائد العربي، بيروت – لبنان، الطبعة: الأولى، ١٩٧٠.

٤٥- الطبقات الكبرى، القسم المتمم لتابعي أهل المدينة ومن بعدهم،لأبي عبد الله محمد بن سعد بن منيع الهاشمي بالولاء، البصري، البغدادي المعروف بابن سعد (المتوفى: ٢٣٠هـ)، المحقق: زياد محمد منصور، الناشر: مكتبة العلوم والحكم – المدينة المنورة، الطبعة: الثانية، ١٤٠٨.

٤٦- طوق الحمامة في الألفة والإلاف: للإمام علي بن أحمد بن سعيد بن حزم ت(٤٥٦هـ)، تحقيق: طه عبد الرؤوف سعد، ط/دار الحرم للتراث، مصر، الطبعة الأولى (١٤٢٣هـ-٢٠٠٣م).

٤٧- فتح المغيث بشرح الفية الحديث للعراقي، لشمس الدين أبو الخير محمد بن عبد الرحمن بن محمد بن أبي بكر بن عثمان بن محمد السخاوي (ت ٩٠٢هـ)، المحقق: علي حسين علي.

٤٨- فِهْرِس الفهارس والأثبات ومعجم المعاجم والمشيخات والمسلسلات. لعبد الحي بن عبد الكبير الكتاني. تحقيق: إحسان عباس، طبعة: دار الغرب الإسلامي – بيروت. الطبعة :الثانية، ١٩٨٢م.

٤٩- الكشف الحثيث عمن رمي بوضع الحديث، لبرهان الدين الحلبي أبو الوفا إبراهيم بن محمد بن خليل الطرابلسي الشافعي سبط ابن العجمي (ت٨٤١هـ)، المحقق: صبحي السامرائي، الناشر: عالم الكتب ، مكتبة النهضة العربية – بيروت، الطبعة: الأولى، ١٤٠٧ – ١٩٨٧م.

٥٠- الكشف الحثيث عمن رمي بوضع الحديث، لبرهان الدين الحلبي أبو الوفا إبراهيم بن محمد بن خليل الطرابلسي الشافعي سبط ابن العجمي (المتوفى: ٨٤١هـ)، المحقق: صبحي السامرائي، الناشر: عالم الكتب، مكتبة النهضة العربية – بيروت، الطبعة: الأولى، ١٤٠٧ – ١٩٨٧.

٥١- لسان العرب، لمحمد بن مكرم بن على، أبو الفضل، جمال الدين ابن منظور الأنصاري الرويفعى الإفريقى (ت ٧١١هـ)، الناشر: دار صادر – بيروت، الطبعة: الثالثة – ١٤١٤هـ.

٥٢- لسان الميزان، لأبي الفضل أحمد بن علي بن محمد بن أحمد بن حجر العسقلاني (ت ٨٥٢هـ)، المحقق: عبد الفتاح أبو غدة، الناشر: دار البشائر الإسلامية، الطبعة: الأولى، ٢٠٠٢م.

٥٣- المتفق والمفترق فيمن ذكر بكنيته من الرواة في الكتب الستة، (مستلة من حولية كلية أصول الدين والدعوة بالمنوفية)، ليوسف بن جودة يس يوسف الداودي، الناشر: دار الأندلس للطباعة – شبين الكوم، مصر.

٥٤- المجروحين من المحدثين والضعفاء والمتروكين، لمحمد بن حبان بن أحمد بن حبان بن معاذ بن مَعْبدَ، التميمي، أبو حاتم، الدارمي، البُستي (ت ٣٥٤هـ)، المحقق: محمود إبراهيم زايد، الناشر: دار الوعي – حلب، الطبعة: الأولى، ١٣٩٦هـ.

٥٥- مختصر الكامل في الضعفاء، لأحمد بن علي بن عبد القادر، أبو العباس الحسيني العبيدي، تقي الدين المقريزي (ت ٨٤٥هـ)، المحقق: أيمن بن عارف الدمشقي، الناشر: مكتبة السنة – مصر / القاهرة، الطبعة: الأولى، ١٤١٥هـ – ١٩٩٤م.

٥٦- المختلطين، لصلاح الدين أبو سعيد خليل بن كيكلدي بن عبد الله الدمشقي العلائي (المتوفى: ٧٦١هـ)، المحقق: د. رفعت فوزي عبد المطلب، علي عبد الباسط مزيد، الناشر: مكتبة الخانجي – القاهرة، الطبعة: الأولى، ١٤١٧هـ – ١٩٩٦م.

٥٧- المدلسين، لأحمد بن عبد الرحيم بن الحسين الكردي الرازياني ثم المصري، أبو زرعة ولي الدين، ابن العراقي (ت ٨٢٦هـ)، المحقق: د رفعت فوزي عبد المطلب، د. نافذ حسين حماد، الناشر: دار الوفاء، الطبعة: الأولى ١٤١٥هـ، ١٩٩٥م

٥٨- المستصفى في علم الأصول. لمحمد بن محمد الغزالي أبو حامد (ت ٥٠٥ هـ) ط: دار الكتب العلمية – بيروت. الطبعة الأولى، ١٤١٣هـ، تحقيق: محمد عبد السلام عبد الشافي.

٥٩- معجم الأدباء أو إرشاد الأريب إلى معرفة الأديب، لأبي عبد الله ياقوت بن عبد الله الرومي الحموي ت(٦٢٦)هـ – ط/دار الكتب العلمية – بيروت، لبنان.

٦٠- مُعْجَمُ الجَرْح والتّعْديل لِرجَالِ السُّنَن الكُبْرَى، مَع دراسَة إضَافية لمنهج البَيْهَقي في نَقْد الرّوَاة في ضَوْء السُّنَن الكُبْرى، لنجم عبد الرحمن خلف،

الناشر: دَارُ الراية للنشر والتوزيع، الطبعة: الأولى، ١٤٠٩ هـ - ١٩٨٩م.

٦١- معجم فقه ابن حزم: لمحمد المنتصر الكتائي، منشورات مكتبة السنة بالقاهرة، الطبعة الأولى ١٤١٤ هـ

٦٢- معرفة أنواع علوم الحديث، ويُعرف بمقدمة ابن الصلاح، لعثمان بن عبد الرحمن، أبوعمرو، تقي الدين المعروف بابن الصلاح (ت ٦٤٣هـ)، المحقق: نور الدين عتر، الناشر: دار الفكر- سوريا، دار الفكر المعاصر - بيروت، سنة النشر: ١٤٠٦هـ - ١٩٨٦م.

٦٣- المغني في الضعفاء، لشمس الدين أبو عبد الله محمد بن أحمد بن عثمان بن قَايْماز الذهبي (ت ٧٤٨هـ)، المحقق: الدكتور نور الدين عتر

٦٤- مَنْ تَكلَّم فيه الدَّارقطني في كتاب السنن من الضعفاء والمتروكين والمجهولين، لمحمد بن عبد الرحمن بن محمد بن أحمد بن التقي سليمان بن حمزة المقدسي ثم الصالحي ناصر الدين المعروف بابن زريق (ت ٨٠٣هـ)، المحقق: أبو عبد الله حسين بن عكاشة، الناشر: وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية بدولة قطر، الطبعة: الأولى، ١٤٢٨ هـ - ٢٠٠٧م.

٦٥- منهج النقد في علوم الحديث، لنور الدين محمد عتر الحلبي، الناشر: دار الفكر دمشق-سورية، الطبعة: الطبعة الثالثة ١٤١٨هـ -١٩٩٧م.

٦٦- موسوعة أقوال أبي الحسن الدارقطني في رجال الحديث وعلله، تأليف: مجموعة من المؤلفين (الدكتور محمد مهدي المسلمي - أشرف منصور عبد الرحمن - عصام عبد الهادي محمود - أحمد عبد الرزاق عيد - أيمن إبراهيم الزاملي - محمود محمد خليل)، الطبعة: الأولى، ٢٠٠١ م، الناشر: عالم الكتب للنشر والتوزيع - بيروت، لبنان.

٦٧- موسوعة تقريب فقه ابن حزم لمحمد منتصر الكتاني، ط مكتبة السنة، الطبعة الأولى ١٤١٢هـ ١٩٩٢م، الناشر: مطبعة سفير بالرياض، الطبعة: الأولى، ١٤٢٢هـ.

٦٨- النبذة الكافية في أحكام أصول الدين لعلي بن أحمد بن سعيد بن حزم الظاهري أبو محمد. ط: دار الكتب العلمية – بيروت. الطبعة الأولى، ١٤٠٥هـ – تحقيق: محمد أحمد عبد العزيز.

٦٩- ميزان الاعتدال في نقد الرجال"، لشمس الدين أبو عبد الله محمد بن أحمد بن عثمان بن قَايْماز الذهبي (ت٧٤٨هـ)، تحقيق: علي محمد البجاوي، الناشر: دار المعرفة للطباعة والنشر، بيروت – لبنان، الطبعة: الأولى، ١٣٨٢ هـ – ١٩٦٣ م.

٧٠- نزهة النظر في توضيح نخبة الفكر في مصطلح أهل الأثر، لأبي الفضل أحمد بن علي بن محمد بن أحمد بن حجر العسقلاني (ت ٨٥٢هـ)، المحقق: عبد الله بن ضيف الله الرحيلي.

٧١- نفح الطيب من غصن الأندلس الرطيب لأحمد بن المقري التلمساني. المحقق: إحسان عباس. ط: دار صادر– بيروت.

٧٢- الوافي بالوفيات، لصلاح الدين خليل بن أيبك بن عبد الله الصفدي (ت ٧٦٤هـ)، المحقق: أحمد الأرناؤوط وتركي مصطفى، الناشر: دار إحياء التراث – بيروت، عام النشر:١٤٢٠هـ– ٢٠٠٠م.

٧٣- وفيات الأعيان وأنباء أبناء الزمان، لأبي العباس شمس الدين أحمد بن محمد بن خلكان (ت٦٨١)هـ، تحقيق: إحسان عباس، ط: دار صادر، بيروت–لبنان ١٣٩٧هـ، ١٩٧٧م.

References

1- Ibn Hazm Al-Andalusi, Zakaria Ibrahim, Egyptian House for Composition and Translation, Arab Figures Series (56), Cairo, 1966.

2- Ibn Hazm: Hayatuh wa Asruh wa Arauh Al-Fiqhiyyah, Imam Muhammad Abu Zahra, Dar Al-Fikr Al-Arabi, Cairo, 1997.

3- Al-Ajwiba Al-Fadhila Lil-Asla Al-Ashara Al-Kamila, by Al-Allama Abu Al-Hasanat Muhammad Abd Al-Hayy Al-Laknawi Al-Hindi, Islamic Publications Office, Aleppo, Syria, 1st ed, 1384 AH - 1964 .

4- Ahwal Al-Rijal, by Ibrahim Al-Jawzajani, Abu Ishaq, Publisher: Hadith Academy - Faisalabad, Pakistan.

5- Akhlaq wa Siyar fi Mudawat Al-Nufus, by Ibn Hazm Al-Zahiri, Dar Al-Kutub Al-Ilmiyya, Beirut, Lebanon, 2nd ed, 1405 AH - 1985.

6- Al-Ihkam fi Usul Al-Ahkam, by Ibn Hazm Al-Andalusi, Publisher: Dar Al-Afaq Al-Jadida, Beirut.

7- Akhlaq wa Siyar fi Mudawat Al-Nufus, by Ibn Hazm Al-Zahiri, Dar Al-Kutub Al-Ilmiyyah, Beirut, Lebanon, 2nd ed, 1405 AH - 1985.

8- Al-Irshad fi Marifat Ulama Al-Hadith, by Abu Ya'la Al-Khalili, Al-Rushd Library – Riyadh, 1st ed, 1409 AH.

9- Ikmal Tahzib Al-Kamal fi Asmaa Al-Rijal, Mughultai bin Qilij, Al-Farouq Modern Printing and Publishing, 1st ed, 1422 AH - 2001.

10- Idah Al-Maknoon fi Az-Zail Ala Kashf Al-Zunoon, Ismail bin Muhammad Amin, Dar Ihya At-Turath Al-Arabi, Beirut, Lebanon.

11- Wafayat Al-Ayan wa Anba Abna Az-Zaman, Ibn Khallikan, Dar Sader, Beirut, Lebanon, 1397 AH - 1977.

فهرس الموضوعات

م	الموضوع
١	**ملخص البحث باللغة العربية**
٣	**المقدمة: أهمية الموضوع وأسباب اختياره وخطتي فيه**
٤	**التمهيد: نبذه عن علم الجرح والتعديل وعظيم خطره على المجرِّح والمجروح**
٥	**الفصل الأول: (ابن حزم وكتابه المحلى)**
٦	المبحث الأول: التعريف بالإمام ابن حزم
٨	المبحث الثاني: (كتاب المحلى في شرح المجلى)
٩	**الفصل الثاني: (الرواة الذين كذبهم ابن حزم في المحلى)**
١٠	المبحث الأول: الرواة الذين اتهمهم ابن حزم بالكذب صراحة بلفظ (كذاب)
١١	المبحث الثاني: الرواة الذين اتهمهم ابن حزم بالكذب وعزا ذلك إلى غيره بلفظ (ذكروه بالكذب).
١٢	**الخاتمة: أهم النتائج، وأهم التوصيات**
١٣	**فهرس الرواة المترجم لهم**
١٤	**فهرس المصادر والمراجع**
١٥	**فهرس الموضوعات**